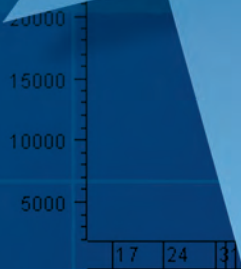


الطبعة الأولى

أسواق الأسهم

صراع الدببة والثيران

طارق الماضي



27 3 9 16 23 6 13 20

أسواق الأسهم
صراع الديبة
والثيران

طارق الماضي

ح طارق بن سعد بن مشاري الماضي ، ١٤٢٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الماضي ، طارق بن سعد بن مشاري

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران. / طارق بن سعد بن مشاري

الماضي - الرياض ، ١٤٢٩ هـ

٢٤٢ ص، ٤، ١٧، ٤ × ٢٤، ٤ سم

ردمك: ٧-١٤١٨-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- سوق الأسهم السعودية ٢- الاستثمار-السعودية ٣- الأوراق المالية-السعودية

أ.العنوان

١٤٢٩/٥٧٣٢

ديوي ٣٢٢، ٦٣٢٢٥٣١

رقم الإيداع : ١٤٢٩/٥٧٣٢

ردمك : ٧-١٤١٨-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

حقوق الطباعة محفوظة

شركة مطابع هالا
Hala Printing Co.

إحدى شركات الشركة السعودية للطباعة والتغليف
تلفون : 2177995 • فاكس : 4652315 • www.halaprintpack



لايسمح إعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة ، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية ، بما في ذلك التصوير بالنسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع ، دون إذن خطي من الكاتب.

لا يهم أن يكون القط
أبيض أو أسود
الأهم أن يصيد الفئران

حكمة صينية

إهداء

العناصر المتطابقة بين الذكاء الحاد،
والغباء الحاد، أن لهما الرائحة،
والملمس، والمذاق نفسها، ولكنها تختلف
في قدرة كل منها على الإشباع، لا الفقر
يستطيع إذلال النفوس الأبية ولا الثروة
تستطيع أن ترفع النفوس الدنيئة.


هانى الماسري

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

لماذا العنوان « صراع الدببة والثيران »؟

هذا المصطلح استوحاه الكاتب الإسباني «دون جوزيه دي لا فيجا» في سنة ١٦٨٨م لوصف المتناحرين في أسواق المال فكان بالتالي أول من استخدم هذا الوصف لكي يعبر به عن الطرفين (المشترين والبائعين) اللذين لا يكفان عن التناطح لفرض إرادتهما على السوق وتحديد اتجاه الأسعار فيه ، ومع اكتشاف الذهب ونشاط حركة تداول الأسهم شاع استخدام تعبير الثور والدب في كتابات المعلقين على ما يدور في الأسواق المالية وتدرجيا استقر الاصطلاح في لغة البورصة حتى صار من الكلمات الدارجة في حوارات المضاربين والمستثمرين.

إن أطراف الصراع في سوق الأسهم هم الثيران والدببة وما الثيران إلا المشترون أي الفريق الذي يعمل على ارتفاع الأسعار. أما الدببة فهم البائعون أي الفريق الذي يعمل على انخفاضها.

الملاحظ هنا أن المشتري لا يظل دائما مشتريا وإنما يتحول إلى بائع بعد فترة قد تطول أو تقصر ثم يتحول إلى مشتري مرة أخرى وهكذا كما إن البائع يمكن أن يتحول إلى مشتري ما بين ليلة وضحاها ويمكن إن يعود مرة أخرى لكي ينضم إلى فريق البائعين.

مقدمة

في تداولات سوق الأسهم لا تبحث عن المنطق، بل استسلم لمنطق السوق وتعايش معه، لا تحاول المقاومة أو تقديم الدعم، أو أن تبذل محاولات لتغييره أو تقف في وجهه أو تعيد تفسيره بناء على رؤيتك الشخصية أو طبيعة الظروف المحيطة بك وبه، لا تحاول أن تؤثر في سوق الأسهم ولكن حاول أن تتعلم كيف تتأثر به وتستجيب بالطريقة الصحيحة لحركاته وتداولاته وصفقاته، لا تحاول أن تفهم كل شيء فهذه عملية مستحيلة في تداولات سوق الأسهم.

تخيل سوق الأسهم «فرداً مجنوناً» لا يتصرف بطريقة سوية منطقية عقلانية، عليك أن تحذر عندما تتعامل معه، عليك أن تدرس سلوكه وتصرفاته وحركته غير المنطقية وغير العقلانية، وان ترسم خطواتك وحركاتك المستقبلية بناء على حركته هو، بدون البحث في أسباب تصرفاته أو كلماته غير القابلة للفهم، «إن نجاحك يتركز في توقع سلوكه» وليس في «فهم ذلك السلوك»، تذكر دائماً أن ذلك المجنون يمكن استنزازه بسهولة، له ثورات غير قابلة للتفسير ولحظات فرح وصعود غير متوقعة، حاول أن تفهم ذلك المجنون ولكن لا تجرب أن تكون صديقاً له.

تذكر في تداولات سوق الأسهم أنك تبحث فقط عن المال، لذلك لا تحاول أن تشغل الكثير من وقتك بالفهم أو الإدراك، مضاربات سوق الأسهم لن تعطي لك المتسع من الوقت للفهم الراسخ، لذا عليك استبدال الفهم بالحدس والإدراك بالتوقع، عليك أن تتذكر دائماً أن الأسرع هو الذي يصل أولاً إلى خط النهاية وأن المنتصر والأول في سوق الأسهم هو الأسرع في الشراء وفي البيع حيث إن عامل السرعة يكون أكثر فاعلية من الإدراك والفهم في تداولات سوق الأسهم.

معلومات هذا الكتاب وبنسبة خمسة وتسعين في المائة لا تعتمد على مراجع «تقليدية» بل على تسجيل لخبرات متراكمة ومراقبة ورصد لأساليب التداولات السائدة في سوق الأسهم السعودية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧م وهي فترة صعود وانهيار سوق الأسهم، أما الخمسة في المائة المتبقية فهي تستند في معظمها إلى معلومات موقع المؤلف على الإنترنت ومشاركات الأعضاء فيه لتطوير بعض أدوات التحليل الفني للسوق المحلي.

هذا الكتاب لا يقدم سرداً تاريخياً مرتبطاً بفترة زمنية معينة أو سوق محدد، بل هي خبرات وتجارب مرحلة معينة وسوق محدد يمكن الاستفادة منها في مرحلة أخرى أو في سوق آخر، وتم الحرص بشكل تام على عدم وضع أي معلومات تفقد هذا الكتاب قيمته مع مرور الزمن وتغير المرحلة.

في الباب الأول سوف يتم استعراض أساسيات التداولات في سوق الأسهم والعناصر الأولية لعمليات التداول، وأهمية ذلك أنه لا يمكن التعمق في تحليل وقراءة سوق الأسهم في الأبواب والفصول التالية من الكتاب إن لم نكن قادرين على الإلمام بشكل كبير وكامل بعناصر تداولات سوق الأسهم الأساسية.

في الباب الثاني نظرة تاريخية وليس سرداً تاريخياً نموذجياً لتجربة صعود وانحيار سوق الأسهم السعودي، في محاولة للاستفادة من التجارب وتقييم طبيعة تداولات سوق الأسهم خلال فترة الدراسة للاستفادة منها في مراحل وتجارب وأسواق أخرى.

في الباب الثالث أساليب تحليل الكميات والصفقات والسيولة والتذبذبات السعرية التي هي أهم مؤشرات التداول لأي سوق مالي، هنا سوف يتم شرح حالات تطبيقه لتوضيح كيف يتم كشف عمليات التدوير والتجميع والتصريف وطريقة دعم بعض الأسهم سعرياً من قبل كبار المضاربين.

في الباب الرابع محاولة لتحويل خبرات ومهارات التداول إلى قواعد مبسطة لتوضيح أهم العناصر والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تجعل مضارباً يتميز عن مضارب آخر في تداولات سوق الأسهم.

في الباب الخامس إلقاء نظرة على أهم المؤشرات الفنية التي تنطبق بشكل أكبر على طبيعة تداولات أسواق الأسهم الناشئة وذلك من وجهة نظر الكاتب. يهدف هذا الفصل إلى إعطاء فكرة مبسطة وسهلة عن أساسيات عمل تلك المؤشرات الفنية وليس التعمق فيها.

في الباب السادس محاولة جمع أكبر قدر من المصطلحات وقواعد البيانات والمعلومات التي قد تحتاج إليها أثناء تداولاتك في سوق الأسهم، كذلك المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة، أهم أسواق المال العربية الأجنبية، وشركات الوساطة المرخص لها.

استغرق إعداد هذا الكتاب ثلاث سنوات، وسوف يستغرق منك أقل من ثلاث ساعات لقراءته، لم أبحث عن التعقيد أو الصياغة أو الحشو بقدر ما كان هدفي الرئيس تحويل كم هائل من المعلومات إلى مفردات عادية وتقليدية قريبة من أذن وعين وعقل القارئ.

أسواق الأسهم
صراع الدببة والثيران

المحتوى

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

الباب الأول

أساسيات التداول

- الفصل الأول: مستثمر أم مضارب؟ (١٧)
- الفصل الثاني: كيف تختار سهمك؟ (٢٠)
- الفصل الثالث: العناصر الرئيسية لتداولات سوق الأسهم..... (٢٧)
- الفصل الرابع: هيكله قطاعات السوق والمؤشرات..... (٢٩)
- الفصل الخامس: أنواع أوامر البيع والشراء..... (٣١)
- الفصل السادس: أنواع الشركات في أسواق المال (٣٤)
- الفصل السابع: أنواع المتداولين في أسواق المال (٣٨)

الباب الثاني

تجارب وخبرات طفرة الأسهم ٢٠٠٣-٢٠٠٧م

- الفصل الأول: كيف انطلقت شرارة الطفرة؟ (٤٤)
- الفصل الثاني: استقطاب وإدارة «أموال الغير» في سوق الأسهم..... (٥١)
- الفصل الثالث: التوصيات المدفوعة..... (٥٥)
- الفصل الرابع: هوامير طفرة الأسهم من هم وكيف يعملون؟..... (٦٠)
- الفصل الخامس: تسريب معلومات الشركات المساهمة..... (٦٨)
- الفصل السادس: التأثيرات السلبية للطرح الإعلامي في سوق الأسهم..... (٧٣)
- الفصل السابع: عوامل اكتساب سوق الأسهم الثقة..... (٨٧)

الباب الثالث

تحليل الكميات

- الفصل الأول: إشارات التغير في مسار مؤشر سوق الأسهم.....(٩٧)
- الفصل الثاني: كيف يجتذب كبار المضاربين المتداولين إلى أسهم المضاربة؟.....(١٠٢)
- الفصل الثالث: «التدوير» في أسهم شركات المضاربة.....(١٠٩)
- الفصل الرابع: إشارات البيع والشراء اللحظية بواسطة تحليل البيانات.....(١١٥)

الباب الرابع

مهارات التداول

- الفصل الأول: كيف تصبح مضارباً محترفاً؟.....(١٣٩)
- الفصل الثاني: كيف تقرأ القوائم المالية.....(١٥١)
- الفصل الثالث: كيف تقرأ الرسوم البيانية «الشارت».....(١٥٧)
- الفصل الرابع: أهمية تدفق المعلومات في سوق الأسهم.....(١٦١)
- الفصل الخامس: تأثير العوامل النفسية والخارجية على التداولات.....(١٦٧)

الباب الخامس

التحليل الفني

- الفصل الأول: التحليل الفني والأساسي.....(١٧٥)
- الفصل الثاني: مؤشر التدفق النقدي MFI.....(١٨٣)

- الفصل الثالث: مؤشر القوة النسبية RSI.....(١٨٧)
- الفصل الرابع: مؤشر الماكد MACD.....(١٩١)
- الفصل الخامس: مؤشر البولينجر.....(١٩٣)
- الفصل السادس: المتوسطات المتحركة Moving Average.....(١٩٨)
- الفصل السابع: خطوط الاتجاه Trend Lines.....(٢٠١)
- الفصل الثامن: الفجوات Gaps.....(٢٠٥)
- الفصل التاسع: مستويات الدعم والمقاومة.....(٢٠٧)
- الفصل العاشر: الآثار المترتبة على رفع رأس المال.....(٢١٤)

الباب السادس

الملاحق

- ملحق مصطلحات أسواق المال.....(٢١٩)
- ملحق المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة السعودية.....(٢٢٧)
- ملحق المواقع الاقتصادية العربية.....(٢٣٣)
- ملحق المواقع الاقتصادية الأجنبية.....(٢٣٥)
- ملحق شركات الوساطة والاستشارات السعودية المرخصة.....(٢٣٨)

أساسيات التداول

إن أهمية القواعد الأساسية في تداول الأسهم هي مساعدة المتداول على فهم قوانين المعركة التي ينوي الإقدام عليها ، و دون ذلك الإدراك سوف يكون اضعف في عمليات الدفاع (البيع) ، و دون أي استراتيجيات محددة في عمليات الهجوم (الشراء) ، إن عمليات تداول افتراضية غير حقيقية لأي متداول جديد في سوق الأسهم تعتبر هي الأساس في الحكم على المقدرة التي يملكها للتعامل مع آليات ومخاطر السوق .

الباب الأول

أساسيات التداول

- الفصل الأول : مستثمر أم مضارب ؟
- الفصل الثاني : كيف تختار سهمك القادم ؟
- الفصل الثالث : العناصر الرئيسية لتداولات سوق الأسهم
- الفصل الرابع : هيكله قطاعات السوق والمؤشرات
- الفصل الخامس : أنواع أوامر البيع والشراء
- الفصل السادس : أنواع الشركات في أسواق المال
- الفصل السابع : أنواع المتداولين في أسواق المال

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

الفصل الأول

مستثمر أم مضارب ؟

لديك سيولة وترغب في العمل في سوق الأسهم ؟، هناك عدة أساليب لإدارة تلك السيولة أهمها (استثمار، مضاربة، أو خليط من الاثنين)، لكل نوع منها خططه واستراتيجياته المنفصلة تماماً عن النوع الآخر، كما أن لكل فرد أو مجموعة استثمارية سياسات وقدرة على استخدام كل من تلك الأساليب جزئياً أو كلياً، وأنواع هذه الأساليب كالتالي:

الأسلوب الاستثماري: وهو شراء الأسهم لغرض الاحتفاظ بها لمدة (متوسطة أو طويلة)، والاستفادة من عوامل النمو والعوائد.

أسلوب المضاربة: وهو شراء الأسهم وبيعها خلال (فترات قصيرة)، للاستفادة من عامل التذبذبات السعرية.

الاستثمار يعتمد على التحليل الأساسي والمضاربة تعتمد على التحليل الفني

الأسلوب المختلط: أي المزج ما بين الاستثمار قليل الأرباح والمخاطرة، والمضاربة كثيرة الأرباح مرتفعة المخاطرة، في هذا الأسلوب يتم تقسيم السيولة المتوافرة بين مجموعة من الأسهم ويتم ذلك من خلال الموازنة حسب رغبة المتداول بين **عامل الربح والمخاطرة** في شركات المضاربة، **والأمان وقلة الأرباح** في شركات العوائد.

إذن يجب أن تحدد في البداية أهدافك، وإلى أي درجة سوف تتحمل المخاطرة، وإلى أي مستوى سوف تبحث عن الأمان، حيث إنه كلما ازدادت فرص الكسب ارتفعت بالمقابل درجة المخاطرة، ومن هنا لا بد من تحقيق توازن بين العاملين. يجدر التنكير هنا بأن إدارة محفظة تتكون من أسهم بضع شركات **سوف يكون أصعب** من عملية الشراء، أو البيع، أو الاستثمار، أو المضاربة في شركة واحدة لاضطرارك في الحالة الأولى إلى مراقبة **خليط من التطورات** في أداء مجموعة من الشركات، ولكن على الرغم من تلك الصعوبة فسوف تكون تلك المحفظة أقل مخاطرة من الدخول في شركة واحدة إن تمت إدارتها بطريقة صحيحة.

مميزات الدمج بين (الاستثمار والمضاربة)

أهم تلك المميزات **تقليل المخاطر** بقدر الإمكان، وبالتحديد أقل من مخاطرة العمل من خلال تداول أسهم شركة واحدة، كما أن مستوى الأداء يجب ألا يقل، في جميع الأحوال، عن مستوى الأداء **على مؤشرات القطاعات**، بسبب (عامل التنوع بين القطاعات المختلفة) الذي يجب أن يكون له فوائده، إن تمت الاستفادة من ميزة التنوع بدقة.

إن عامل الزمن هو لمصلحة المستثمر في معظم الأحوال، بينما هو عكس ذلك بالنسبة إلى المضارب، لذلك لا بد أن يكون المضارب لديه القدرة على الحركة السريعة والفورية في العمل في سوق الأسهم، عملاً بمبدأ (تصرف ثم فكر) بينما هو للمستثمر (فكر ثم تصرف).

كيف تقيس مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له أموالك ؟

يجب أن نحدد في البداية نوعية المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أموالك، وهي:

النوع الأول

مخاطر (كلية)، أي تشمل جميع قطاعات السوق بشكل عام، وهي في الأغلب تأتي من مؤثرات خارجية كبيرة سياسية، أو اقتصادية، أو من عملية انهيار شامل في سوق الأسهم، مع تباين في مدى التأثير، وهنا لا يكون للتنوع في المحفظة الاستثمارية دور كبير في حماية الاستثمار في هذه الحالة.

النوع الثاني



هي المخاطر التي تشمل قطاعاً محدداً أو شركة معينة وترتبط بنشاطه، ويمكن الحماية من هذا النوع من المخاطر من خلال التنوع في محفظتك الاستثمارية بين شركات مختلفة الأنشطة لتوزيع المخاطر، وهناك دائماً علاقة مستمرة طردية ما بين العائد والمخاطرة المتوقعة في أي استثمار أو يمكن فهمها من خلال الرسم الموضح.

كيف تقيس مستوى أدائك في سوق الأسهم ؟

بشكل مبسط يمكن الحكم على طبيعة ذلك الأداء من خلال سلسلة من المقارنات مع كل من التالي:

- ١- المؤشر العام للسوق.
- ٢- مؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركات التي تتداول فيها.
- ٣- أداء شركاتك مقارنة بالشركات الأخرى المنافسة في السوق.
- ٤- أدائك مقارنة بأداء المحافظ الأخرى العاملة في السوق.

مثال (١)

لو حقق متداول ما في الأسهم السعودية عائداً نسبته ٥٠٪ خلال عام ٢٠٠٥م، فأدائه قد يعد جيداً، لكن يتغير الوضع إذا عرفنا أن المؤشر العام لسوق الأسهم وهو مقياس الأداء في هذا المثال قد حقق ارتفاعاً بنسبة ١٠٨٪ خلال الفترة ذاتها، مما يعني أن أداء هذا المستثمر كان سيئاً لأنه أقل من أداء السوق بنسبة (-٥٨٪).

مثال (٢)

لو أن مستثمراً تعرض إلى خسارة نسبتها ٣٠٪ في عام ٢٠٠٦م، فهذا لا يعني أن أدائه كان سيئاً إذا كانت السوق قد انخفضت بنسبة ٦٠٪ مثلاً فهذا يعني أن هذا المتداول استطاع تقليص الخسائر بنسبة (+٣٠).

جدول تقريبي لتوضيح الفروق الأساسية بين المضارب والمستثمر

المضارب	المستثمر
عامل الزمن ضده	عامل الزمن لصالحه
يتعرض لضغوط أكثر	يتعرض لضغوط أقل
يضطر لمتابعة التداولات بشكل مستمر	يضطر لمتابعة أخبار شركته ونشاطه فقط
يحقق أرباحاً أكبر في حالة النجاح	يحقق أرباحاً أقل في حالة النجاح
يتعرض لخطر أكبر	يتعرض لخطر أقل

الفصل الثاني

كيف تختار سهمك التالي؟

تريد أن تستثمر مبلغاً معيناً في سوق الأسهم لفترة متوسطة أو طويلة (مضارباً أو مستثمراً)، إذن سوف تجد نفسك أمام السؤال الملح وهو **كيف تختار ذلك السهم الذي سوف تستثمر فيه أموالك؟** نحن في هذه الحالة نحتاج إلى مؤشرات ومعلومات مالية عن شركات السوق تغطي كلاً من (السيولة، النشاط، الاقتراض، الربحية، النمو) في كل شركة، لكي نستطيع المقارنة بين الفرص المتاحة بناء على تلك الأرقام ومن ثم الاختيار، ونحتاج إلى تحليل قوائم مالية معقدة من أجل مساعدتنا على اتخاذ القرار السليم، والاستفادة من المعلومات التاريخية عن ماضي الشركة من أجل قراءة اتجاهات الشركة المستقبلية، نحاول هنا أن نقدم بشكل مبسط أهم المعايير التي تساعد على ذلك الاختيار، وهي كالتالي:

العوامل الخارجية المؤثرة في الاختيار

ومثال ذلك **مسار الاقتصاد الكلي خلال فترة الشراء نفسها** والتوقع لفترة المستقبلية القادمة سلباً أو إيجاباً، وإلى أي قطاع تنتمي الشركة التي تنوي الشراء فيها، وطبيعة ذلك القطاع في النمو (قوي وسريع أم ضعيف وبطيء) والظروف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في القطاع، حيث إن **تغيير أسعار النفط** مثلاً لن يكون ذا تأثير متساو بين قطاع الكهرباء وقطاع الأسمت بناء على حاجة كل منهما وتأثره بتغير أسعار النفط، كذلك **تغير أسعار صرف العملة** سوف يؤثر في شركات بشكل قاس، ولن يكون له أي تأثير في شركات أخرى، لذا يجب **تحديد العوامل الخارجية التي لديها القدرة على التأثير في شركاتك المستقبلية**. عامل آخر هو ظروف الشركة نفسها ومثال ذلك هل تتعرض الشركة التي تنوي الاستثمار فيها إلى مشاكل مالية، أو إدارية، أو قانونية، يتوقع أن يكون لها تأثير يغير النتائج الطبيعية للمؤشرات المالية للشركة؟ عامل آخر لا يمكن إغفاله هو هل قيمة السهم الحالية في سوق الأسهم **تعد متضخمة** لعملية الشراء التي سوف تقوم بها.

معدل الربح للسهم الواحد

أي أن الأرباح السنوية التي تحققها الشركة تقسم على العدد الإجمالي لأسهم تلك الشركة، وكلما ارتفع الربح السنوي للسهم ارتفعت قيمة السهم في السوق، وزادت الرغبة في شراء أسهم

هذه الشركة ، ولكي تحدد مدى جودة هذه النسبة يجب المقارنة بينها وبين الشركات المنافسة في الصناعة نفسها من القطاع نفسه.

معدل النمو السنوي للأرباح

بالتأكيد نسبة النمو تختلف من شركة لأخرى، بناء على قدرة تلك الشركة على التوسع في أعمالها والفترة الزمنية التي تحتاج إليها لكي تقوم بذلك التوسع حتى تنعكس على الأرباح، ولكن بشكل عام يفضل ألا تقل نسبة النمو السنوي في الأرباح عن ٢٠٪ حتى يكون الاستثمار في هذا السهم مجدياً، هنا يجدر التنبيه إلى أهمية أن يكون النمو طبيعياً على مدى سنوات طويلة وبشكل منتظم، وليس قفزة نوعية في الأرباح لا يوجد لها أي مبرر تشغيلي، بمعنى آخر يجب أن يكون ذلك الربح متكرراً، وليس ناتجاً عن عملية بيع أحد الأصول، أو أن يكون ذلك الربح نتيجة لأرباح موسمية غير متكررة كذلك، ومثال ذلك أرباح بعض الشركات خلال الحروب مثلاً لارتباط منتجاتها بتلك الحروب، إذ على المستثمر أن يتأكد من تحديد نوعية ذلك الربح وهل هو على وتيرة واحدة منذ سنوات وبشكل منتظم، أم هو صفقة لن تتكرر.

مكرر الأرباح للسهم

يعني سعر السهم الحالي مقسوماً على أرباح الشركة خلال الاثني عشر شهراً السابقة، وكلما كان هذا الرقم (مكرر الأرباح) أقل من ٢٠، حسب القطاع الذي تنتمي إليه الشركة واستناداً إلى نسبة النمو السنوية المتوقعة، كان أفضل وأكثر أماناً للاستثمار، ويجب الحرص عند المقارنة لعامل مكرر الأرباح على أن تكون لشركات في القطاع نفسه والنشاط نفسه، وذلك لتبيان هذا المعيار بين الشركات بناء على نوعية الشركة، حيث إن بعض الشركات ذات نمو سريع وقوي، ولذلك يكون هناك إقبال استباقي عليها يجعل هذا الرقم مبالغاً فيه أحياناً مقارنة بالشركات الأخرى بسبب توقع النمو الكبير لتلك الشركة في المستقبل.

المبيعات السنوية والعوائد

إن نمو العائد أي الأرباح يدل على أن أداء الشركة، والتغير في معدل نمو المبيعات يساعد على تحديد المرحلتين الحالية والمستقبلية للشركة، ويجب الانتباه جيداً لتقلبات النمو في المبيعات أو

الأرباح، فكلما زادت درجة التقلب كان ذلك يعني زيادة **مخاطر الاستثمار** في تلك الشركة، ويجب الانتباه أيضاً إلى نمو الأرباح، إضافة إلى نمو المبيعات، لأن النمو السريع للمبيعات لا يضمن تحقيق أرباح عالية، ما لم يتوافر استقرار أو تخفيض في التكاليف، وكذلك إذا كانت الطاقة الإنتاجية المتاحة للشركة قادرة على تغطية أي زيادة محتملة في الطلب، أو غير كافية لمقابلة الطلبات حيث يعني ذلك أثراً عكسياً في ربحية الشركة وفي أسعار أسهمها بالتبعية.

تدفق السيولة

وهي الأموال النقدية التي يتم تدويرها في نشاطات الشركة (دخول الإيرادات إلى الشركة وخروج النفقات من الشركة) فإذا كان الفرق بينهما بالسالب فقد تضطر الشركة إلى الاقتراض لتدير أعمالها، وذلك **مؤشر سلبي** لأداء الشركة مقارنة بشركات مشابهة لا تلجأ إلى الاقتراض.

نسبة الديون من قيمة الشركة

إذا كانت هناك قروض على الشركة سوف يكون جيداً معرفة نسبة تلك الديون مقارنة بقيمة الشركة، حيث إن ارتفاع تلك النسبة أكثر من المعدل الطبيعي في الشركات المشابهة سوف يكون **مؤشراً سلبياً**، في حال تعثر الشركة في الوفاء بديونها مستقبلاً، وتأثير ذلك في تحقيق أرباح مستقبلية طوال فترة القرض.

معايير الأداء لإدارة الشركة

هناك عدة معايير لقياس أداء إدارة الشركة، إلا أن المجال هنا ليس مناسباً لطرحها بشكل موسع حيث إن ما يهمنا هنا هو معيار العائد على رأس المال المستثمر (وهو ناتج قسمة أرباح الشركة على أصولها)، فكلما ارتفع ذلك دل على قوة الإدارة كذلك (نسبة صافي الدخل من قيمة الشركة) فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل.

أنواع الأسهم

بعد أن يتم التدقيق في أكبر عدد من المؤشرات المالية لسهم الشركات ومقارنة تلك المؤشرات بالشركات الأخرى في السوق وخصوصاً في القطاع نفسه الذي تنتمي إليه الشركة التي تنوي

الاستثمار فيها يمكن أن نصل إلى قدرة على تقييم الأفضل بين تلك الشركات. ولكن قبل أن تخطو خطواتك الأولى نحو الاستثمار لا بد من أن تعرف أن الشركات في السوق يمكن تصنيفها لمجموعات، لكل منها ميزات وعيوب، ومنها على سبيل المثال:

- ١- الأسهم الآمنة: وهي أسهم شركات مستقرة ماليا وذات نمو وتوزيع للأرباح بشكل منتظم.
- ٢- أسهم النمو: وهي أسهم شركات نمو مبيعاتها وأرباحها تفوق الشركات المماثلة لها.
- ٣- أسهم الدخل: وهي أسهم شركات ذات أرباح منتظمة، وتوزع قسماً كبيراً منها.
- ٤- أسهم التقلبات الدورية: وهي أسهم الشركات التي تتأثر بالتقلبات في الاقتصاد العام.
- ٥- أسهم المخاطرة: وهي أسهم أصغر شركات السوق وتكون أسعارها منخفضة.

التوقيت المناسب لشراء السهم

يجب أن تكون هناك رؤية مستقبلية، بقدر الإمكان، للمؤثرات الخارجية على الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه ونوعية المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، ومنها تأثير تغير صرف العملة أو المواد الخام الذي بالتأكيد سوف يكون توقع مساره المستقبلي عاملاً أساسياً في الاختيار الصحيح، وإن لم تكن الشركة قيادية، أيضاً يجب الانتباه إلى قدرة الشركات القيادية على التأثير الوتقي في سعر الشركات السوقية الأخرى لذلك احرص على أن تشتري السهم بأقل سعر ممكن، وهناك الكثير من العوامل الأخرى لتحديد وقت الدخول المناسب إلى السوق أو إلى شركة أو قطاع ما، ومنها توقيت الشراء قبل صدور إعلانات أرباح الشركة الفصلية أو السنوية، كذلك توقع صدور قرارات ذات تأثير في الشركة أو القطاع الذي تنتمي إليه، وقد شاهدنا كيف أثرت بعض القرارات على أداء قطاع كامل مثل القطاع الزراعي بشكل حاد وقوي خلال أيام.

كيف نحصل على القوائم المالية للشركات مجاناً

لكي نحصل على جميع تلك البيانات والمؤشرات المالية السابقة نحتاج إلى مصدر رسمي ذي مصداقية قوية في تقديم تلك البيانات، و أن يتم تحديث تلك البيانات فيه بشكل مستمر وسريع، ولعل موقع تداول التابع لهيئة سوق المال (www.tadawul.com.sa) هو المصدر المفضل في هذه الحالة، لوجود تلك البيانات، وقدرة الموقع على تقديم خدمة مقارنات مالية تعد جيدة،

وتساعد على إعطاء قوة إضافية للمتداول، حيث يقدم لك الموقع القدرة على القيام بمقارنات ربع سنوية، أو سنوية، لأربع شركات مختلفة، من حيث القوائم المالية، والأرباح والخسائر فيها، والتدفق النقدي، وبيانات الميزانية العامة. وإن كان التأخير في تحديث تلك البيانات بعد صدور الأرباح ربع السنوية عاملاً سلبياً في أداء ذلك الموقع الرسمي الوحيد المرخص له بتقديم تلك البيانات بشكل مباشر ومجاني إلى الجمهور.



www.tadawuly.com.sa

معلومات السوق المؤشر العام 9,073.8 ▲ 212.57 2.4% 16:07:25 2008/07/19 السوق قبل الإغلاق

تاريخ السوق 16:07:08 2008/07/19 المؤشر العام

معلومات السوق	القيمة
القيمة المتداولة	9,079,949,731.75
الأسمه المتداولة	236,720,015
عدد الصفقات	237,574
الشركات المتداولة	122
أسهم ارتفعت	110
أسهم انخفضت	11

الأكثر نشاطاً بالكمية	بالقيمة	الأكثر ارتفاعاً	الأكثر انخفاضاً
الشركة الإيلاف	آخر سعر 17.00	35,982,477 ▲	الكمية
زين السعودية	22.75	20,107,714 ▲	
بترو رابع	55.25	11,675,695 ▲	
إصدار	20.75	11,239,008 ▲	
كيان السعودية	24.00	11,195,372 ▲	
الملك السعودي	34.25	9,038,038 ▲	

المؤشرات اليوم	المؤشرات منذ بداية العام
المؤشر	قيمة المؤشر 9,073.8
مؤشر السوق الرئيسي	212.57 ▲ 2.4 % التغير
المصارف والخدمات المالية	22,363.47
الصناعات التحويلية	8,893.91
الإنترنت	5,624.23
التجزئة	4,724.74
الطاقة والمرافق الخدمية	4,510.06
الزراعة والصناعات الغذائية	5,248.26
الاتصالات وتقنية المعلومات	2,271.80
التأمين	1,304.81
شركات الاستثمار المتعدد	3,956.76
الاستثمار الصناعي	6,435.61
التشييد والبناء	8,581.02
التطوير العقاري	5,305.62
الطاقة	6,029.63
الاعلام والنشر	2,861.61
الخدمات والسياحة	7,071.50

معلومات عامة

- تأخر الترخيص
- معلومات السوق
- المؤشرات
- عرض جميع الأسهم
- متابع السوق
- تاريخ السوق
- تقارير السوق
- شروط الأسعار

معلومات عامة

- اللائحة و الأنظمة
- الخدمات
- قائمة الشركات
- معلومات السوق
- مسابقات الاستثمار
- الصفقات
- معلومات الوسطاء
- الإصدارات
- أوقات التداول
- نظام التداول الجديد
- متطلبات الموقع
- الإكتتابات الجديدة
- التداول حسب الجنسية
- هيكلة السوق الجديدة
- المؤشر العام
- وحدة تغير سعر السهم الجديدة
- مواقع أخرى

معلومات عامة

- معلومات السوق
- إعلانات الشركات
- المسجلة و الأوراق
- محافظة الاستثمار
- متابعة الأسهم
- اللائحة البريدية

التقارير RSS			
اسم التقرير	شكل التقرير	تنزيل الملف	تاريخ التقرير
القائمة اليومية المفصلة	HTML	تنزيل الملف	٢٩/٠٧/٢٠٠٨
القائمة اليومية	HTML	تنزيل الملف	٢٩/٠٧/٢٠٠٨
القائمة الأسبوعية	HTML	تنزيل الملف	٢٣/٠٧/٢٠٠٨
صناديق الإستثمار	HTML	تنزيل الملف	٢٦/٠٧/٢٠٠٨
إحصائيات السوق الشهرية	HTML	تنزيل الملف	٠١/٠٧/٢٠٠٨
إحصائيات السوق ربع السنوية	HTML	تنزيل الملف	٠١/٠٧/٢٠٠٨
إحصائيات السوق السنوية	HTML	تنزيل الملف	٣١/١٢/٢٠٠٧
المؤشرات المالية اليومية جديد	HTML	تنزيل الملف	٢٩/٠٧/٢٠٠٨

القوائم المالية

موافق

شركة: اختر قطاع
اختر التقرير
اختر نوع التقويم

سنة: اختر سنة

شركة ١: اختر شركة
شركة ٢: اختر شركة

شركة ٢: اختر الربع
شركة ٢: اختر الربع

شركة ٢: اختر شركة
شركة ٢: اختر شركة

يجب اختيار شركة واحدة وسنة واحدة على الأقل

القوائم المالية

موافق

شركة: اختر قطاع
اختر التقرير
اختر نوع التقويم

سنة: اختر سنة

شركة ١: اختر سنة
شركة ٢: اختر سنة
شركة ٣: اختر سنة
شركة ٤: اختر سنة

شركة ٢: اختر الربع
شركة ٢: اختر الربع
شركة ٢: اختر الربع
شركة ٢: اختر الربع

شركة ٢: اختر شركة
شركة ٢: اختر شركة

يجب اختيار شركة واحدة وسنة واحدة على الأقل

السعر المفصل	أداء السهم	الرسم البياني	آخر ٦ أيام تداول	ملف الشركة	بيانات الأرباح	العوائم المالية
قائمة المركز المالي						
قائمة الدخل						
قائمة التدفق النقدي						
المؤشرات						
التقارير والقوائم المالية المفصلة						
سبوي						
ربع سنوي						
قائمة المركز المالي كما في						
٣١/١٢/٢٠٠٥ (سنوي)	٣١/١٢/٢٠٠٦ (سنوي)	٣١/١٢/٢٠٠٧ (سنوي)				
٢,٧٤٩,١١٩	٥,١٧٣,٩٧٨	١٦,٥٧٩,٠٠٩				
١,٧٣٤,٦٩٩	٥,٧١٣,٤٣٩	٢,١٦٨,٤٠٥				
٢٧,٢٢٩,٩٣٤	٢٧,٥٠١,٧١٣	٢٧,٧٤١,٦٥٥				
٤٥,٦٠٦,٠١٠	٥٢,١٨٣,١٠١	٦٧,٣٤٠,٤٢٥				
٨٥١,٢٧٦	١,٦٥٣,٥٢٧	١,٩٦٥,٢١٥				
١,٦٩٧,٦٥١	١,٧٩٠,٠٨٧	٣,٥٥٦,١١٦				
٨٠,٠٧٨,٦٨٩	٩٤,٠١٥,٨٤٥	١٢١,٢٥٠,٨٢٥				
١٢,٩٦٣,٢٧٧	٨,١١٧,٠٢٣	١٧,٧٩٨,٣٦٦				
٥٢,٩٢٨,٨٦٨	٦٩,١٩١,٦١٨	٨٤,٣٣١,٢٠٧				
٣,٢٩٥,٠٨٣	٦,٠٢٤,٤٩٧	٦,٠٢٤,٤٩٧				
٦٩,١٨٧,٣٢٨	٨٢,٠٢٣,٨٨٢	١٠٨,١٦٤,٠٣٠				
٥,٠٠٠,٠٠٠	٦,٢٥٠,٠٠٠	٦,٢٥٠,٠٠٠				
٣,٧٠٩,٣٣٣	٤,٤٣٦,٤٧١	٥,١٨٩,٢٨٢				
٢,٣٣٤,٢٥٢	١,٦٣٥,٦٦٧	١,٥٥٢,١٠٢				
٥٢,٢٣٣	٦٠,١٧٥	١٩٥,٤١١				
١٠,٨٩١,٣٦١	١١,٩٩١,٩٣٣	١٣,١٨٦,٧٩٥				
٨٠,٠٧٨,٦٨٩	٩٤,٠١٥,٨٤٥	١٢١,٢٥٠,٨٢٥				
٣٠/٠١/٢٠٠٦	٢٢/٠١/٢٠٠٧	٠٢/٠٢/٢٠٠٨				
- جميع الأرقام بألاف الريالات السعودية						

المؤشرات						
تفاصيل المؤشر العام						
الأداء						
الرسم البياني						
آخر ٦ أيام تداول						
المؤشر:						
مؤشر السوق الرئيسي						
اختر يوم بين:						
٢٩/٠٦/٢٠٠٨						
٢٩/٠٧/٢٠٠٨						
بناء على: جميع الأسهم المصدرة (قبل التهيئة)						
ملخص الأداء						
تاريخ	إغلاق	إفتتاح	أعلى	أدنى	السهم المتداوله	القيمة المتداوله
٢٩/٠٧/٢٠٠٨	٨,٧٧٣,٠٥٠	٨,٨٠٥,٤٥٠	٨,٨٥٣,٠٠٣	٨,٦٦٤,٧٠٠	٢٢٥,٥١٣,٩٩٧	٨,١٣٧,٥١٧,٩٦٤,٢٥٠
٢٨/٠٧/٢٠٠٨	٨,٨٠٥,٤٥٠	٨,٩٤٢,٨٩٠	٨,٩٤٢,٨٩٠	٨,٧٧١,٠٠٣	٢٩٩,٨٢٣,٣٧٦	١٣,٢١٥,٠٢٥,٠٩٨,٥٠٠
٢٧/٠٧/٢٠٠٨	٨,٩٤٢,٨٩٠	٩,٠٢٣,٢١٠	٩,٠٤٤,٢٧٠	٨,٩٣٦,٦١٠	١٣٦,٩٨٤,١٨٣	٥,٨٤٩,٩٢٠,٨٤١,٢٥٠
٢٦/٠٧/٢٠٠٨	٩,٠٢٣,٢١٠	٩,٠٨٠,٨٧٠	٩,٠٨٠,٨٧٠	٨,٩٦١,٨٧٠	١٥٨,٧٣٠,٥٨٧	٥,٩٨٩,٠٥٨,٧٥٦,٢٥٠
٢٣/٠٧/٢٠٠٨	٩,٠٨٠,٨٧٠	٩,١٠٨,٤٢٠	٩,١٤١,٤٧٠	٩,٠٣٩,٦٣٠	١٤٢,٢٢٨,٠٧٨	٦,٥٦١,٩٢٤,٠٥٦,٥٠٠
٢٢/٠٧/٢٠٠٨	٩,١٠٨,٤٢٠	٩,٠٩٦,١٦٠	٩,١١٧,١٥٠	٩,٠٣٥,٦٩٠	١٥٠,٥١٦,٤٩١	٦,٥٣٧,٩١٩,٥١٩,٢٥٠
٢١/٠٧/٢٠٠٨	٩,٠٩٦,١٦٠	٩,٠٨١,٦٥٠	٩,١٢٦,٧٣٠	٨,٩٩٦,٦٠٠	١٥٧,٧٨٠,٠٥٧	٦,٨٥٠,٩١٣,٠٩٢,٢٥٠
٢٠/٠٧/٢٠٠٨	٩,٠٨١,٦٥٠	٩,٠٧٣,٨٠٠	٩,١٢٣,١٠٠	٨,٩٣٦,٦١٠	٢٠٩,٦٨١,٧٧٢	٨,٤٤٢,٩٩٥,٧٣٢,٠٠٠
١٩/٠٧/٢٠٠٨	٩,٠٧٣,٨٠٠	٩,٠٧٣,٨٠٠	٩,١٢٣,١٥٠	٨,٨٤٢,٠٠٠	٢٢٧,٢٢١,٥٤١	٩,٠٧٩,٩٤٩,٧٣٦,٧٥٠
١٦/٠٧/٢٠٠٨	٨,٨٦١,٢٤٠	٨,٧٠٦,٧٧٠	٨,٨٧٨,٩١٠	٨,٥١٢,٣٣٠	١٩٥,٢٢٩,١٣٤	٦,٩٩٧,٠٥٦,٧٦٦,٠٠٠
١٥/٠٧/٢٠٠٨	٨,٧٠٦,٧٧٠	٩,٠٩٩,٣٤٠	٩,٠٩٩,٣٤٠	٨,٥٨٥,٢٩٠	١٨٩,٤٢١,٩١٩	٦,٠٠٤,٥٢٧,٦٦١,٧٥٠
١٤/٠٧/٢٠٠٨	٩,٠٩٩,٣٤٠	٩,١٥٥,٠٠٠	٩,١٦١,٩٨٠	٩,٠٧٩,٦١٠	١٥٣,٣١٨,٥٨٥	٦,٩٢٠,٩٩٢,٣٢٩,٥٠٠
١٣/٠٧/٢٠٠٨	٩,١٥٥,٠٠٠	٨,٩٩٥,٠٠٠	٩,١٨٣,١٥٠	٨,٩٩٠,٧٣٠	١٨٢,٣٢٩,٢٢١	٨,١٠٨,٩٦١,٠٠١,٠٠٠
١٢/٠٧/٢٠٠٨	٨,٩٩٥,٠٠٠	٨,٩٩٨,٢٨٠	٩,٠٢٩,٢٣٠	٨,٨٧٩,٤٢٠	١٦٦,١٨٣,٩١٣	٦,٤١٢,١١٦,٣١٩,٧٥٠
٠٩/٠٧/٢٠٠٨	٨,٩٩٨,٢٨٠	٩,٢٩٣,٢٤٠	٩,٣٠٦,٠٧٠	٩,٩٧٨,٢٦٠	١٩١,٩٩٢,٤٦٤	٨,٥٠٠,٦٥٢,٩٧٩,٢٥٠
٠٨/٠٧/٢٠٠٨	٩,٢٩٣,٢٤٠	٩,٥١٧,٢٤٠	٩,٥٤٤,٢٣٠	٩,٤٢١,٠٠٠	١٦٢,٥٥٦,٢٢٥	٧,٨٩٢,١٧٢,١٠١,٢٥٠
٠٧/٠٧/٢٠٠٨	٩,٥١٧,٢٤٠	٩,٤٨٣,٢٣٠	٩,٥٦٧,٢٦٠	٩,٤٨٣,٢٣٠	١٤٨,٨٦٥,٣٧٧	٧,٣٨٤,٤٧٦,٨٩٢,٧٥٠
٠٦/٠٧/٢٠٠٨	٩,٤٨٣,٢٣٠	٩,٣٧٨,٢٤٠	٩,٤٨٣,٢٣٠	٩,٢٧٦,٠٠٠	١٧٥,٣١٥,٤٧٠	٧,٧٧٥,٠١٥,٠٠٩,٧٥٠
٠٥/٠٧/٢٠٠٨	٩,٣٧٨,٢٤٠	٩,٤٢٧,٦٨٠	٩,٤٧٢,٨٥٠	٩,٢٥٩,٢٠٠	١٥٩,٩٦٢,٤٦٩	٧,٠٥٥,٨٠٠,٢١٦,٥٠٠
٠٢/٠٧/٢٠٠٨	٩,٤٢٧,٦٨٠	٩,٢٨٥,١٩٠	٩,٤٧٤,٧٨٠	٩,٢٨٥,١٩٠	١٤٦,٠٥٦,٧٦٨	٦,٢٩٣,٤٦٦,٧٩٦,٧٥٠
٠١/٠٧/٢٠٠٨	٩,٢٨٥,١٩٠	٩,٣٥٢,٢٣٠	٩,٣٩٦,٧٠٠	٩,٢٨٢,٥١٠	١٥٥,٩٣٩,٧١٠	٦,٥٩٨,١٩٠,١٢٤,٧٥٠
٣٠/٠٦/٢٠٠٨	٩,٣٥٢,٢٣٠	٩,٣٣٤,٢٦٠	٩,٣٩٩,٠٠٠	٩,٢٣٧,٢٥٠	١٣٨,٠٦٧,٠٨٠	٦,٥٤٦,٥٢٤,٩٤١,٥٠٠

الفصل الثالث

العناصر الرئيسية للتداول في سوق الأسهم

عندما تعمل في أي مجال أو نشاط معين فهناك عناصر أساسية خاصة بهذا المجال لا بد من أن تكون على اطلاع كامل عليها، لأنها هي ذخيرتك الحية في الأداء الجيد في هذا العمل أو النشاط، و لربما يكون جهل بعض هذه الأساسيات مصدراً أساسياً للخسائر المتتالية، وهذا هو الحال في تداولات سوق الأسهم، لذلك ربما يكون تحديد أهم تلك العناصر **دليلك الأول في تداولات ناجحه** وهي كالتالي:

سوق الأسهم هو مكان افتراضي أو قد يتم توفير « مبنى للبورصة » أو نظام إلكتروني أو عملية دمج ما بين الأسلوبين، يتم من خلال سوق الأسهم توفير البيئة المناسبة لعرض أسهم شركات مسموح بالبيع والشراء فيها من خلال هذا السوق. أما أبسط تعريف **للسهم** فهو شهادة يتم شراؤها وتعطي صاحبها الحق في ملكية جزء معين من إحدى الشركات المطروحة في هذا السوق، وهي قابلة للشراء والبيع (التداول).

إذن لندخل في التداولات الفعلية، حيث يأتي **المؤشر العام للسوق** في البداية، وهو مقياس عام لحركة السوق إيجاباً أو سلباً (صعوداً أو هبوطاً) استناد إلى قوة كل شركة في السوق، وذلك اعتماداً على قيمتها السوقية مقارنة بالقيمة الإجمالية لجميع الأسهم المطروحة في السوق. في هذا السوق تقسم الشركات إلى **قطاعات**، في كل منها عدد من الشركات التي تقوم بأعمال ونشاطات متشابهة حسب الترخيص لها، مثل الزراعة، والصناعة، والاتصالات... إلخ، وكل من هذه القطاعات له مؤشر خاص لقياس حركة شركات القطاع التي تقع ضمنه فقط.

ولكن كيف تعرف التغير في السوق، يتم ذلك من خلال وحدة قياس بالنسبة إلى مؤشر السوق هي **النقطة**، وكذلك بالنسبة لمؤشرات القطاعات، اما بالنسبة إلى **الشركات** فهي التغير السعري على سهم الشركة، ونسبة هذا التغير بالنسبة إلى سعر السهم الحالي منذ الإغلاق السابق. أيضاً يمكنك معرفة نسبة التغير بالنسبة إلى مؤشر السوق والقطاعات من خلال قياس تلك النسبة إلى إجمالي القيمة السوقية لجميع شركات السوق أو شركات القطاع.

لتسهيل عملية تتبعك عملية حركة الأسعار في السوق، والكميات المنفذة بشكل عام، يمكنك الاستعانة بالرسم البياني، وهو رسم يعكس حركة الأسعار مرتبطة بكميات الأسهم المنفذة على النطاقات السعرية نفسها، تذكر أنه يمكنك مشاهدة رسم بياني للسوق، أو للقطاعات، أو للشركات.

لنتعمق قليلاً في التداولات، حيث **سعر الافتتاح** على سهم شركة ما هو سعر أول صفقة يتم تنفيذها بعد الافتتاح مباشرة، أما **السعر الأعلى** فهو أعلى سعر يتم تنفيذه على سهم الشركة خلال فترة تداول معينة، وعلى المنوال نفسه يكون **السعر الأدنى** هو أقل سعر لتداولات أسهم الشركة خلال فترة معينة من التداول، ليكون نهاية المطاف **سعر الإغلاق**، وهو سعر آخر صفقة تنفذ على الشركة قبل إغلاق السوق خلال فترة تداول معينة.

بالنسبة إلى إجمالي الكميات المنفذة فهو **عدد الأسهم** التي نفذت في جميع شركات السوق خلال فترة معينة، كذلك سوف تجد **إجمالي عدد الصفقات وإجمالي السيولة المنفذة**، كذلك يمكنك الحصول على هذه العناصر على نطاق أضيق أي على مستوى كل قطاع وحتى على مستوى كل شركة.

يمكنك أيضاً مراقبة **أسعار الطلبات** (التي يعرضها المشترون من أجل شراء الأسهم) على نطاقات سعرية مختلفة، بمعنى آخر هي أسهم مطلوبة بأسعار مختلفة، ومعرفة كميات الأسهم (التي يرغب المشترون في شرائها) المطلوبة على كل نطاق سعري، وكذلك ينطبق الحال على **العروض** (الأسعار التي يعرضها البائعون من أجل بيع الأسهم التي يمتلكونها) على النطاقات السعرية المختلفة، و**الكميات المعروضة** التي يرغب البائعون في التخلص منها بسعر العرض الذي حدده.

إن كل صفقة يتم تنفيذها في تداولات السوق يأتي خلفها **مشتر وبيع**، وكل صفقة تتكون من عدد معين من الأسهم، بسعر واحد أو على نطاقات سعرية مختلفة، وذلك حسب رغبة المشتري أو البائع.

الفصل الرابع

هيكلية قطاعات السوق والمؤشرات

يتم تصنيف الشركات المدرجة ضمن السوق السعودي إلى قطاعات بحسب النشاط الرئيسي للشركة بالإضافة إلى عدد من المتغيرات منها توظيف الأصول ونسبة إيراد كل نشاط من إجمالي إيرادات الشركة.

م	اسم القطاع	رمز القطاع
١	مؤشر تداول العام	TASI
٢	قطاع المصارف والخدمات المالية	TBFSI
٣	قطاع الصناعات والبتروكيماوية	TPISI
٤	قطاع الأسمت	TCESI
٥	قطاع التجزئة	TRESI
٦	قطاع الطاقة والمرافق الخدمية	TEUSI
٧	قطاع الزراعة والصناعات الغذائية	TAFIS
٨	قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	TTISI
٩	قطاع التأمين	TINSI
١٠	قطاع شركات الاستثمار المتعدد	TMISI
١١	قطاع الاستثمار الصناعي	TIVSI
١٢	قطاع التشييد والبناء	TBCSI
١٣	قطاع التطوير العقاري	TRDSI
١٤	قطاع النقل	TTRSI
١٥	قطاع الإعلام والنشر	TMPSI
١٦	قطاع الفنادق والسياحة	THTSI

أهمية المؤشرات للسوق والمستثمرين

تعتبر المؤشرات المعيار الذي يعكس التغيير في قيمة السوق حيث تقيس المؤشرات مدى نشاط وفعالية أداء السوق والايجابيات والسلبيات التي تطرأ عليه. هناك أساليب عدة لبناء مؤشرات الأسواق، منها ما يعتمد على قياس إجمالي القيم السوقية الكاملة للسوق وتغيراتها اثناء التداول. ومنها ما يعتمد على قياس الأوزان النسبية المختلفة أو المتساوية للشركات.

مؤشر تداول العام

هو حساب القيمة السوقية لكل شركة ضمن معادلة المؤشر العام للسوق المالية السعودية والمؤشرات القطاعية بناء على قيمة إجمالي عدد الأسهم المتاحة للتداول (الأسهم الحرة)، ويستبعد من حساب المؤشر أي سهم غير متاح للتداول. وعليه تستبعد الأسهم المملوكة من الأطراف الآتية من حساب المؤشر:

- ١- الحكومة أو مؤسساتها.
- ٢- الشريك الأجنبي إذا كان محظورا عليه البيع دون موافقة جهة إشرافية.
- ٣- الشريك المؤسس خلال فترة الحظر.
- ٤- من يملك ١٠٪ أو أكثر من أسهم شركة مدرجة في السوق المالية السعودية.

طريقة احتساب المؤشر

يتم حساب المؤشرات على أساس القيم المرجحة للقيمة السوقية للأسهم القابلة للتداول، ويتم احتساب القيمة السوقية لكل سهم على أساس سعر إغلاق السهم مضروباً في عدد الأسهم القابلة للتداول.

طريقة حساب مؤشرات، أي باعتماد احتساب القيمة السوقية الإجمالية لجميع الأسهم المضافة ضمن المؤشر العام بإجمالي السوق أو القطاعي، وستكون القيمة السوقية للسوق حاصل ناتج ضرب إجمالي عدد الأسهم القابلة للتداول في آخر سعر للتداول.

$$\frac{\text{القيمة السوقية}}{\text{القيمة السوقية للإغلاق السابق}} \times \text{المتغير، أي قيمة المؤشر السابقة}$$

وتقوم إدارة سوق الأسهم بشكل دوري (كل ربع سنة) بمراجعة وتحديث تغيير نسب الملكية للأسهم القابلة للتداول.

الفصل الخامس

أنواع الأوامر في نظام تداول

نظام «تداول» تم تصميمه لمؤسسة النقد السعودية، لكي يسهل عملية التداول بالأسهم السعودية، ولعل من أبرز مميزات هذا النظام نوعية الأوامر المختلفة التي يمكن استخدامها، والتي تسهل على المستثمر أو المضارب في السوق تنفيذ عمليات البيع والشراء بسهولة ويسر، وأهم هذه الأوامر:

أمر البيع الفوري:

أمر بيع جميع الكمية المتوفرة بالسعر الأفضل في السوق.

أمر الشراء الفوري:

أمر شراء جميع الكمية المتوفرة بأفضل سعر في السوق.

أمر المطابقة:

أمر بيع الكمية المعروضة أو المطلوبة في السوق بالكمية نفسها وبالسعر نفسه.

الأمر محدد السعر:

هو أمر لبيع أو شراء عدد محدد من الأسهم بسعر محدد أو أفضل منه.

أمر السوق:

هو أمر بدون سعر لتداول السهم فوراً بالسعر الحالي الأفضل المتوفر في السوق ويصبح أمر السوق أمراً محدد السعر عندما يتم حساب السعر أي تنفيذ العملية، ويقوم نظام التداول تلقائياً بإصدار سعر محدد لأوامر السوق على أساس المعادلة الموضوعة لحماية الأسعار المحددة، وذلك بإضافة حماية السعر في حالة الشراء على سعر السوق الأفضل وطرحها في حالة البيع.

الأمر غير المسعر:

هو أمر مشابه لأمر السوق من حيث إنه يتم إدخاله دون سعر محدد، ويصبح أمراً محدد السعر عندما يتم حساب السعر، والفرق بينهما هو أنه لا يتم استخدام حماية أسعار للأمر غير المسعر، حيث إنه لا يتم تداوله من خلال مستويات سعرية مختلفة.

الأمر ذو الكمية غير المعلنة:

ويستخدم في عمليات التجميع والتصريف على حد سواء، وهو الجزء من الكمية الإجمالية للأمر التي لا تظهر في شاشات التداول، وقد يكون هذا ضرورياً عند وجود أمر يتضمن بيع

أو شراء كميات كبيرة من الأسهم، حيث إن إخفاء الكمية الفعلية للأسهم في الأوامر الكبيرة يسمح بتنفيذ الكميات المعلنة من الأمر بالأسعار السائدة في السوق أما إن تم عرض جميع الكمية في السوق، فقد تؤثر الكمية الكبيرة من الأسهم سلباً في اتجاه السوق، ويتم إظهار الكمية المعلنة فقط للوسطاء والجمهور.

أمر التنفيذ الكامل فقط:

يجب تداول جميع كمية الأمر أو يبقى دون تنفيذ حتى انتهاء مدته، **ويستخدم هذا الأمر بكثافة في عمليات الدعم الوهمية.**

الكمية الصغرى للتنفيذ كل مرة:

يتم تداول الأمر بالكمية الصغرى المحددة أو أكثر، وبعد كل عملية تداول تتوفر كمية أخرى للتداول من جديد، وهذا الأمر أيضاً يخدم استراتيجيات التصريف والتجميع، على حد سواء.

الحد الأدنى للتنفيذ أول مرة:

وهو أقل كمية يجب تنفيذها أولاً قبل تداول الأمر، وبعدها يتم تنفيذ باقي الكمية حسب ما هو متوفر في السوق، **ويستخدم هذا الأمر في بعض عمليات دعم السهم سعرياً.**

الأوامر ذات مدة الصلاحية

أمر اليوم الواحد:

ساري المفعول حتى إغلاق السوق في اليوم الذي يتم فيه إدخال الأمر.

أمر سار حتى أسبوع:

الأمر ساري المفعول حتى نهاية الأسبوع الذي تم فيه إدخال الأمر.

أمر سار حتى شهر:

الأمر ساري المفعول حتى نهاية الشهر الذي تم فيه إدخال الأمر.

أمر سار حتى نهاية تاريخ معين:

يكون الأمر ساري المفعول حتى إغلاق السوق بتاريخ التداول المحدد، ولا يتجاوز ذلك الأمر مدة ٣٠ يوماً.

أمر تنفيذ فوري أو إلغاء:

يجب تنفيذ هذا الأمر بأكمله أو جزئياً عندما يدخل السوق بالكامل، وإذا لم يتم تنفيذ الصفقة مباشرة فإن الأمر يلغى تلقائياً، **أكثر استخداماته في عمليات الدعم السعري للسهم قبل الافتتاح.**

العمولة المطبقة في نظام تداول:

ابتداء من ٦/١٠/٢٠٠١م تم تطبيق عمولة جديدة على عمليات بيع وشراء الأسهم، ويتم

احتسابها على الشكل التالي:

١- الحد الأعلى للعمولة هو ٠,٠٠١٥ (واحد ونصف في الألف من قيمة الصفقة المنفذة من قبل

البنك. ويمكن للعميل مفاوضة البنك لتحصيل عمولة تقل عن الحد الأعلى).

٢- الحد الأدنى للعمولة هو ١٥ (خمسة عشر) ريالاً لأي أمر منفذ يساوي أو يقل عن مبلغ ١٠,٠٠٠

(عشرة آلاف) ريال.

٣- العمولة المذكورة أعلاه تحصل على الصفقات المنفذة فقط، ولا يتم تحصيل أي عمولات على

إدخال الأوامر، أو تعديلها، أو إلغائها.

الفصل السادس

أنواع الشركات في أسواق المال

في سوق الأسهم هناك أنواع متعددة من المضاربين، اليومي، والأسبوعي، والشهري، وقصير المدى، وطويل المدى، كل منهم له طريقة وأسلوب عمل يختلف بشكل جذري عن الآخر، ويختلف كذلك الحد الأقصى من الأرباح أو الخسائر الذي يمكن أن يحققه كل منهم، كذلك على مستوى الشركات تختلف طبيعة التداولات من حيث الكميات والصفقات والسيولة ونطاقات التذبذب.. إلخ، وبالتالي يجب أن يتغير بناء على ذلك أسلوب التداول في كل منها بشكل جذري حيث إنه لا ينفع إطلاقاً تطبيق الأساليب والمعايير نفسيهما في المضاربات بشكل موحد بين هذه النوعية من الشركات إذ إن لكل منهم أسلوباً وطرقاً مختلفة تماماً عن الشركات الأخرى، ولتسهيل عملية التعرف على تلك الشركات في سوق الأسهم نحاول هنا وصف أكثر سمات تلك الشركات شيوعاً في تداولات سوق الأسهم وذلك حسب التالي:

١ - الشركات النشطة

تتميز هذه الشركات بأنها الأصغر في سوق الأسهم من حيث إجمالي عدد الأسهم المدرجة لها في السوق، في الأغلب ليس هناك أي أهمية لمدى ربحية هذه الشركات أو أعمالها التشغيلية فهي قادرة على جذب جميع أنواع المضاربين، الكبار منهم لقدرتهم على التحكم في توجيه مسار تداولاتها نظراً لضالة حجمها وصفار المضاربين لقدرتهم على شراء أكبر كمية ممكنة من الأسهم بأقل سيولة ممكنة نظراً لرخص سعر السهم مبدئياً مقارنة بأسعار باقي شركات السوق وذلك من أجل تحقيق أرباح أكبر في حالة الصعود بشكل سريع.

تلك الشركات ذات طبيعة نطاقات تذبذب سعرية عالية صعوداً وهبوطاً، وأداء غير مستقر، وشديدة التأثير بالحركة العامة لسوق الأسهم، وذات تنفيذ يومي عالٍ في الصفقات والكميات نتيجة لعمليات التدوير من كبار المضاربين والصفقات الحقيقية من صفار المتداولين، ويمكن رصد السلبية في هذه الشركات من خلال مقارنة أعداد الصفقات والكميات المنفذة على هذه الشركات في أثناء رحلة الارتفاع، حيث إن هبوط أعداد الصفقات مقارنة بإجمالي الكميات المنفذة سوف يكون عاملاً سلبياً يشير إلى قرب فقد مضارب هذه الشركة أو مضاربيها السيطرة

عليها وذلك يعود لأمرين: أنه نتيجة لارتفاع سعر السهم في رحلة الصعود تقل كميات الأسهم التي يستطيع صغار المساهمين شراءها في الصفقة الواحدة (يصبح سعر أسهم أقل إغراء بالنسبة إليهم)، كذلك تقل أعداد الصفقات التي يستخدمها كبار المضاربين (لارتفاع السيولة الضرورية للقيام بعمليات التدوير) وكل ذلك نتيجة مباشرة لارتفاع سعر السهم، إن تداولات هذه النوعية من الشركات تعد الأخطر في سوق الأسهم لذلك يجب أن تكون عملية المضاربة فيها سريعة جداً وبحرص وعدم دخول دوامة نشاط مضاربات هذه الشركات إلا بعد الحرص على إيجاد المخارج من هذه الدوامة قبل أن تغيب عن شاشة التداول، حيث إن الانتظار الطويل في هذه النوعية من المضاربات في معظم الأحيان يكون سلبياً، لذلك تصنف هذه النوعية من الشركات بأنها الأنسب للمضارب اليومي.

٢- الشركات المتحفزة

دائماً هي مستعدة للانطلاق أو الانهيار في ثوان معدودة بأسباب أو دون أسباب، أي أنها ذات وتيرة ارتفاع أو انخفاض سريعة (ليس تذبذباً)، لذلك فهي من أكثر الشركات استجابة للشائعات والأخبار السريعة البسيطة من أجل قفزات سعرية كبيرة وسريعة ودورية، صفات هذه الشركات أنها تعطي أفضلية للمضارب الأسبوعي أكثر منها لليومي، في الأغلب يصعب على غير "المحترفين" في تداولات هذه النوعية من الشركات رصد أو توقع عملية القفزات السعرية الدورية لهذه الشركات، وذلك عائد في الأساس إلى أنه ليس هناك عمليات شراء إضافية يمكن رصدها قبل عملية "الصعود المفاجئ" وذلك بسبب أن معظم من يعمل في هذه النوعية من الشركات من كبار المضاربين يستخدمون هذه النوعية من الشركات للمضاربات متوسطة المدى الموسمية (بين فترة وأخرى) في رحلة انتقالهم بين شركات المضاربات اليومية النشطة (أي أن لهم دائماً وجوداً في هذه الشركات)، هذه النوعية من الشركات تحتاج إلى مراقبة مستمرة وليس تداولاً مستمراً ويجب اتخاذ القرار بالنسبة إليها في أسرع وقت عند التيقن من أن هناك تغيرات في طبيعة التداولات على هذه الشركات حيث إنها ذات نطاقات تذبذب وكميات وصفقات يومية شبه ثابتة ويسهل رصد أي تغير فيها، والذي سوف يكون مؤشراً على تغيرات سعرية قادمة، هنا قاعدة النجاح في المضاربة في هذه الشركات تعتمد بنسبة ٨٠ في المائة على الدخول والخروج السريع وذلك من خلال القدرة على رصد التغير بشكل سريع واتخاذ الإجراء الفوري بناء على ذلك .

٣- الشركات ذات قاعدة الطلبات الضعيفة

هي في الأغلب شركات كبيرة من حيث عدد الأسهم "الاستثمارية" التي عليها طلبات وعروض ضعيفة حيث إن أي عملية بيع متوسطة كفيلة بهز القاعدة السعرية للسهم بشكل واضح، وعلى المنوال نفسه، أي عملية شراء بالقوة نفسها تستطيع أن تنقل السهم بسهولة إلى مستويات سعرية عالية خلال ثوان، ولعل غياب قاعدة الطلبات والعروض يعود في الأساس إلى أن معظم هذه الشركات هي شركات استثمار دائماً من الطراز الأول، ذلك يفسر عدم وجود قاعدة دائمة كبيرة من الطلبات والعروض عليها، في حين تكون مجالاً لعمليات مضاربة متوسطة في بعض الأحيان خصوصاً عند ظهور نتائج الأرباح ربع السنوية، تتميز هذه الشركات بالقفزات السعرية العالية، ولكن عبر مناطق زمنية طويلة لأنها كما تمت الإشارة تكون تلك القفزات إما سلبي وإما إيجاباً نتيجة قرارات تسييل أو شراء استثمارية في أسهم الشركة، وفي الأغلب تكون تلك القفزات نتيجة مباشرة لأداء الشركة التشغيلية بعكس شركات المضاربة التي تتحرك بدفع مباشر من عمليات مضاربة بحتة، طريقة التعامل مع هذه النوعية من الشركات "كمضاربين" ربما تكون من خلال القدرة على القياس الدقيق لنطاقات التذبذب اليومية أو الأسبوعية لها ومن ثم وضع طلبات وعروض بشكل مستمر "وأمر دائمة" في حدود تلك النطاقات، ويعد هذا الأسلوب جيداً للمضاربين غير القادرين على المراقبة المستمرة لعمليات التداول أي غير المتفرغين.

٤- الشركات المعزولة

أي شركة فيها قاعدة كبار ملاك **تصبح أقل إغراء** للجذب في عمليات المضاربة لكبار مضاربي السوق وذلك لخوفهم من بيع تلك الكميات من الملاك القدماء في حالة تقديم أي دعم منهم للسهم في أثناء عمليات المضاربة المتعددة، أما عدم قدرتها على جذب صغار المضاربين فذلك لثبات حركة النطاقات السعرية لهذه الشركات نتيجة عدم وجود قائد أو محرك لها على افتراض أن جميع هؤلاء الملاك القدماء مستثمرون، وعدم رغبة أحد في شراء المزيد من كميات الأسهم فيها وبالتالي رفع سعرها وذلك من القادرين على فعل ذلك تحول تلك الشركات إلى جزر معزولة في تداولات سوق الأسهم ولفترات طويلة وبشكل غير عادي ومنطقي للمراقب العادي.

٥- الشركات المتزامنة

ترتبط حركة بعض الشركات سعرياً صعوداً أو هبوطاً أو نشاطاً ببعضها بشكل قوي جداً لعدة عوامل، وقد يكون هناك اختلاف في رصد هذا التزامن في الحركة، حيث إننا نجد أن بعض الشركات تستجيب لحركة الأخرى بشكل مباشر وفوري بينما نجد بعضها الآخر يستجيب بفارق زمني، في حين يكون النوع الآخر مرتبطاً بتوقف النشاط على الشركة الأولى من أجل أن يبدأ على الشركة الثانية، ولعل أقوى الأمثلة في عمليات تزامن الحركة في سوق الأسهم خلال فترات معينة من التداول لعام ٢٠٠٥م هي ارتباط أي حركة إيجابية لشركة الكهرباء بحدوث عمليات جنى أرباح قوية على السوق وإن كان بشكل متأخر زمنياً لعدة أيام أحياناً وهو ما حدث عدة مرات، وفي المرحلة نفسها كان هناك ارتباط بين حركة شركتي التعمير والنقل الجماعي إلى غير تلك المقارنات التي مازالت سائدة حتى وقتنا الحاضر مع تغيير في أسماء الشركات بالطبع.

٦- الشركات المنسية

إذا كان الاستقرار هو القاعدة في حركة تداولات سوق الأسهم، فهذه الشركات هي المثال الأكبر لتلك العملية من الاستقرار، حيث نجدها طيلة الوقت ذات أداء ضعيف على مستوى إجمالي كميات الأسهم مقارنة بالشركات الممثلة التي تدخل في التصنيف نفسه، ذات نطاقات سعرية ضيقة جداً، تتأثر بشكل قوي بأي نتائج مالية في أداء الشركة، كمضارب لا ينصح بالتعامل مع هذه الأسهم نهائياً لعدم وجود حيز كاف من التذبذبات وكذلك لقلة الكميات المنفذة مما قد يجعلك تنتظر عمليات التنفيذ فترات طويلة، هذه الشركات فقط جيدة للمستثمرين في حالة واحدة فقط هي أن تكون تحقق أرباحاً ونمواً على مستوى النتائج المالية السنوية.

بالتأكيد ليست هذه ملامح جميع أنواع الشركات، بل هي الأكثر شهرة، هنا يجب عدم إغفال أنه يحدث أحياناً تحول لبعض الشركات نتيجة لتغيرات طبيعة التداولات عليها أو لتغيرات عامة في السوق، مما يجعل بعض الشركات تنتقل من نوع إلى آخر بناء على تغير طبيعة التداولات عليها.

الفصل السابع

أنواع المتداولين في أسواق المال

أن تكون متداولاً في سوق الأسهم يعني أنك تكتسب من ذلك السوق بمرور الزمن مهارات والأهم من ذلك صفات وطبيعية معينة استناداً إلى انعكاس تجربتك في السوق على شخصيتك، ليس ذلك مقتصرًا فقط على العاملين في أسواق المال، بل سوف تجده في أغلب مجالات العمل، ولعل العمل في سوق الأسهم الذي يشمل جميع شرائح المجتمع وبشكل أكثر اتساعاً من أي مجالات أخرى، يساعد على رصد ألوان متعددة من أطراف المتداولين والعاملين في سوق الأسهم نتيجة انعكاس تجارب وتداولات تلك السوق عليهم ورغم عدم دقة المحاولات المتعددة في تحديد ووصف تلك الشخصيات المتداولة ذات الطبيعة والصفات المشتركة وتقسيمها إلى شرائح اعتماداً على العوامل المشتركة بينهم، إلا أنه يمكن تحديد ملامح أهم تلك الصفات لدى المتداولين في تسع شرائح يمكن تقسيمها ووصفها كالتالي:

١ - المجازفون

لا يترددون في اتخاذ القرار عند توفر أقل المعطيات (معلومات تتوافق مع طبيعة التداولات) السوق الإيجابية أو السلبية أو التراجع عن هذه القرارات بخسارة في حالة اكتشافه خطأ تلك المعطيات، تجيد هذه الفئة الربط بين المعلومات وطبيعة التداولات في شاشات الأسهم، وتعد من أفضل المتداولين في سوق الأسهم، وعامل الضعف الوحيد لديهم عندما تكون تلك المجازفات اعتماداً على معلومات فقط والدخول العشوائي في الأسهم أو الاعتماد على الغير في اتخاذ القرارات، ويتركز معظم أفراد هؤلاء الشريحة في فئة المضاربين وليس المستثمرين.

٢ - المتحفظون

كثيرو التردد والتدقيق بشكل مبالغ فيه، هذا التحفظ يجعلهم لا يملكون الحس والتوقيت الصحيح في عمليات الدخول والخروج في الأسهم، لديهم دائماً شكوكهم نحو السوق والشركات والمتداولين الآخرين، حيث تفسر أي تعاملات إيجابية في سوق الأسهم بشكل سلبي بالنسبة لهم، لديهم إيمان بأن تداولات سوق الأسهم تدار بشكل مرسوم ومحدد يجعل تحقيق أي أرباح من خلالها أمراً شبه مستحيل، ومعظم التجارب لديهم نظرية نتيجة عملية التحفظ التي تمنع التعلم من التجارب، في الأغلب يتحولون في نهاية الأمر إلى مستثمرين بشكل إجباري نتيجة سلسلة من عمليات الخسائر.

٣- العابرون

بندفعون في سلسلة من تداولات متتالية عبر الكثير من الشركات دون أي خطط أو رؤية وهم من أكثر شرائح المتداولين تأثيراً في استقرار السوق والمتسبب الرئيس في أكثر التذبذبات ومن يعطي إشارة الانطلاق لعمليات «البيع الجماعي» في بداية عمليات الهبوط القوية، وهم أكثر المتداولين تذبذباً في سوق الأسهم وتأثراً بالغير في عمليات التداول والتقلب بشكل كلي مع تداولات وتغيرات السوق اللحظية، وأكثر الفئات تنفيذاً للصفقات والتداولات، هل شاهدت شركة ترتفع بشكل فجائي ومن ثم خلال دقائق تعود إلى الهبوط؟ هل شاهدت في بعض الأحيان وخصوصاً خلال فترة الافتتاح عملية صعود سريعة الانتكاس خلال دقائق؟ كل هذه الظواهر تشير إلى سيطرة شريحة «العابرين» على التداولات خلال تلك اللحظات تحديداً وليس أكثر.

٤- التابعون

وهم غير القادرين بشكل شبه تام على اتخاذ قرارات بيع أو شراء، بما في ذلك توقيت الدخول والخروج بدون الاعتماد على دعم خارجي قادم من فرد، أو مواقع إنترنت، أو برامج تلفازية، إلى غير ذلك، الغريب أن هذه الفئة هي النسبة الأكبر من المتداولين، ودلالة ذلك الانتشار الواسع لموقع الإنترنت، والقنوات الاقتصادية المتخصصة في الأسهم والإقبال عليها.

٥- المدققون

هذه الشريحة تتقاطع بصفات كثيرة مع شريحة «المتحفظون»، الفرق أنهم هنا بالإضافة إلى أنهم يستعينون بشكل مبالغ فيه بجميع الآراء والتحليلات من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرار، أنهم يملكون الحس والتقدير الصحيح لعمليات الدخول والخروج، ولكن التأخير في عمليات التدقيق يكون هو سبب الإخفاق في كثير من الحالات وليس عدم صحة الخيارات، وذلك بسبب صلابه المنهج المتبع منهم، ولكن المبالغة في عمليات التدقيق قد لا تتفق في كثير من الأوقات مع السرعة المطلوبة في تداولات سوق الأسهم، خصوصاً بالنسبة إلى المضاربين، واستغلال المعلومة في أسرع وقت ممكن.

٦- التقنيون

يعتمدون على التحليل الفني والأساسي من أجل اتخاذ قرارات البيع والشراء في سوق الأسهم . وهنا رغم صحة المنهج، ولكن قياساً على صغر الكثير من شركات السوق وسهولة سيطرة مضارب واحد عليها تصبح عملية تطبيق هذه الأدوات بشكل معياري كامل عملية تثير الجدوى منها في معظم الحالات الكثير من الشكوك خصوصاً إذا عرفنا أن معظم أدوات التحليل الفني ونظرياته هي ذات أصل دولي تطبق على شركات وأسواق تختلف من حيث الأداء بشكل جذري عن أساليب التداول في أسواقنا الناشئة وفي بعض الشركات تحديداً، لذلك سوف نجد أن هناك بضعة أفراد من هذه الفئة من استطاع تطويع بعض أدوات التحليل الفني للتكيف مع طبيعة التداولات في بضع شركات في السوق وليس تطبيقه بشكل أعمى، واستطاعوا بهذا الدمج تحقيق نجاحات بارزة.

٧- التاريخيون

وهم من يعتمدون على المعلومات التاريخية التحليلية للسوق والأسهم وطبيعة التحركات في الماضي في محاولة فهم وتوقع الحركة المستقبلية للسوق، وهم من قدماء العاملين في سوق الأسهم بحكم احتياجهم لعامل الخبرة ورغم الدور الكبير للخبرة في النجاح في تداولات سوق الأسهم، ولكن ذلك يرتبط بشرط أساسي وهو القدرة على الربط مع المتغيرات بين فترات المقارنة التاريخية والفترة الحالية، ووضع ذلك في الحسبان لرصد أي تغيرات قادمة بناء على ذلك. وكل ذلك بالتأكيد ليس مهمة سهلة للحاجة إلى عمليات سريعة وهي (استرجاع البيانات التاريخية ومن ثم ربطها بالمتغيرات الحالية ومن ثم استنتاج تأثيرها المستقبلي).

٨- المقيمون

لا يتقبلون الخسارة بسهولة رغم أنهم أكثر فئات المتداولين تعرضاً للخسائر الفادحة، وذلك في كثير من الأحيان بسبب السباحة ضد التيار ورفض عملية البيع وتصحيح الأخطاء التي تمت من خلال عملية شراء غير سليمة في توقيت غير صحيح، ورغم ذلك وفي كثير من الأحيان لا يتبع هذه الفئة أي سهم بخسارة حتى لو تأكد بشكل شبه تام عدم وجود أي أمل في الارتفاع على المستوى القصير. وتشكل هذه الفئة عدداً لا بأس به من المتداولين الناقمين على السوق والتداولات، وهم في الأغلب يتحولون في نهاية الأمر إجبارياً إلى مستثمرين طويلي الأجل بدون أي إدراك لطبيعة الاستثمار الذي يضعون فيه أموالهم.

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

تجارب وخبرات الطفرة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ م

الأسواق المالية لها ذاكرة تسجل جميع التجارب التاريخية السابقة وكذلك المتداولون في تلك الأسواق يملكون تلك الذاكرة وفي ذلك تكمن أهمية الاطلاع على التجارب التاريخية السابقة في السوق نفسه والأسواق الأخرى في مساعدة المتداول على الاستفادة من تجارب وأخطاء الآخرين .

الباب الثاني

تجارب وخبرات الطفرة ٢٠٠٣ م - ٢٠٠٧ م

- ◀ الفصل الأول : كيف انطلقت شهرة الطفرة ؟
- ◀ الفصل الثاني : استقطاب وإدارة « أموال الغير » في سوق الأسهم
- ◀ الفصل الثالث : التوصيات المدفوعة
- ◀ الفصل الرابع : هوامير طفرة الأسهم السعودية .. من هم ، وكيف يعملون ؟
- ◀ الفصل الخامس : تسريب معلومات الشركات المساهمة
- ◀ الفصل السادس : التأثيرات السلبية للطرح الإعلامي على سوق الأسهم
- ◀ الفصل السابع : عوامل اكتساب سوق الأسهم الثقة

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

الفصل الأول

كيف انطلقت شرارة طفرة سوق الأسهم السعودية ؟

بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي، عندما تم تأسيس أول شركة مساهمة سعودية، وهي الشركة العربية للسيارات. ومع حلول عام ١٩٧٥ كان هناك ١٤ شركة مساهمة، وأدى النمو الاقتصادي السريع في السبعينيات الميلادية إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة، وتم طرح كم هائل من الأسهم على الجمهور خلال هذه الفترة، وبقيت السوق غير رسمية حتى أوائل الثمانينيات عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظمة للتداول وإيجاد الأنظمة اللازمة لذلك.

وفي عام ١٩٨٤ تم تشكيل لجنة تتألف من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة، ومؤسسة النقد، بهدف تنظيم السوق وتطويره، وقد عهدت اللجنة إلى مؤسسة النقد، بعد ذلك، بمهمة التنظيم اليومي للسوق. وفي تاريخ ٣١ / ٧ / ٢٠٠٣ م، تأسست هيئة السوق المالية بموجب «نظام السوق المالية»، وتمثل الجهاز الحكومي المسؤول عن إدارة وتنظيم السوق المالية السعودية.

تطورت سوق الأسهم بين عامي ١٩٩٤م، و٢٠٠٣م ازداد عدد العمليات وحجم التداول وقيمتها بشكل كبير جداً، وزادت القيمة السوقية بمعدل ٣٠٦,٨٩٪، وزاد مؤشر الأسهم بنسبة ٢٤٦,١٧٪.

تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في نمو السوق

في الأسابيع التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م في الولايات المتحدة الأمريكية تزعزعت ثقة المستثمرين العرب ومنهم السعوديون، وتزايد قلقهم حول أموالهم المودعة والمستثمرة في الأسواق الأمريكية، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث لم تؤد إلى خروج كبير للاستثمارات العربية من أسواق الولايات المتحدة ولكن مع تراجع الأداء في الأسواق العالمية الذي رافق تلك الأحداث، أصبح أمام السوق المحلية فرصة لاستقطاب ولو جزء قليل من رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج، فقد ساهمت عودة بعض هذه الأموال، مع عوامل أخرى، في زيادة وتيرة نسبة النمو في السوق السعودية بشكل واضح، نستطيع أن نلاحظ ذلك بوضوح بقياس ارتفاع معدل السيولة اليومية المنفذة بعد تلك الأحداث، هذا على الرغم من أن تلك الأموال العائدة تعد نسبة ضئيلة جداً من التقديرات لمجموع هذه الأموال المستثمرة خارج الحدود.

ضخامة السيولة في السوق في ظل قلة فرص الاستثمار

تطور مستوى العرض النقدي في المملكة حتى وصل في أكتوبر ٢٠٠٤م إلى أكثر من ٤١٥ مليار ريال، زاد بنحو ٥٥ مليار ريال عن الفترة نفسها من العام السابق، التي كان مستوى عرض النقود فيها ٣٩٦ مليار ريال، وقد توزعت على النحو التالي: نقد متداول خارج المصارف بمقدار ٥٩ مليار ريال، وبلغ إجمالي الودائع تحت الطلب أكثر من ١٨٢ مليار ريال، ليصل إجمالي النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب إلى أكثر من ٢٤١ مليار ريال، وهي تعبر عن حجم السيولة الجاهزة للاستثمار، كما بلغت الودائع الزمنية والادخارية حوالي ١٢٦ مليار ريال.

يشير كل ذلك إلى وجود سيولة ضخمة جداً تعاني نقصاً حاداً في فرص الاستثمار الداخلية، كما يلاحظ ضعف الثقافة الاستثمارية لدى كثير من المستثمرين في هذه السوق، مما يكون دائماً مصيدة للمشاريع الفاشلة غير المدروسة، أو لشركات توظيف الأموال غير المشروعة التي وجدت لها أرضاً خصبة بسيولة كبيرة، وثقافة اقتصادية شبه منعدمة.

الاكتتابات ودورها في نمو سوق الأسهم بعد ٢٠٠٣م

ارتفع عدد المستثمرين في سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠٠٣م بنسبة ٤٣٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢م، وكان السبب الأول في ذلك هو اكتتاب شركة الاتصالات السعودية التي لفتت نظر كثير من المواطنين إلى سوق الأسهم، حيث إنها وحدها جذبت أكثر من ٩٠٠ ألف مستثمر، مما أدى إلى ارتفاع كبير جداً في التداولات اليومية الذي أدى هو الآخر إلى جذب كثير من رؤوس الأموال الداخلية والخارجية إلى السوق، كما ارتفع عدد المستثمرين في الربع الأول فقط من عام ٢٠٠٤م بنسبة ٥,٦٪ بدخول أكثر من ٢٥ ألف مستثمر، وجذب اكتتاب شركة الصحراء عدداً كبيراً إلى السوق متأثرين بالمكاسب التي حققتها شركة الاتصالات ليصل عدد المكتتبين إلى ٨٠٠ ألف طبقاً لتصريحات مؤسسة النقد. كانت عملية الاكتتاب في شركة الاتصالات السعودية محورياً رئيسياً في تغيير النظرة إلى جدوى العمل في سوق الأسهم السعودية بشكل جذري لدى كثير من الفئة الجديدة من المتداولين في سوق الأسهم، وذلك بعد الأرباح الكبيرة التي حصل عليها المكتتبون في الشركة خلال فترة وجيزة من انتهاء الاكتتاب، ساعدت هذه الأرباح على تغيير النظرة الاستثمارية إلى سوق الأسهم بشكل كامل، ما أدى إلى ارتفاع أعداد المستثمرين خلال فترة لم تتجاوز ثلاثة أشهر بشكل كبير جداً.

صاحب دخول هذه الأعداد الكبيرة من المستثمرين في عام ٢٠٠٣م ارتفاع حاد نتيجة زيادة الطلب وتواكب ذلك مع قلة الأسهم المطروحة أو المتوفرة في السوق، فأدى إلى ارتفاع حاد على أسهم الشركات وبخاصة الشركات ذات القيمة الصغيرة، حتى بلغت نسبة نمو الأسعار لبعض هذه الشركات أكثر من ٣٠٠٪.

واستمرت عملية النمو في أعداد المستثمرين في سوق الأسهم السعودية، ولعل أكبر مقياس يمكن مراقبة هذا النمو من خلاله ارتفاع أعداد المكتتبين في الاكتتابات اللاحقة لاكتتاب شركة الاتصالات، حيث أصبحت الاكتتابات تغطي عدة مرات، إلى أن وصل الأمر في اكتتاب شركة اتحاد اتصالات إلى أن نصيب الفرد لم يزد على ٤ أسهم، نتيجة لارتفاع عدد المكتتبين ووصولهم إلى رقم قياسي على مستوى الاكتتابات في المملكة حيث بلغوا ٤،٢٧٠ مليون مكتتب، وتمت تغطية الاكتتاب بـ ٥١ مليار ريال، على الرغم من أن الاكتتاب لم يكن يحتاج إلا إلى مليار واحد فقط، ليأتي في مرحلة لاحقة أخرى اكتتاب إعمار المدينة الاقتصادية ليتخطى حاجز عشرة ملايين مكتتب.

قفزات قياسية على المؤشر والتداولات

قفز المؤشر العام للسوق خلال ثلاث سنوات منذ ٢٠٠٢م، إلى ٢٠٠٥م بنسبة ٢٦٤٪، أما على صعيد أعداد المتداولين في السوق فقد ارتفعت من نحو مليون مكتتب في شركة الاتصالات إلى أكثر من عشرة ملايين مكتتب في شركة إعمار المدينة الاقتصادية.

بينما نجد أن السيولة المنفذة قفزت من ٥٩٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣م إلى ٤١٠٠ مليار ريال عام ٢٠٠٥م.

إدراج المزيد من الشركات الجديدة في سوق الأسهم ظل دون المستوى المطلوب لاستيعاب تلك السيولة الضخمة، ليكون ذلك عاملاً مساعداً قوياً على التضخم السعري للشركات الموجودة خصوصاً أن ملكية نسبة كبيرة من الأسهم القيادية في السوق والقادرة على استيعاب سيولة ضخمة كانت للدولة، وبنسبة عالية تصل إلى نحو ٧٠ في المائة، وحتى عندما ارتفعت وتيرة دخول تلك الشركات إلى السوق كان الأوان قد فات، خصوصاً بعد تخطي المؤشر حاجز ٢٠ ألف نقطة صعوداً، وبعد أن أصبح تضخم السوق حقيقة واقعة، ليصبح دخول تلك الشركات الجديدة في

مرحلة لاحقه ذا أثر سلبي على حركة التداولات في السوق التي أصبحت أكثر حساسية للعوامل الخارجية، وعلى الرغم من استقرار السوق لعدة أشهر بين مستوى عشرة آلاف نقطة واثنى عشر ألف نقطة، والتذبذب بينهما بعد هبوط حاد من قمة عشرين ألف نقطة، فقد ساهمت المضاربات الحادة على أسهم الشركات الصغيرة في إعادة تضخم كثير من تلك الشركات وعودتها إلى مستويات الأسعار نفسها قبل انهيار فبراير ٢٠٠٦م، ليصبح التضخم السريع خلال بضعة أيام ومن ثم انهيار أسعارها عاملاً إضافياً سلبياً في تداولات السوق.

ازدياد الاهتمام الاجتماعي بثقافة الأسهم

الأرباح العالية المضاعفة من الاكتتابات والاستفادة من النمو المحموم في الفترة الأولى على سوق الأسهم أمور ساعدت على دفع المزيد من شرائح المجتمع إلى الاهتمام بالعمل من خلال سوق الأسهم، فأدى ذلك إلى ارتفاع أعداد المستثمرين والمضاربين في تلك الشريحة إلى ملايين الأفراد، وتبعاً لذلك ازدهرت بعض الأعمال الجانبية المرافقة لتلك الطفرة والنمو على سوق الأسهم، ومن ذلك ازدياد الاهتمام الإعلامي بتغطية أحداث وتداولات سوق الأسهم بشكل يومي، وأصبح كثير من الصحف يفرد كثيراً من صفحاتها لتغطية أحداث سوق الأسهم، كذلك القنوات التلفازية المختلفة، والمنتديات والمواقع الإلكترونية، وجميع وسائل الإعلام المختلفة، وذلك كان اتجاهاً طبيعياً في ضوء ضغط قادم من ملايين الداخلين الجدد إلى سوق الأسهم الذين يفتقدون المعلومة والخبرة عن تلك السوق الجديدة بالنسبة إليهم، ذلك الاهتمام والتغطية الإعلامية المكثفة ساعداً في مرحلة لاحقة على دفع المزيد من المتعاملين الجدد إلى سوق الأسهم.

تغليب كفة المضاربين على المستثمرين

الاستثمار في أي سوق مالية هو عامل استقرار لتلك السوق يؤدي إلى أن يكون النمو بوتيرة عادية وتدرجية تبعاً لعملية النمو الموازية لأرباح الشركات في السوق، بينما تكون عمليات المضاربة السريعة، والدخول والخروج، والتنقل بين أسهم متعددة خلال أيام معدودة عاملاً قوياً لعدم الاستقرار والتذبذبات العالية في ذلك السوق، وعندما يغيب الوعي الثقافي الاقتصادي في سوق المال يكون الشراء والبيع في أسهم شركات السوق ليس اتباعاً للأداء المالي لتلك الشركات، بقدر ما

هو قفز خلف عمليات مضاربة محدودة ومؤقتة تبحث عن أكبر قدر من الأرباح خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، لذلك كان من الطبيعي أن نشاهد سلسلة من عمليات الارتفاعات غير المنطقية، أو غير الخاضعة لأي عمليات تحليل فنية، أو أساسية، لنصل في نهاية الأمر إلى أن تكون أسعار معظم تلك الشركات الخاسرة ذات الأداء السلبي عبر السنين أفضل من ناحية السعر السوقي من كثير من الشركات ذات الربحية والأداء الجيد، ولم تعد الربحية والنمو على أرباح الشركات عامل الاختيار المفضل، بل تغير ذلك نحو أصغر شركات السوق من حيث القيمة وعدد الأسهم.

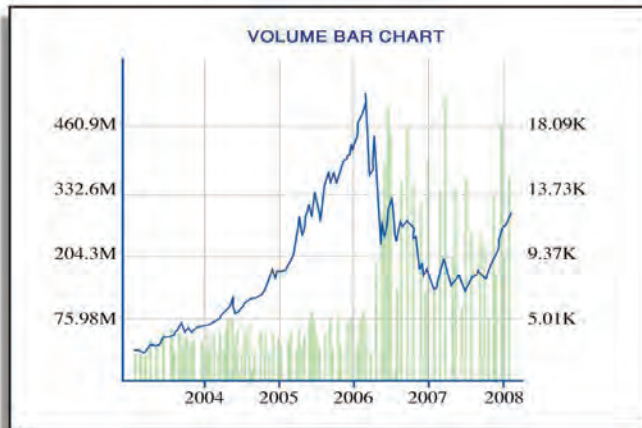
تطور حركة تداول الأسهم السعودية سنوياً منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ٢٠٠٧م

العام	قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	نسبة التغيير %	كمية الأسهم المتداولة (مليون سهم)	نسبة التغيير %	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	نسبة التغيير %
١٩٩٥	٢٣,٢	%٧	١١٦	%٢٣	٢٩١	%١٨
١٩٩٦	٢٥,٣	%٩	١٣٧	%١٨	٢٨٣	%-٣
١٩٩٧	٦٢	%١٤٤	٣١٣	%١٢٨	٤٦٠	%٦٢
١٩٩٨	٥١,٥	%-١٧	٢٩٤	%-٦	٣٧٦	%-١٨
١٩٩٩	٥٦,٥	%١٠	٥٢٧	%٧٩	٤٣٨	%١٦
٢٠٠٠	٦٥,٢	%١٥	٥٥٤	%٥	٤٩٨	%١٤
٢٠٠١	٨٣,٦	%٢٨	٦٩١	%٢٥	٦٠٥	%٢١
٢٠٠٢	١٣٣,٧	%٦٠	١٧٣٥	%١٥١	١٠٣٣	%٧١
٢٠٠٣	٥٩٦,٥	%٣٤٦	٥٥٨٥	%٢٢١	٣٧٦٣	%٢٦٤
٢٠٠٤	١٧٧٣	%١٩٧	١٠٢٩٨	%٨٥	١٣٣١٩	%٢٥٤
٢٠٠٥	٤١٣٨	%١٣٣	١٢٢٨١	%١٩	٤٦٦٠٧	%٢٥٠
٢٠٠٦	٥٢٦١	%٢٧	٥٤٤٣٩	%٣٤٣	٩٦٠٩٥	%١٠٦
٢٠٠٧	٢٥٥٧	%-٥١	٥٨١٦٢	%-١٩	٦٥٦٦٥	%-٣١

تطور القيمة السوقية للأسهم المصدرة منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ٢٠٠٧م

العام	القيمة السوقية (مليار ريال)	نسبة التغيير%	المؤشر العام	نسبة التغيير%
١٩٩٥	١٥٣,٣٩	٥,٧١%	١٣٦٧	٦,٦٨%
١٩٩٦	١٧١,٩٨	١٢,١٢%	١٥٣١	١١,٩٥%
١٩٩٧	٢٢٢,٧٠	٢٩,٤٩%	١٩٥٧	٢٧,٨٨%
١٩٩٨	١٥٩,٩١	-٢٨,١٩%	١٤١٣	-٢٧,٨٢%
١٩٩٩	٢٢٨,٥٩	٤٢,٩٥%	٢٠٢٨	٤٣,٥٥%
٢٠٠٠	٢٥٤,٤٦	١١,٣٢%	٢٢٥٨	١١,٣٢%
٢٠٠١	٢٧٤,٥٣	٧,٨٩%	٢٤٣٠	٧,٦١%
٢٠٠٢	٢٨٠,٧٣	٢,٢٦%	٢٥١٨	٣,٦٢%
٢٠٠٣	٢٨٩,٩٣	١١٠,١٤%	٤٤٣٧	٧٦,٢٣%
٢٠٠٤	١١٤٨,٦٠	٩٤,٧٠%	٨٢٠٦	٨٤,٩٣%
٢٠٠٥	٢٤٢٨,٢٠	١١٢,٢٨%	١٦٧١٢	١٠٣,٦٦%
٢٠٠٦	١٢٢٥,٨٦	-٤٩,٧٢%	٧٩٣٣	-٥٢,٥٣%
٢٠٠٧	١٩٤٦,٣٥	٥٨,٧٧%	١١١٧٥	٤٠,٨٧%

حركة مؤشر سوق الأسهم السعودي على مدى خمس سنوات



الفصل الثاني

استقطاب «أموال الغير» في سوق الأسهم وإدارتها

نحن هنا لا نتكلم عن شركات مرخصة ذات وضع وكيان قانوني على الرغم من أن بعضها بدأ في التحول هو الآخر إلى مشكلة، بل نتكلم عن كيانات أخرى ذات قوة وقدرة مالية تؤثر في حركة مجموعة من الشركات الصغيرة في سوق الأسهم، تبدأ غزوات هذه الكيانات في شركات المضاربة الصغيرة، حيث ترتفع بسهمها سعرياً إلى أرقام فلكية، ولم تكن الشركات القيادية الضخمة ميادين لمعاركهم قط، لصعوبة واستحالة السيطرة والاستحواذ والتحكم في مسارها، ذلك يفسر قفزة غير منطقية لكثير من شركات المضاربة الصغيرة الخاسرة، ليصل الأمر بعد ذلك إلى صعوبة إيجاد شركة مضاربة مناسبة للسيطرة عليها في ضوء انتشار تلك الكيانات في تداولات سوق الأسهم اليومية، وسيطرتها على معظم الشركات الصغيرة.

ما هي هذه الكيانات ؟

تغير الشكل والطرق والأساليب عبر فترة طفرة سوق الأسهم، حيث نجد أن هذه الكيانات المالية تبلورت أحيانا في كبار مضاربين يقومون بتشغيل أموال للآخرين، لنجد في مرحلة أخرى تحول تلك إلى مجموعة من كبار المضاربين يعملون بشكل جماعي فيما اصطلح على إطلاق اسم « جرو بات» عليه في تداولات سوق الأسهم، لنجد في فترة أخرى بعض الكيانات الاستشارية والتدريبية التي تكون عناصر أساسية في عمليات تسويق وجذب الأموال وإدارتها خارج إطار تصريح إدارة الأموال من هيئة سوق المال.

وجودهم وبيئة عملهم

على الرغم من عدم وجود اعتراف رسمي بهذه الكيانات وهي لم تسع أبداً إلى الحصول على ذلك الاعتراف، حيث لم يتطلب استقطاب المزيد من المليارات أي نوع من الاعترافات. هذه الكيانات تعمل في الظل على الرغم من أن وجودها محسوس ومعروف لدى الجميع، من خلال عشرات الآلاف من العملاء الفعليين، والغزوات اليومية المتكررة في تداولات السوق و الحضور الإعلاني والإعلامي والتجاري بأسماء مختلفة، من استشارات، إلى استثمار، إلى تدريب، إلى فعل خير، وبحث عن مصالح المتداولين، وليس لهذه الكيانات نطاق جغرافي فهي منتشرة في جميع النطاقات، الاختلاف الوحيد بينها هو في المقدرة على استقطاب الأموال والمخاطرة بها.

عمل من لا عمل له

لا توجد شريحة معينة تعمل في إدارة تلك النشاطات حيث تتباين بشكل كبير في المستوى التعليمي، بين أكاديميين إلى من يفتقد أدنى درجات التحصيل العلمي، ولم يكن العلم هنا هو مقياس النجاح في مثل هذه الأعمال بقدر ما كانت القدرة والجرأة على المخاطرة بأموال الآخرين.

استقطاب العملاء

استقطاب العملاء هو التحدي الوحيد لتلك الكيانات، حيث إنه بقدر ما تزداد قوته المالية تكون له القدرة على الحركة والمناورة في تداولات سوق الأسهم ويتسع ويكبر نطاق الشركات التي يستطيع العمل من خلالها، وفي ظل منع الإعلانات المباشرة ذاتياً، وأن الظهور الإعلاني الصريح عملية غير مضمونة العواقب، وتحت هاجس الخوف المسيطر، كان لا بد من ابتداع طرق خلاقة لاستقطاب المزيد من الأموال للوصول إلى الأهداف.

التسويق المباشر هو إحدى هذه الطرق، ويتضمن موجة من الأسماء والكيانات الاستشارية تارة، والاستثمارية تارة أخرى، والتدريبية في بعض الأحيان وتظهر علينا بشكل إعلامي متكرر، على الرغم من عدم وجود صفة قانونية لتلك الكيانات (بمعنى أنه لم يرخص لهم).

من وسائل الاستقطاب الأخرى استخدام **وهج الظهور الإعلامي** (الفردى أو تحت ظل اسم كيان وهمي) من أجل جذب شريحة جديدة من العملاء، لذلك ساعد اندماج بعض الأسماء الرنانة في بعض تلك الكيانات على **إعطاء مصداقية وهمية أكبر** لدى قوة وشرعية تلك الكيانات، وبالتالي قدرتها على استقطاب المزيد من العملاء.

ومن وسائل الاستقطاب الأخرى استخدام آليه «**مسوقين غير متفرغين**» بحيث يكونون شركاء دائمين في الأرباح (إن تحققت هذه الأرباح في نهاية المطاف)، هذه المعادلة الدائمة للمشاركة في الأرباح أثبتت جدوى غير مسبوقة في جذب المليارات لبعض تلك الكيانات.

المتابعة والمراقبة

طالما أن هذه الكيانات لا تعمل تحت أي إطار نظامي أو قانوني أو أي ضوابط أخرى اجتماعية أو أخلاقية أو خلافة، بل هي كتلة من الغموض والصمت، فلا أحد يعلم كيف تدار تلك الأموال في سوق الأسهم، وتعدد أسماء العملاء لديها يعطي لها حيز مناورة كبيراً في تلك التداولات (شراء لمحافظ وبيع لأخرى)، ومن الشخص نفسه، لا سقف معروفاً لعمولات، ولا مقر، إذا نحن في إطار عمل تجاري خارج نطاق التغطية النظامية.

التنسيق والاندماج والتحالفات

في البداية لم يكن هناك تنسيق، ومع تعدد تلك الكيانات وتضخم أسعار شركات المضاربة، أصبح لزاماً على بعضها إيجاد نوع من التحالفات لتسهيل عمليات إدارة المضاربات في سوق الأسهم، لتتحول بعض تلك التحالفات إلى اندماجات دائمة أو مؤقتة، في بعض تلك الكيانات بمعنى أن عمولة الأرباح الناتجة عن المضاربات المشتركة أصبحت تقسم بين الشركاء لكل عملية على حدة.

الوضع القانوني

التدخل دائماً يأتي بعد فوات الأوان، وعندما يصبح ذلك التدخل سبباً في تلقي مزيد من الاتهامات بالنسب في المشكلة، لأن الوضع قبل هذا التدخل كان جيداً ولم يكن أحد «يشتكى» وذلك دليل على الحالة الصحية الجيدة للسوق والمتداولين، إن لم يكن أحد يشتكى لا يعني ذلك عدم وجود مشكلة تتفاقم وتتضخم مع مرور الزمن حتى تصعب معالجتها دون الحاجة إلى عملية بتر تسبب الكثير من الألم ويدفع ثمنها الكل، طالما أنه لا شكوى وأن تلك الكيانات تقوم بإدارة المحافظ وتحقق أرباحاً وشركات المضاربة ترتفع وترتفع لن يشتكى أحد، ولن يتضرر أحد، لذلك بقي الغموض موجوداً والوضع القانوني لتلك الكيانات لإدارة الأموال تحت سحابة من الغموض سوف تمطر بشكل مستمر مشاكل بلا انقطاع أو توقف، لقد جربنا هذه النوعية من الأمطار سابقاً، تلك الكيانات تقول نحن نعمل تحت ظل القانون، لذلك شهدنا أنواعاً مختلفة من المكاتب والكيانات التجارية والاستشارية يدور حول ترخيصها كثير من اللغط إن كانت فعلاً مرخصة خصوصاً مع عدم وجود أسماء لها في قائمة المكاتب المرخصة في موقع هيئة سوق المال على (الإنترنت)،

إضافة إلى مركز تدريب تم تحويل نشاطاتها بقوة الدفع الذاتي ، إلى مكاتب استشارية، وعلاقات عامة، وإدارة استثمارات في إعلانات وملصقات إعلانية، جميعها تشارك في الحفل وتتمتع به، والجميع يقول إنني أعمل تحت ظل القانون، والدليل عدم اتخاذ أي إجراء ضدي أو تفعيل مادة في نظام للتعامل معي، أو صدور بيان أو إعلان للتحذير من نشاطي، غموض وصمت يفسران لصالح تلك الكيانات، لذلك انتشرت تلك الكيانات وأصبحت ظاهرة عامة وخطيرة في سوق الأسهم، لدرجة أنها أصبحت تتحكم في عشرات الشركات بقوة دفع قادمة من مليارات وارده عليها من كل حذب وصوب.

من دفع الثمن؟

طالما لم يشترك أحد، أو ترتفع صرخات الألم ثانية، وما دام العميل يذهب إلى تلك الكيانات بنفسه وإرادته سوف يظل السؤال الأزلي دون إجابة عن مدى شرعية ونظامية تلك الأعمال، المشكلة هنا أن الكثير من الأنظمة تعالج تلك الأمور في السابق والآن، ولكن مشكلتنا عدم وجود آلية مناسبة لتنفيذ وتطبيق الأنظمة، وتفسيرها بشكل صحيح لمن يحتاج إلى تفسير أو تأويل، مشكلتنا روح المبادرة لمعالجة مشاكل صغيرة سوف تتحول إلى ظاهرة ضارة ليس للمتداولين ولكن نحو آلية عمل السوق نفسه.

الفصل الثالث التوصيات المدفوعة

وتعني إسداء نصيحة بمقابل للمساعدة في عمليات الشراء أو البيع في سوق الأسهم ، وبدأت هذه الظاهرة في الانتشار مع بداية ما يمكن وصفه بـ «الازدهار المسعور» لسوق الأسهم السعودية الذي بدأ طوفانه في نهاية ٢٠٠٢ ، راجت عملية تقديم التوصيات من خلال عدة اتجاهات، وبصور متعددة، من خلال الجلسات الاجتماعية أو في زوايا القاعات المخصصة لتداول الأسهم في فروع البنوك المحلية، لكنه سرعان ما طرأت تحولات متلاحقة على الصورة الأولية للتوصيات، لتتوافر من خلال الإنترنت ومن بعض المقالات والتحليلات في الصحافة المقروءة أو في الإعلام المرئي والمسموع فيما بعد.

قاعات التدريب

تطورت التوصيات، لتصل أخيرا إلى قاعات التدريب، حيث أصبحت جزءا من عملية التدريب، وعندما يبهر المدرسون في قواعد التوصيات ولعبتها وفنونها، فإنهم يواجهون بكثير من الأسئلة، لكن الإجابات عن تلك الأسئلة أقل كثيرا مما يرضي نهم الطلاب المستثمرين التواقين إلى فهم لعبة الأسهم في أسرع وقت ممكن. ومهما يكن من أمر، فإنه في جميع المراحل الماضية لم تزدهر، أو حتى تستغل تلك التوصيات بشكل تجاري وفق نظم مؤسسية واضحة وبينية، حيث إن مدى قابلية المتعاملين في السوق، وبخاصة الصغار منهم، كان على الدوام أمرا مشكوكا فيه. في ظل عدم التأكد من مصداقية تلك التوصيات بيعا أو شراء.

اللافت، أنه بعد ما أصبح الارتفاع والنتائج الإيجابية سمة شاملة لجميع شركات السوق تقريبا، فإنه لم تعد التوصيات عملية احترافية تحتاج إلى أي جهود غير عادية أو للقدررة على الحصول على معلومات معينة، فإن الكل أصبح لديه القدرة على نشر التوصيات يمنا ويسرة. والسبب ببساطة أن السوق كانت تصعد وتصدع وتصدع، فلم تتعرض طوال ٢٠٠٤ سوى لثلاث حركات تصحيحية يمكن ذكرها، أما سوى ذلك، فإنها كانت تتذبذب بعض الوقت قبل أن يواصل المؤشر الأشد سرعة في الشرق الأوسط صعوده، وكانت التوصيات تنجح دائما، فليست الشركات الموصى بها ترتفع حيث أن السوق برمتها كانت ترتفع مع تبادل، ربما يكون غير محسوب، بين الشركات والقطاعات خلال أسابيع قليلة وأحيانا في غضون أيام.

القدرات الخارقة

نجاح البعض في الإيحاء بأن لديهم القدرة على الوصول إلى المعلومات، والقدرة على قراءة السوق وتحديد الشركات التي سترتفع، أسهم بشكل واضح في اندفاع كثير من صغار المتداولين وبخاصة أولئك الذين لا يملكون الحد الأدنى من الثقافة الاقتصادية في مجال الأسهم، إلى التعلق بحبال تلك التوصيات المدفوعة الأجر على استحياء في البداية.

لماذا يلجأ صغار المتداولين إلى التوصيات المدفوعة ؟

انعدام الثقافة الاقتصادية في مجال الأسهم، وعدم المعرفة الحقيقية بشركات السوق والفرق بين كل شركة وأخرى عوامل أولية لإقبال وانجذاب المتعاملين، والصغار منهم خصوصاً، فالخائف من المجهول يقف هنا، الخائف هو غالبية المتداولين الجدد، والمجهول سوق الأسهم وشركاتها الكبرى منها والصغرى.

العامل الثاني ربما يكون نفسياً أكثر منه سبباً حقيقياً، ففي مجال الاستثمار المالي بالتحديد يميل قليل الخبرة إلى الرغبة في أن يتم اتخاذ القرار الاستثماري من شخص آخر، وربما ينبع ذلك من عدم قدرته أو رغبته أو خوفه من اتخاذ هذا القرار، لذلك ربما يكون من المريح نفسياً أن يتم اتخاذ قرار الشراء بناء على توصية من مصدر خارجي.

لم تعد مجانية

بعد أن كانت التوصيات مجانية في البداية، يسعى من يقوم بها إلى الانتشار والشهرة بين صغار المتداولين والدعاء الحسن ! فإن الأمر تحول كثيراً بعد ذلك ، إذ تحولت تلك التوصيات إلى مدفوعة الأجر نتيجة طلبات ملحة من متداولين يسعون إلى نيل هذه التوصيات وبأي ثمن، ولكن في كل الأحوال ما زالت هناك طائفة من تلك التوصيات تتم بمقابل وتتخذ صوراً فردية، وفي الغالب تتم بطرق بدائية.

التقنية في خدمة التوصيات

مع كثرة المشتركين وصعوبة إيصال التوصيات للجميع بشكل منتظم، وعدم القدرة على تحصيل المقابل منهم لوجود بعضهم في مناطق بعيدة، وفي ظل عدم القدرة على تسيق التوصيات بشكل واضح، أصبحت أعدادها بالمئات بعد أن كانت فردية، لذا كان لا بد أن يتم تطوير هذه العملية، وهذا ما حدث فعلا، حيث بدأ بعضهم في إعادة تنظيم عمليات التوصيات إداريا وتقنيا، حيث أصبحت تلك التوصيات تتم بشكل جماعي، إما عبر رسائل الجوال وهو الشائع، وإما عبر القوائم البريدية، وتحولت بعض مواقع الإنترنت إلى مواقع ربحية، فتشترط الدفع مقابل المعلومة.

وفي مرحلة أخرى تطوعت بعض المؤسسات التقنية والمكاتب الاستشارية لتقديم الدعم الفني لأصحاب التوصيات، ليس كذلك فحسب بل حاولت إيجاد رابط ما بين أصحاب التوصيات للعمل بشكل جماعي على أن يكون للموصي نصيب مادي مقابل توفير الدعم الفني والإداري لإدارة عمليات التوصيات، من أجل مساعدة أصحاب التوصيات للتفرغ لعملهم الأساسي، وهو إسداء النصائح لعملائهم، وبالتأكيد في الوقت المناسب.

الخدمات تتجاوز الحدود

انتشار حمى التوصيات والمجموعات المنظمة لها، كان سببا رئيسا لاستهداف المتداول في السوق السعودية من بعض القوائم الخاصة بالتوصيات حتى من خارج حدود السعودية. وبعض تلك القوائم تقدم اشتراكات شهرية وسنوية للحصول على نشرات أسبوعية تحمل توصيات أدنى ما يمكن أن يقال عنها إنها تفتقر إلى أبسط أبجديات المعرفة بالسوق السعودية وشركاتها، ولعل ذلك كان سببا مهما في عدم ازدهار تلك القوائم، لكن عدم النجاح لا يعني على الإطلاق عدم قدرة القوائم على اجتذاب كثير من العملاء إليها.

التسويق لقوائم معينة

لعل التطور الأبرز على الإطلاق في مجال التوصيات المدفوعة، مبادرة بعضهم إلى التوجه صوب التسويق ومحاولة اجتذاب المزيد من العملاء والمشاركين، من خلال الإعلانات التي كانت تتم على استحياء وبشكل غير بارز، لتتطور خلال شهور حتى أصبحت الإعلانات تغطي كثيرا من وسائل الإعلام وبطرق مختلفة.

ازدهار النشاط وتطوره بشكل سريع كان نتيجة طبيعة للأرباح غير المعتادة التي تأتي منه، حيث تنعدم المخاطرة بشكل كامل بالنسبة إلى أصحاب التوصيات، في حين أن المقابل يكون مقدما دون أدنى مسؤولية على الموصي تجاه عميله.

في ضوء ذلك، وبعد خروج الإعلانات وبشكل علني على الساحة، لم يكن مستغربا تحويل بعض الأعمال إلى قطاعات لم يكن صيتها يذكر على الساحة المحلية حتى عهد قريب، كالتدريب على خدمات أغراض الاستثمار في سوق الأسهم السعودية، والتوصيات، حيث أصبحت التوصيات المدفوعة جزءا من الوجبة التدريبية، بل أضحت الوعود بتحقيق الأرباح من خلال بعض تلك الدورات ودعم المدرب بعد الدورة، جزءا متوقعا، من أجل اجتذاب المزيد من العملاء .

مدى صدقية التوصيات المدفوعة

على عكس ما يتوقع كثيرون، فإنه ربما تتبع المشكلة من الشخص الذي يطلب تلك التوصية، إذ إنه لا بد أن يدرك ويلم بمدى مصداقية أو صحة ما يتلقى من تلك التوصيات، وربما هنا تتبع الخطورة والمشكلة حيث إنه بمقدار ما تكون تلك القوائم التي يتم الإرسال لها كبيرة يكون له القدرة على التأثير بشكل ما على حركة سهم ، ولكن بالطبع من أسهم الشركات الصغيرة ذات القيمة السوقية المنخفضة وأعداد الأسهم القليلة، ربما يفسر ذلك بأن معظم توصيات تلك القوائم تتجه مباشرة إلى أسهم الشركات الصغيرة لأنهم يعلمون جيدا عدم وجود أي قدرة على التأثير في شركات قيادية ضخمة مهما كانت قائمة توصياتهم.

لعل مكنم الخطر الآخر على صغار المساهمين في هذه الناحية، أن يقوم الموصي أو من ينوب عنه أو أحد الشركاء في هذه العملية بالشراء قبل التوصية بكميات متوسطة، ومن ثم البدء في البيع بمجرد إطلاق التوصية لأنه في هذه الحالة يكون قد ضمن دخول طلبات يستطيع البيع عليها وما يصطلح عليها في السوق بكلمة «التصريف». ولعل ذلك يفسر التباين الكبير في أداء هذه القوائم بين فترات وأخرى فهي تحتاج إلى النجاح مرات من أجل المحافظة على قدرتها على اجتذاب المزيد من العملاء، وهي تحتاج أحيانا إلى تخييب آمال العملاء لديها من أجل تحقيق أرباح من خلال عمليات تصريف منظمة على العملاء أنفسهم... هنا ربما تكمن عملية التضليل، بل قد تكون بشكل مباشر.

قانونياً.. وأخلاقياً

ربما تكون محاولة تقديم النصح والمساعدة لمتداول جديد في قطاع الاستثمار في قطاع الأسهم، أمراً رائعاً ومنصفاً. وربما يكون ذلك في إطار مبدأ نشر الثقافة الاقتصادية، والمساعدة على انتقال الخبرات بين ذي الخبرة والجدد على سوق الأسهم، ومن وجهة نظر شخصية، ربما يكون مبرراً، خاصة في ضوء انعدام الفائدة المادية بشكل كامل، وعدم وجود أي منحنى تجاري في توصيل هذه المعلومة أو الخبرة إلى المتداول الجديد. ولكن أيضاً، في حالة رغبة البعض أو ادعاء البعض قدرتهم على تقديم توصيات ناجحة، وخبرتهم في قراءة اتجاه السوق، ربما يحق لهم الاستفادة مادياً من ذلك. لكن من حقنا أيضاً ومن حق أي متداول جديد في سوق الأسهم، أن نحصل على ضمان بعدم التضليل، أن نحصل على ضمان أن ذلك الشخص مؤهل فعلاً لذلك، أن ذلك الشخص أو الجهة مؤهلة ومرخص لها لكي تستحق ذلك البذل.

من حقنا أن تتم جميع هذه الأعمال في النور بأرقام معروفة وبأسماء تجارية معروفة ومرخصة، بدلاً من أرقام جوالا غير معروفة الاسم، بدلاً من إعلانات غير معروفة المصدر إعلانات لا تحمل إلا رقم جوال، لا مكاتب.. لا موظفين.. لا أسماء معروفة، فقط.. رقم جوال يطلب منك وضع مبلغ في رقم حساب ورقم جوالك ويقدم لك حزمة من الوعود بالأرباح الخيالية. لا يمكن أن يكون عمل يتم في الظلام... عملاً يحمل معياراً أخلاقياً، هل هو الخوف من المسؤولية؟ إن ذلك الخوف لم يمنع بالتأكيد الاتجاه إلى التسويق واجتذاب المزيد والمزيد من العملاء. نحتاج إلى وقفة... إلى عملية أصبحت غير منظمة... وأصبحت تياراً ينجرّف المزيد خلفه. من وجهة نظر شخصية، لن يكون المنع مجدياً ولن تكون الملاحقة مفيدة، حيث إن هذه الأعمال الصغيرة لديها القدرة على النمو والانتشار أكثر مما لدينا من إمكانات لمنعها وملاحقتها، هذا إذا كان لدينا أساساً نصوص نظامية حالية للتعامل معها في ضوء عدم قدرتنا على الوقوف في وجه محاولة استقطاب المزيد من العملاء خلال الفترة الماضية من خلال التسويق العلني.

ربما كان إيجاد ومساعدة ودعم البديل المجاني وكرر المجاني وبشكل كامل في توفير المعلومات المجانية لصغار المتداولين. ربما كان توفير هذا البديل هو الطريق الوحيد للقضاء على ظاهرة التوصيات المدفوعة بشكل تام.

الفصل الرابع

هواميرطفرة الأسهم السعودية.. من هم وكيف يعملون؟

أدت طفرة الأسهم السعودية وفورة الاكتتابات الجديدة إلى توجه كثير من صغار المستثمرين والمضاربين إلى العمل في سوق الأسهم السعودية، حتى أن عدد المتداولين بلغ في بعض التقديرات أكثر من ٦٠ ألف متداول يومياً وأكثر من ثلاثة ملايين محفظة استثمارية خلال نهاية فترة طفرة سوق الأسهم أواخر عام ٢٠٠٥م.

هذا التوجه كان طبيعياً في ضوء تحقيق أرباح قياسية خلال فترات قصيرة وسوف يظل ذلك مرتبطاً بشكل متواز بانتعاش سوق الأسهم، لكن ذلك الانتعاش، الذي تحقق، أفرز نوعية جديدة من صناع السوق هم «هوامير الطفرة»، وهم يتسمون في الغالب بأسلوب وطريقة عمل واحدة في سوق الأسهم، وبالقدر الذي يفتقدون الخبرة الطويلة، فإنهم يتميزون بالجرأة والقدرة على المخاطرة، بشكل أكثر من الآخرين، نظراً لكون مخاطرهم لا تتم بأموالهم الشخصية خصوصاً أن معظمهم يدير أموال آخرين بشكل يثير لغطاً حولهم، لأن بعضهم تورط في ملاحقات قانونية في هذا الجانب، في هذا الفصل نستعرض شيئاً من طرق عملهم وظروف نشأتهم (العملية)، في محاولة لرصد جزء من تاريخ الأسهم السعودية والظواهر التي طرأت عليها.

تخطيم «الصناع» التقليديين

ظهورهم السريع ساهم بشكل مباشر في تخطيم صناع السوق التقليديين أي كبار المضاربين لفترة ما قبل الطفرة وبعض مكاتب الأسهم التقليدية لتداول الأسهم. دخول هوامير الطفرة الجدد و الادعاء بقدرتهم الكبيرة أسهما في تزايد ”الوهج الإعلامي والاجتماعي“ لهم وبالتالي القدرة على جذب المزيد من الأموال وضخها في التداولات، ولعل هذه الميزة وهي الظهور الإعلامي والاجتماعي سوف تكون في مرحلة أخرى السبب الرئيس لخروج بعضهم من السوق بعد سلسلة من المشاكل والتطورات المختلفة، وظل الهدف النهائي لكل منهم هو عمولة على الأرباح تصل إلى نحو ٣٠ في المائة، واكتساب قوة مالية ضخمة تعطي لهم حرية مناورة أكبر في تداولات السوق.

من هم وكيف يعملون ؟

في ضوء ذلك كان لابد من محاولة معرفة من هم هوامير السوق؟ وكيف يتحركون في سوق الأسهم؟ وذلك في محاولة لمعرفة تأثيرهم في الحركة العامة للسوق وشركاتها، حيث تم تقسيمهم «ضمنياً» إلى أجيال من أجل سهولة الرصد والتحليل.

(١) الجيل الأول

استقطب هذا الجيل خلال فترات وجيزة مبالغ تتخطى سقف المليار ريال منذ نهاية عام ٢٠٠٢م. لكن ظلت هذه العملية تشكل عبئاً إدارياً يستلزم وجود تنظيم لإدارة هذه الأموال (إدارياً، مالياً، وتسويقياً). وكان هذا هو أول تحول لتلك العمليات من فردية بحتة إلى أعمال مؤسسية تعمل بشكل غير معترف به رسمياً، مما أدى إلى بروز بعض الأسماء والكيانات، وتركز النظام التسويقي لهذا الجيل على مشاركة المسوقين في الأرباح التي تتحقق من إدارة تلك الأموال، وأسهم ذلك فعلاً في أن يكون هؤلاء المسوقون الأكثر حرصاً على بقاء ذلك العميل، من أجل استمرار وتيرة الأرباح المتحققة من إدارة الأموال بشكل مستمر، وأيضاً كان ذلك نوعاً من التأمين الإضافي، لأن المسوق الوحيد كان يمثل مجموعة من العملاء يتعامل معهم بشكل مباشر.

السيطرة على الشركات الصغيرة

واتجه أفراد هذا الجيل في البداية إلى السيطرة على بعض الشركات الصغيرة، بشكل قوي والتحكم في مسارها، حيث قاموا برفع قيمتها السوقية إلى أرقام فلكية خلال أسابيع قليلة، وساعدهم في ذلك إعلانات التملك من الهيئة، التي أدت إلى خلط في حسابات كثير من المستثمرين لتغيير الاستراتيجية لديهم من (الخروج الكلي السريع إلى الخروج الجزئي البطيء) وذلك بعد رفع سعر السهم إلى أرقام فلكية تجعل الخروج الجزئي يساعد على تأمين رأسمال المستثمر في تلك الأرباح، مع حيز كبير من الأرباح، و البقاء بنسب تملك معينة في تلك الشركات، لتلافي أي مساءلة قانونية مستقبلاً، ولعل ذلك يفسر قفزات خيالية في بعض أسعار شركات كانت تخسر منذ سنين.

تحويل إعلانات التملك

وبالرغم من محاولة رفع مستوى الشفافية عبر الإعلان عن تملك مستثمر نسبة معينة في سهم شركة ما، إلا أن هذه الإعلانات التي تستهدف حماية صغار المتداولين ومنعهم من الانجرار وراء

تلك الارتفاعات الخيالية، تحولت لدى المتداولين إلى إشارة دخول في تلك الشركات بدلاً من أن تكون إشارة تحذير، وأصبحت سلبيات تلك الإعلانات أكثر من إيجابياتها.

ولكن في ضوء اتخاذ بعض الإجراءات القانونية ضد بعض المضاربين، وإعادة تنظيم نظام الوكالات الصادر من هيئة سوق المال، تغيرت الاستراتيجية من محاولة جذب أكبر عدد من العملاء إلى محاولة جذب أكبر المحافظ المالية فقط وذلك لعدة عوامل منها:

- ١- تخفيف أعباء إدارة هذه المحافظ (لإنخفاض أعداد العملاء).
- ٢- البعد عن المسؤولية القانونية لجمع الأموال في محفظة واحدة.
- ٣- تقليل أعداد العملاء، لتخفيف الضجيج حول العملية برمتها.

الهيئة تنجح

كانت حركة الجيل الأول من الهوامير سهلة الرصد، لضخامة المبالغ المستخدمة، وقلة المحافظ، وسهولة مراقبة عملية انتقال الأسهم بين محافظ محدودة بكميات كبيرة خلال فترات قصيرة «التدوير».

وفعلاً نجحت الهيئة من خلال إجراءات ضد بعض المضاربين في احتواء ظاهرة التدوير بشكل واضح، لتتحول استراتيجيات بعضهم إلى عدم محاولة السيطرة على كميات أسهم كبيرة محسوسة في شركة ما من خلال محفظة واحدة، بل تنويع ذلك التملك في عدة محافظ. كما تغيرت آلية الرفع القوي لأسهم تلك الشركات بشكل متتال إلى رفع تدريجي في أثناء عملية التجميع الذي ينتهي بعملية صعود قوية واحدة تساعد على خروج بعض المحافظ أثناء عملية الصعود، وساعد على نجاح ذلك التدافع الكبير من صغار المتداولين عند أي حركة أو إشاعة على سهم ما دون أي سبب مقنع.

تماسك الأسهم بعد خروجهم

وأيضاً من العوامل التي ساعدت في ذلك أنه بعد الخروج من السهم يبقى السهم متماسكاً سعرياً فترة زمنية، لأن نشاط الشراء لدى صغار المتداولين أقوى من قوة الشركة السوقية، كما أن

كثرة عدد المتداولين الذين اشتروا يساعد على تأخير أي عملية هبوط، في ضوء أن معظم المتداولين خلال الفترات الماضية لا يبيع ويظل يحتفظ بالسهم في حالة هبوطه دون مستوى الشراء قليلاً.

الترويج الإعلامي

على الرغم من حذر بعضهم عند التعامل مع الإعلام، كان هناك اندفاع واضح لدى بعضهم الآخر كنوع من الترويج الشخصي والعملي في الدرجة الأولى، ولكن هذا الظهور أصبح ذا عواقب وخيمة خصوصاً بعد أن تم استخدامه قانونياً ضد البعض، مما جعل الأداء الإعلامي لمعظم هذا الجيل يتراجع بشكل سريع، باستثناء حالات فردية تحاول أن تتقن فن الوصول إلى جماهير المتداولين المحضوف بالمخاطر، واتخذ أسلوب الترويج لديهم منحى آخر، فبعد أن كان المضارب يخفي نيته في الدخول أو المضاربة في سهم شركة ما بقدر الإمكان، نجد سبباً من الإشاعات التي أطلقها هؤلاء المضاربون عن نية المضارب رفع سعر ما بالحد الأعلى المسموح به، أو تحديد سقف سعري بعيد للشركة للوصول إليه، وخلال فترة قصيرة نجد أن معظم هذه الشركات بدأت فعلاً رحلة صعود صاروخي.

أكتوبر ٢٠٠٥.. شهر العواصف

وكان تشرين الثاني (أكتوبر) ٢٠٠٥ م شهر العاصفة التي هبت بقوة لتعيد خلط كل الأوراق بشكل تام، وتعيد رسم الاستراتيجيات بشكل كامل، بعد أن صدر قرار بإحالة أربعة من المتداولين ووسيط بنك بسبب أوامر بيع وشراء وهمية، ليتم فيما بعد تغريم ثلاثة منهم ١٦٩ مليون ريال ومنعهم من العمل في سوق الأسهم.

٢) الجيل الثاني

التخلي عن بعض العملاء من قبل هوامير الجيل الأول نتيجة ضغوط قانونية وإدارية أدى مع بداية الشهر الأخير من ٢٠٠٥ م إلى نشأة الجيل الثاني من هوامير الطفرة تحت إلحاح من هؤلاء العملاء الذين تم التخلي عنهم لسبب أو لآخر، ليكون ذلك حافزاً قوياً لدخول نوعية أخرى من الهوامير الفرديين بشكل سريع عشوائي وغير منظم، واستطاع الجيل الجديد استيعاب هؤلاء العملاء لتكون لديه القدرة على إدارة محافظ مالية بقوة تراوح ما بين (١٠٠ و ٥٠٠ مليون ريال

ترتفع إلى سقف المليار في حالة استقطاب للأموال بشكل مباشر)، الجيل الثاني أيضاً، يفتقد في الغالب أي قدرة إدارية أو مالية، بل يتم ذلك بشكل فردي، لكن هذا الجيل ربما كان أخطر، حيث إن قرارات المضاربة بالنسبة إلى بعضهم تتم بشكل عشوائي وتؤدي في بعض الحالات إلى انهيار بعض الأسهم بشكل قاس بعد الصعود بشكل حاد.

ولعل من أخطر العوامل كذلك في عمل هذا (الجيل) بعض عمليات الاندماج والتنسيق في **الدخول والخروج** من بعض أسهم الشركات المتداولة، أو تقديم الدعم السعري إلى بعضهم من خلال العروض والطلبات، ويتم بهذه الطريقة توسيع قاعدة أسهم الشركات، التي يستطيع هذا الجيل العمل فيها، خصوصاً بعد تضخم أسهم كثير من الشركات ما يصعب مهمة مضارب واحد في السيطرة على حركة التداول فيها بشكل كامل، ولعل هذه الطريقة هي أول ظهور لمحاولة تنظيم عمليات الخروج والدخول في أثناء المضاربات على أسهم الشركات، ولعل ذلك يفسر بعد ذلك أن معظم قرارات الإيقاف من هيئة سوق المال كانت مزدوجة.

السيطرة على السهم والشركة

ولعل من سلبيات هذا الجيل الميل إلى السيطرة على بعض الشركات بشكل كلي، لتصبح سيطرة هؤلاء المضاربين ليست على تداولات أسهم الشركات في السوق فقط، بل أحياناً وفي بعض الحالات على رسم مسار تلك الشركات الاستثمارية التشغيلية مما دفع الهيئة إلى إصدار تنظيم لعمل تلك المحافظ الاستثمارية في تلك الشركات.

أيضاً كان الأداء الإعلامي لهذا الجيل هو الأسوأ، حيث كان ظهوره الإعلامي غير المقنن بشكل جيد طريقاً لسقوط بعض كيانات هذا الجيل بشكل سريع في سلسلة من القضايا، وطريقاً بلا نهاية لبعضهم الآخر.

وكان استهداف الجيل الثاني قانونياً هو الأشد، بسبب عشوائيته في التعامل مع السوق والإعلام، ليكون الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥م كذلك ذا تأثير قوي في أداء هذا الجيل، حيث تم فيه إيقاف التعامل مع الحسابات العائدة لاثنتين من المستثمرين، بعد ذلك بثمانية أيام فقط، صدر القرار الثاني بوقف التعامل مع حسابات أحد المستثمرين، لتتابع الإعلانات في الشهر نفسه التي ترصد مخالقات هؤلاء المضاربين، ما جعل تلك القرارات صدمة بالنسبة إلى أفراد ذلك الجيل جعلتهم يعيدون ترتيب الأوراق مرة أخرى في محاولة للتكيف مع الأجواء الجديدة.

يناير ٢٠٠٥ .. خلط الأوراق

وفي ١٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦م، صدر قرار ذو تأثير قوي في أدائهم، وهو تعديل المادتين ٢٥ و٣٠ من (قواعد التسجيل والإدراج) ليصبح على المستثمر تحديد الغرض من التملك وتحديد فترة التملك قصيرة أو طويلة الأجل، وكذلك مصدر التمويل، ولا يجوز له التصرف في الأسهم إلا بعد عشرة أيام من تقديم إشعار بذلك، ليفسد ذلك جميع استراتيجيات المضاربة السائدة بالنسبة إليهم حتى ذلك الحين، ليبدأ مع منتصف الشهر الثاني عام ٢٠٠٦م، سيل من الإجراءات ضد بعض المستثمرين نتيجة مخالفات، وإعلان مبهم عن تسريع إجراءات التحري والتحقيق في نشاطات عدد من المتداولين، وفعلاً بدأ اتخاذ إجراءات نحو بعض هؤلاء المتداولين منذ الـ ٢١ في الشهر نفسه، ليكون آخر القرارات المعلنة ضد هذه الشريحة بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٦م في أثناء بدء عملية الانهيار.

٣) الجيل الثالث

الضغوط السابقة على أفراد الجيل الثاني ساعدت بشكل سريع على هجرة العملاء بحثاً عن ملاذ آخر، ليتم عند ذلك انتعاش (الجيل الثالث) الذي كان قد بدأ في التكون منذ بضعة أشهر فقط، وفي الأغلب من (أفراد ومجموعات) تقوم بإدارة تلك الأموال، وهنا لا يوجد أي تنظيم إداري أو مالي لتلك العملية، بل تتم بشكل عشوائي ويصل متوسط المبالغ التي تدار فيها من خمسة ملايين إلى أن تصل في الحد الأعلى إلى نحو ٢٠٠ مليون.

تضائل المبالغ وارتفاع الأعداد

الملاحظ هنا أن حجم المبالغ تضائل، وارتفع عدد أفراد الجيل أكثر عبر انتقال السيولة من جيل إلى آخر، وكان أداء هذا الجيل غير مستقر لانعدام الخبرة تماماً، على الرغم من أنه كان الأكثر تعليماً وتخصصاً في المجال، وبالرغم من دخول بعض المكاتب التقليدية لإدارة الأسهم وبعض المكاتب الأخرى التي تم تحويل نشاطها سريعاً، لكن ظل الأداء دون المستوى المطلوب لعدة

أسباب، منها أن طبيعة التداولات على أرض الواقع تختلف عن أي نوع من الخبرة النظرية، وكذلك اختلاف طبيعة التداولات عن الفترات الماضية، وربما يكون السبب الأهم هو عدم التجانس بين هذه المجموعات علمياً، ومالياً، وإدارياً، ما سبب كثيراً من الإخفاقات لبعضهم خصوصاً في المرحلة الأخيرة من صعود السوق، من أجل ذلك وفي سباق للاحتفاظ بالعملاء تم اشتراط أن تكون فترات الإدارة لا تقل عن ثلاثة أشهر على الأقل لضمان عدم تسرب العملاء.

تحول التعامل الإعلامي

النجاح الوحيد لهذا الجيل هو القدرة على التعامل مع الإعلام، حيث كان الحضور الإعلامي المكثف جسراً حقيقياً لحملة تسويقية لا تقدر بثمن، ليستمر ذلك حتى بدء عملية التصحيح الذي أعاد بناء بعض المفاهيم لدى الجمهور ووسائل الإعلام، وأصبح التعامل مع هذه الحالات أكثر حذراً وتدقيقاً، ولعل من أهم سلبيات هذا الجيل كثرة أعداد من ينتسبون إليه، حيث يعتبر الأكبر عدداً، وهذا يفسر عدم اتخاذ أي إجراء قانوني ضد معظم المنتسبين إليه بسبب كبر العدد وقلة المبالغ والمحافظ المدارة مقارنة بقيمة تداولات السوق، ليجعل ذلك عملية الرصد شديدة الصعوبة، وهنا لم يكن هناك أي نظام تسويقي محدد، حيث إن جذب العملاء يتم عبر العلاقات الخاصة، ومن خلال استخدام الظهور الإعلامي المكثف.

فشل نظريات التحليل

عندما كان المكسب على المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية عام ٢٠٠٥ أكثر من ١٠٠ في المائة، لم يعد المقياس من يربح، لأنه من المفترض أن يربح الكل! لقد أصبح المقياس الحقيقي هو مقدار الربح المحقق خلال أقصر مدة ممكنة، لم تعد الارتفاعات البسيطة مقبولة أو مرضية، لتخرج علينا مصطلحات الطفرة الجديدة ومنها على سبيل المثال: «سهم النسبة»، «سهم التدبيلة»، «تجفيف السهم».

إذاً **نجح الجميع**، ولكن هناك من استطاع أن يقوم بتسويق **وتعظيم إنجازاته** بشكل خيالي وأسطوري، هناك من استطاع أن ينسج الخيال حول هذا الأداء، من أجل هدف واحد فقط هو اجتذاب المزيد من العملاء الجدد ومساعدته على تسهيل غزواته المقبلة في المضاربات و فشل السوق، حيث سقطت جميع النظريات التحليلية لحركة الأسهم، وقراءة الميزانيات ومدى تحقيق الشركات الأرباح التشغيلية، لم تعد الشركة ذات الأداء الجيد هي المؤهلة للارتفاع، حيث أصبحت الشركات الأكثر خسارة على مدى سنوات عديدة هي الأكثر نمواً في سوق الأسهم. ليس ذلك فقط، بل أصبحت هذه الشركات والأسهم التي تم الاصطلاح على تسميتها «أسهم الخشاش» الأكثر شعبية لدى صغار المتداولين، نتيجة **نجاح استراتيجية** هوامير الطفرة في جذبهم إليها بوسيلة أو أخرى، وبالتأكيد لم تكن هذه الاستراتيجية تخضع لتحليل منطقي أو لأداء الشركة الجيد.

الفصل الخامس

تسريب معلومات الشركات المساهمة

في البداية لا بد من الاعتراف بأن هناك صعوبة في القضاء على تلك الظاهرة بشكل تام، التي لا تعد حالة خاصة لسوقنا المحلية، بل هي مشكلة على مستوى جميع أسواق المال العالمية، لكن صعوبة القضاء التام على هذه الظاهرة لا تنفي أنه يمكن تحجيمها، وتقليل فرص انتشارها واستغلالها في السوق الذي يتنافى مع أبسط مبادئ العدالة والشفافية.

ما هو تسريب المعلومات ؟

هو قيام فرد أو مجموعة أفراد تساعد طبيعة عملهم في تلك الشركات على الوصول إلى معلومات ذات خصوصية وقيمة معينة، تؤثر في حركة أسعار الشركة المستقبلية في السوق، وتسريب تلك المعلومات إلى أفراد مختارين قبل غيرهم بهدف إعطاء ميزة لهم على باقي المتداولين في عمليات الشراء أو البيع.

كيف يتم تسريب المعلومات ؟

في معظم الحالات تكون عملية التسريب عن طريق التنفيذيين في تلك الشركات، حيث إن قدرة الموظفين غير التنفيذيين على الإلمام بالحركة المستقبلية للشركة لن تكون دقيقة، وحتى في حالة قدرتهم على الوصول إلى تلك المعطيات، سوف يكون ذلك بسبب عدم الاهتمام بألية صيانة والمحافظة على سرية تلك المعلومات في الشركة وضمان شفافية وعدالة وصول تلك المعلومة إلى جميع المساهمين في الشركة في وقت واحد، وتلك بالتأكيد مسؤولية تنفيذي الشركة.

في معظم حالات التسريب المرصودة في شركات مختلفة كان (الوقت المستغرق بين الاجتماع والإعلان) هو البيئة المناسبة لعملية تسريب المعلومات، لذلك لم يعد مقبولاً إطلاقاً أن تستغرق تلك الفترة بين الاجتماع والإعلان أياماً في بعض الحالات، ولم يعد مقبولاً إطلاقاً أن تترك تلك الفترة الزمنية لعمليات الاجتهاد والعشوائية والإهمال، وخارج غطاء الجزاء والعقاب المنصوص عليه في النظام.

نقطة أخرى: يجبر النظام الشركات على تسليم تلك الإعلانات إلى هيئة سوق المال قبل عملية الإعلان، على أن يتم البدء في إجراءات الإعلان بشكل مباشر، إذاً سوف تكون تلك الفترة الزمنية التي تستغرقها تلك الإجراءات عاملاً حاسماً آخر في القضاء على عمليات تسريب المعلومات، حيث إن **دائرة المطلعين** على تلك المعلومة أصبحت أكثر اتساعاً من إطار مسؤولية الشركة وحدها، وذلك سوف يكون عاملاً مساعداً على انعدام فرصة تحديد مصدر تسريب المعلومة بدقة مستقبلاً، حيث إنه في كثير من الحالات تكون تلك (الفترة الزمنية الانتقالية) للإعلان بين الشركة والهيئة هي البيئة المناسبة لعملية التسريب بعيداً عن تبعية المسؤولية القانونية.

أهداف تسريب المعلومات

الاستفادة من ميزة الوصول إلى تلك المعلومات قبل غالبية جمهور المتداولين، من أجل الحصول على أفضلية في عمليات (الشراء أو البيع السريع قبل الغير)، لذلك لم يكن مستغرباً أن يكون تأثير التسريب خلال الفترات الماضية في بعض الشركات أقوى بكثير من (الإعلان المتسرب نفسه) في التأثير في حركة أسهم الشركة في التداولات، ولم يكن مستغرباً أحياناً أن تكون تصريحات بعض مسؤولي بعض الشركات ذات الطابع التسويقي الغامض بيئة مناسبة لعمليات (تسريب وهمية)، وفي الغالب تكون في الفترة السابقة مباشرة لفترة الإعلانات.

كذلك يمكن أن يكون هناك تسريب ذا أثر سلبي (وقتي) يعطي أفضلية لعمليات الشراء، ومثال ذلك أن صمتاً مطبقاً على مدى أيام على تسريب وهمي ذي أثر سلبي يهبط بسعر السهم، لنشاهد بعد تلك الأيام إعلاناً تصحيحياً لذلك التسريب يعكس اتجاه سعر السهم في السوق، وفي هذه الحالة (سوف تظل هناك علامة استفهام كبيرة عن اشتري خلال أيام الصمت).

أساليب كشف التسريب

إن صدور أي إعلان لشركة يكون مسبقاً بحركة نشاط غير عادية على مسار (الكميات والأسعار) في تداولات سوق الأسهم للشركة قبل ظهور ذلك الإعلان مباشرة سوف يكون بالتأكيد مؤشراً قوياً على حدوث عمليات تسريب تستحق التحقيق.

إن أي تصريحات متناقضة للشركة يجب أن تكون محل تحقيق وتمحيص كامل، حيث إن تلك التصريحات هي من البيئة المناسبة لعمليات التسريب، خصوصاً خلال فترات الإعلانات ربع السنوية، إن عدم صدور نفي سريع لخبر ما من الشركة سوف يكون أكثر جدوى من ظهور هذا النفي بعد عمليات مضاربة نشيطة استغلالاً لذلك الخبر، هنا أيضاً وكشف عمليات التسريب للمعلومات من المفترض أن تخضع جميع تلك التصريحات والإعلانات (النفي والتصحيح) من الشركات إلى دراسة بشكل كامل، للتأكد بصورة شاملة من أن المتداول لا يدفع الثمن في الحالتين، أي تسريب معلومات كاذبة، ويدفع مرة أخرى ثمن تصحيح تلك المعلومات من خلال إعلان بعد فوات الأوان، تأكيد ذلك الاضطراب الواضح لدى بعض تلك الشركات هو في عمليات إعلانات متتالية خلال أيام معدودة وبشكل متناقض أحياناً.

قياس مدى قوة انتشار عملية التسريب

يمكن ذلك من خلال دراسة حركة (صفقات الشركة) قبل وأثناء وبعد الإعلان، حيث يمكن من خلال ذلك تحديد قوة انتشار ذلك التسريب، لا بل إن تحليل تلك الصفقات سوف يشير بشكل مباشر بأصابع الاتهام إلى (أكثر من استفاد من هذا الإعلان الذي تم تسريبه)، بالتأكيد نحن لا نتقننا الأدوات الفنية اللازمة لتحجيم تلك الظاهرة، إن مجرد الإعلان فقط عن وجود حالات تتبع لتلك الصفقات وبحث عن (اشتباه لحالات تسريب) سوف يكون له تأثير السحر في إعادة الحسابات لدى كثيرين.

الأنظمة وظاهرة تسريب المعلومات

هنا لا بد من التذكير بأنه حسب نظام السوق المالية فإن الهيئة مسؤولة عن حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة التي تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، وتحقيق العدالة والكفاية والشفافية في معاملات الأوراق المالية، والأهم من ذلك كله تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل (الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها)، وهي بالتالي مسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات، وتنظيم مراقبه أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.

الأنظمة أيضا تقول إنه يحظر على أي شخص، يحصل بحكم علاقة عائلية أو عمل أو تعاقدية، على معلومات داخلية أن يتداول (بطريق مباشر أو غير مباشر الورقة المالية (أي السهم) التي تتعلق بها هذه المعلومات)، أو أن يفصح عن هذه المعلومات لشخص آخر توقعاً منه أن يقوم ذلك الشخص الآخر بتداول الورقة المالية، والمقصود بالمعلومات الداخلية هنا التي لا تكون متوافرة لعموم الجمهور، ولم يتم الإعلان عنها، والتي لها تأثير جوهري في سعر السهم. إذا نص المادة لم يمنع الشخص من الاستفادة من المعلومات فقط، ولكنه يدين من (يستفيد من هذه المعلومات في شراء أو بيع الأسهم)، ليس هذا فقط (ولكن يكون مسؤولاً عن تعويض الأضرار المادية أي شخص يصرح أو يكون مسؤولاً عن شخص آخر صرح شفاهة أو كتابة ببيان غير صحيح يتعلق بواقعة مادية جوهرية إذا ترتب على ذلك تضليل شخص آخر بشأن بيع ورقة مالية أو شرائها). إذا الهيئة تملك حق اتخاذ إجراء عملي ضد من يقوم بتصرفات تعد مخالفة لأي من أحكام نظام السوق المالية، وتدرج تلك العقوبات في (الإنذار والتعويض، إلى الإيقاف والحجز وحتى المنع من السفر والعمل في الشركات المساهمة... إلخ). وللهيئة في ذلك صلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة وطلب تقديم أي سجلات قد تراها ذات صلة أو مهمة لتحقيقها، حيث يجوز الإثبات في قضايا الأوراق المالية بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيانات الإلكترونية، وتسجيلات الهاتف، والفاكس والبريد الإلكتروني، هنا تجدر الإشارة إلى أن للهيئة صلاحية وضع القواعد لتحديد وتعريف الأعمال والممارسات التي ترى الهيئة استثناءها من تطبيق أحكامها استناداً إلى مقتضيات سلامة السوق وحماية المستثمرين.

بعض أساليب القضاء على ظاهرة التسريب

تختلف طريقة تعامل بعض الشركات مع بعض الأخبار أو الإشاعات التي تنشر عن بعض نتائجها المالية أو بعض مشروعاتها، حيث يصدر من بعضها بشكل سريع توضيح لذلك، ويصدر من الأخرى توضيح بشكل متأخر، أما الفئة الثالثة فتختار تجاهل الموضوع بشكل تام، حيث إنه في ظل كبر شريحة المتداولين، يسهل في بعض هذه الحالات استغلال أجواء التعتيم من بعض الشركات على هذه الأخبار التي تسهل مهمة بعض المضاربين في استغلال ذلك في خلق نوع من المضاربات الحامية على بعض الشركات التي في هذه الحالة تؤكد الانطباع لدى صغار المتداولين بصحة هذه الإشاعات، ولعل أبرز الأمثلة على مثل هذه النوعية من الإشاعات قضية رفع رأس المال للشركات، التي عدت الوقود الأساسي لانتشار هذه الظاهرة.

إذن نحتاج إلى قدرة إدارية إبداعية على صيانة وإدارة سرية المعلومات في الشركة، بحيث لا يستطيع فرد، أو مجموعة أفراد، الوصول إلى **استنتاج نهائي** عن تلك المعلومات قبل الإعلان عنها بفترة طويلة، بمعنى أنه يتم إخفاء الاتجاه النهائي لتلك المعلومات حتى آخر لحظة.

بعض الشركات التي تحرص إداراتها على سمعتها العملية قبل أي شيء آخر، تحرص على شفافية الإدارة وإخراج تلك المعلومات إلى مساهميها في الوقت المناسب تقريباً، وبأكبر قدر مستطاع من الشفافية والعدالة عن طريق الاختيار الأمثل لمواعيد الاجتماعات التي سوف تصدر من خلالها إعلانات (في أيام عطلة السوق)، ويحرصون على بث نتائج تلك الاجتماعات في إعلانات قبل استئناف تداولات السوق، لضمان وصول المعلومة إلى أكبر عدد من المتداولين في الوقت نفسه، لذلك شاهدنا تلك الشركات تستجيب لتلك الإعلانات إيجابياً أو سلباً بشكل مباشر في تداولات سوق الأسهم، بعكس شركات أخرى تم تسريب إعلاناتها مسبقاً حيث إنها لا تستجيب نهائياً، أو تستجيب بشكل عكسي بعد أن تكون خلال فترة التسريب قد استنفدت بشكل استباقي جميع إيجابيات أو سلبيات الإعلان من بعض المتداولين دون غيرهم.

على مستوى إدارة السوق، سوف يكون إعلان تفعيل آليات **البحث والتقصي** عن أي عمليات تسريب لمعلومات الشركات، و**تفعيل تطبيق** بعض العقوبات المنصوص عليها في النظام، و**الإرادة الواضحة** المعلنه للتصدي لتلك الظاهرة، سوف يكون لكل ذلك تأثير قوى في الحد من تلك الظاهرة السلبية بشكل حاسم.

الفصل السادس

التأثيرات السلبية للطرح الإعلامي على سوق الأسهم

لا شك في أن وسائل الإعلام لعبت دوراً بارزاً في انتشار ثقافة الأسهم، وفي استقطاب المزيد من المتدولين إلى سوق المال السعودية، من خلال التغطية المكثفة لمجريات الأحداث في السوق، وفي خلق الوعي لدى المستثمرين والمساهمين، لكننا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على سلبيات الطرح الإعلامي خلال تلك الفترات.

نسبة القدرة على جذب الاهتمام من وسائل الإعلام خلال فترة الطفرة

م	الوسيلة الإعلامية	النسبة
١	الوسائل الإعلامية المرئية	٢٨٪
٢	الإذاعة	٢٪
٣	الإنترنت	٤٤٪
٤	الصحافة	٢١٪
٥	الندوات والتدريب	٥٪

× استبيان مباشر لعينة عشوائية من ١٠٠ متداول خلال فترة الطفرة

١) وسائل الإعلام المرئية

لا بد من أن نعترف بأن انتعاش سوق الأسهم السعودية منذ عام ٢٠٠٢م، حتى الانهيار بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٦م شجع العديد من وسائل الإعلام المرئية على خوض مغامرة التغطية المباشرة لتداولات السوق منذ الافتتاح حتى الإغلاق، فضلاً عن بث برامج حوارية خاصة بسوق الأسهم السعودية وهي لم تكن مهمة سهلة في البداية، خصوصاً مع تدني عدد أصحاب الاختصاص الاقتصادي في أسواق المال على المستوى العام أو داخل وسائل الإعلام نفسها.

لكن هذه المغامرة لا شك في أنها عرفت النجاح الكبير، كونها جاءت لتسد الثغرة وتلبي متطلبات شريحة ضخمة من نحو أربعة ملايين مشاهد يبحثون عن المعلومة الفورية التي تساعدهم في اتخاذ

قراراتهم الاستثمارية، هؤلاء أرادوا المعلومة والتجديد والتميز في كل مكان وأي اتجاه، ساهم ذلك بشكل فوري في إعطاء مساحة زمنية أكبر للتغطيات الخاصة بسوق الأسهم، وإلى الوصول في مرحلة أخرى إلى بروز مشاريع لتأسيس قنوات اقتصادية متخصصة بشكل مكثف. وسوف نحاول هنا رصد أساليب التغطيات السائدة بين معظم وسائل الإعلام المرئية التي تؤدي إلى تميز بعض تلك الوسائل على الأخرى في الاحترافية المهنية، وليس في الأسلوب الذي كان متطابقاً بين معظم تلك القنوات، ومن تلك الأساليب المتطابقة:

التغطية اليومية لتداولات السوق

على الرغم من الجهود الفردية والتطور الكبير في شكل هذه التغطية ومضمونها منذ عام ٢٠٠٣ وكذلك في أداء العاملين في هذا المجال الذين كسبوا خبرات كبيرة في هذا النوع من التغطيات، والتي ساعدت على التوجه أكثر نحو الاحترافية، إلا أن هذه الفرق الإعلامية الاقتصادية أصبحت تواجه، عائقاً بسبب استرسال ضيف بشكل غير منطقي، فيما ظلت التقارير في تلك المقدمات التحليلية في إطار القوالب الأخبارية البسيطة Spot News ذات الدقائق الثلاث، أكثر منها تقارير تساعد في إثارة موضوعات جدلية، أو إلقاء الأضواء على حقائق غائبة عن المشاهدين، فيما كان هناك ضعف واضح في **مهارات التغطية لفعاليات السوق الفرعية**، مثل: أخبار الشركات والمؤتمرات المحلية والإقليمية، وقد يعود السبب الرئيس لهذا الضعف إلى غياب المراسل المتخصص، وانعدام التقارير الاستقصائية، ومحدودية مصادر المادة الإخبارية المتخصصة، وصعوبة الوصول إليها.

القوالب الجامدة للعرض

لا بد من التركيز هنا على القوالب الجامدة في تغطية تداولات سوق الأسهم السعودية، التي بقيت في إطار قالب واحد جامد قبل فترات الافتتاح والإغلاق، ولا شك في أن وسائل الإعلام تجد صعوبة في تطوير تغطيتها، لأن عمليات التطوير لا يمكن أن تتم بشكل فردي بحث مع الاعتراف بوجود بعض الإبداعات الفردية في الأداء، التي كان لها الفضل في تميز بعض الوسائل الإعلامية عن الأخرى على الرغم من ثبات المحتوى لدى الجميع وتطابقه، ليكون عامل العنصر البشري هنا هو الأكثر تأثيراً، وبالتأكيد كان ذلك غير كاف لتغطية عوامل النقص في **جلب المحتوى الجيد وإدارته**.

القوالب الجامدة للتحليل

الملاحظ أن تحليل السوق بقي معظم الأوقات في إطار الخطب اليومية، التي تغيب بشكل مباشر عن واقع تداولات السوق الحية، وذلك لقصور قدرة بعض الضيوف عن قراءة واقع السوق وإيصاله بشكل مبسط إلى جمهور المشاهدين، وعلى الرغم من اجتهادات مقدمي هذه البرامج ومحاولتهم رفع مستوى المقابلات وتوجيهها لتكون أكثر جدوى، ولكن محدودية أعداد الضيوف الذين يخرجون خلال تلك الفترات (المرحلة الأولى) لم يترك حيز مناورة كافياً لهم للذهاب بعيداً في محاولة إجبار الضيف على أن يكون ذا أداء أكثر فاعلية.

التحفظ الشديد في إيصال المعلومة

إن مستوى التحفظ العالي لم يساعد أبداً على الاستفاضة في الشرح والتفسير، لإلقاء الضوء بشكل أكبر على مجريات السوق، ولعل اعتماد أسلوب متحفظ يعود إلى العمل ضمن إطارات روتينية، واختيار السبل الآمنة، مخافة التعرض إلى سقطات فنية في أثناء التعليق على مجريات السوق، خصوصاً لمن كان جديداً في التعامل مع السوق، وهنا يمكن القول إن الحيادية اعتمدت بوصفها درع دفاع لتخفيف أعباء التغطية بأسلوب مميز ومتفرد خلال المرحلتين الثانية والثالثة من الانهيار، لكن يمكننا القول إن أداء المذيعين وتغطيات السوق ارتفعت بعد مرحلتي الانهيار بشكل متوازن، وتخلص هؤلاء من القيود الوهمية الطوعية للحيادية، وذلك نتيجة لضغوط مشاهدين يبحثون عن التميز والمصداقية، بعد الخسائر الكبيرة التي عانوها خلال الأشهر التي أعقبت انهيار سوق الأسهم في فبراير عام ٢٠٠٦م.

البرامج المتخصصة

لا بد من الإشارة إلى أنه كان هناك غياب شبه تام للبرامج التعليمية والثقافية الاقتصادية والتفاعلية في مجال الأسهم، ومن الواضح أن السبب في ذلك كان للصعوبات الإنتاجية والطبيعة المتخصصة والاحترافية التي يتطلبها هذا النوع من البرامج، ليقصر الأمر في نهاية المطاف على البرامج الحوارية التقليدية.

لكن هذه البرامج شكلت مشكلة أكبر للقنوات التلفزيونية، لأسباب عديدة أبرزها أن طبيعة البرامج الحوارية تتطلب محاورين متخصصين في مجال الأسهم، ويملكون في الوقت نفسه قدرات إعلامية وليس العكس، ونظراً لندرة من يتمتع بهذه المواصفات فإن نجاح هذه البرامج بالاجتهادات الفردية الإبداعية يتحقق مرة و يغيب مرات.

مستوى الضعف الثاني في تلك البرامج هو الإعداد، الذي يحتاج أيضاً إلى متخصصين في مجال الأسهم يتمتعون بالمقدرة الإعلامية، ذلك أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يكون الحوار قوياً وتفاعلياً، وعلى قدر عال من المهنية، عندما يكون مستوى الضيف أقوى أو أضعف من فرق الإعداد، حيث لاحظنا أن بعض الضيوف يمررون كثيراً من المعلومات المغلوطة التي لم يتم تصحيحها، أو تم تصحيحها بشكل محرج من قبل بعض الاتصالات الهاتفية من المشاهدين.

هذه الظاهرة تفقد البرنامج أهم عوامل نجاحه وهو المصداقية، ولعل الضعف الآخر في فرق الإعداد كان يأتي من طبيعة ضيف البرنامج الذي يجب أن يتوافق مع الموضوع المطروح، أو من تكرار بعض الضيوف بشكل يفقد البرنامج حياديته في عرض جميع الأفكار والآراء بالتوازن نفسه من دون إعطاء ميزة لخط أو وجهة نظر على حساب الأخرى.

ومن العوامل السلبية الأخرى قدرة هذه البرامج على اختيار محاورها من الأحداث المتغيرة في سوق الأسهم، وهي سريعة ويومية تقريباً، حيث إن الفرق الزمني بين طرح فكرة البرامج وبنها هي أحياناً مجرد ساعات، يجب خلالها أن يتم الإعداد للبرنامج والمحاور الخاصة به، واختيار الضيوف والتنسيق، فضلاً عن الأمور الفنية، وعمليات التنسيق هذه تتطلب كوادراً مؤهلة، وفريق عمل متخصصاً ذا احترافية عالية، وهو عنصر لم يكن متوافراً في معظم تلك البرامج، حيث ظل العمل يعتمد على الجهود الفردية غير المتخصصة.

أما بالنسبة إلى عملية إدارة الحوارات، فقد كان في حالات كثيرة يفتقد العمق، ويعتمد بشكل واضح على مقدرة الضيف على إدارة وتوجيه الحوار وضخ المعلومات، وليس العكس، ليتم تطوير ذلك بشكل سريع إلى استضافة أكثر من ضيف، لتخفيف الأعباء عن فرق إعداد البرامج من خلال التنقل ما بين اختلافات هؤلاء الضيوف مباشرة، ولكن المشكلة هنا عندما يتفق الضيفان على فكرة واحدة، ليتحول الحوار عند ذلك إلى الرتابة، أو إلى نوع من التسويق لوجهة نظر واحدة قد تكون خاطئة، فضلاً عن أن تطابق أفكار الضيوف يشكل ضربة للهدف الإعلامي الذي يفترض فيه أن يعرض وجهات النظر المتعددة.

الضيوف

هنا يمكن تقسيم أطر خروج الضيوف من خلال القنوات الإعلامية إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى

لندرة الضيوف خلال تلك المرحلة تم عرض مكثف وبشكل شبه مكرر ويومي لبعض الضيوف، وذلك في محاولة مستميتة لتغطية فترتي التداول الصباحية والمسائية بشكل يومي، وفي تلك المرحلة كانت **الأسماء التي تسيطر على الظهور** عبر الشاشات محدودة، وأسهم ذلك في انتشار هذه الأسماء وتحويلها إلى نجوم.

المرحلة الثانية

مع وضوح حالة الطفرة في سوق الأسهم دخلت نوعية ثانية من الضيوف، ولعلها كانت هي المشكلة، وبعد أن أصبحت تغطية مجريات التداول في سوق الأسهم تستدعي من تلك القنوات، أحياناً، أكثر من ستة ضيوف خلال اليوم الواحد، مع دخول المزيد من القنوات الإعلامية الأخرى، وتغطية الحدث نفسه في الوقت ذاته في أكثر من محطة، وقلة المتوفر من المتخصصين في المجال، نتيجة هذه الضغوط أصبحت عملية **التضحية بموثوقية الضيف أكثر إلحاحاً**، ما أسهم في ظهور أسماء جديدة بشكل سريع جداً، كما أسهمت في سقطات كبيرة على مستوى (ضيوف الظهور اليتيم)، لا بل إن بعض القنوات أصبحت تواجه بعض الضغوط نتيجة شعبية طرحهم العاطفي.

المرحلة الثالثة

أسهمت عملية الانهيار في اختفاء الكثير من الأسماء اللامعة عن الساحة تماماً، بعد أن أصبح تضارب المصالح بين ما يُقال عبر الشاشة وما يطبق على أرض الواقع ظاهراً للعيان، ليصبح للظهور والشهرة لدى البعض **ثمن لا بد من دفعه**، ونتيجة عملية الانهيار، أيضاً انحدرت شعبية معظم الضيوف دون استثناء، ولم يكن ذلك نتيجة مباشرة لإخفاق في توقع أو تحليل ما حصل، ولكن كان السبب المباشر لذلك أن **الأطروحات الصالحة قبل الانهيار لم تعد صالحة للاستمرار بعد ذلك**، ولعدم قدرة بعضهم على التحرر والتجديد في الطرح.

القدرة على ضبط عمليات التوجيه

المقصود هنا استغلال الظهور من خلال الشاشة لأي سبب كان، ويمكن تقسيم ذلك إلى عدة أنواع وهي:

التوجيه ذو الطابع الاستثماري

وكان واضح المعالم من نوعية معينة من الضيوف التي كان تحليلها يتضارب بشكل كامل مع كون هؤلاء الضيوف من اللاعبين المؤثرين في تداولات سوق الأسهم (مضاربين أو مديري محافظ غير مرخصين يظهرون إعلامياً على هيئة محللين)، مما أفقد تلك التحليلات صفتي الحيادية والشفافية، ولعل السبب الرئيس لذلك غياب الخلفية الاستثمارية لهؤلاء الضيوف بشكل كامل عن الكادر الإعلامي على الأقل خلال المرحلة الأولى من طفرة السوق.

التوجيه ذو الطابع العاطفي

كان الهدف هنا استمالة جمهور المشاهدين الواقع تحت ضغوط عمليات انخفاض سوق الأسهم من خلال الطرح العاطفي، على الرغم من أن بعض محلي الشاشات كان على أرض الواقع متناقضاً بالكامل مع طرحه التلفزيوني، فقد نجحت تلك الحملات بالنسبة إلى البعض في صناعة جماهيرية ساحقة خلال أيام معدودة، لتنعكس بشكل فوري على الاتجاه الاستثماري لبعضهم الذي كان واضحاً وعلنياً في بعض الحالات.

فرق التحليل ذات الإطار الاستثماري الواحد

وذلك من خلال خروج مجموعة من الضيوف الذين يعملون تحت إطار استثماري واحد من خلال تلك الشاشات، مع عدم وضوح وجود أي علاقات استثمارية بينهم، ما سوف يعطي انطباعاً عن اتجاه استثماري معين، نتيجة تطابق الطرح القادم من أكثر من شاشة، وفي التوقيت نفسه دائماً، وقد نجح ذلك فعلاً خصوصاً خلال الطورين الأول والثاني من عملية طفرة سوق الأسهم، لا بل تطور الأمر في بعض الحالات من البعض إلى محاولة إقصاء بعض الأسماء من الظهور فيما سمي عند ذلك بـ «حرب المحللين أو القوائم».

التوجيه التسويقي

إن أي طرح غير منطقي وأي أرقام تصدم المشاهد تعني بشكل مباشر أن يتحول الضيف بشكل مباشر وسريع إلى حديث المجتمع، وذلك للنقاش حول مدى صحة تلك التوقعات التي تسببت في صدمة للأغلبية هنا، وعلى الرغم من معرفة الضيف بعدم منطقيّة تلك التوقعات وتلك المعادلات السرية (كما قيل في إحدى المقابلات)، لم يكن الهدف الأساسي هو تحديد السوق، بقدر ما كان اختصار وقت الانتشار والشهرة إلى أيام بدلاً من سنوات من خلال صدمات متعددة للمشاهدين، وعلى الرغم من نجاح تلك المحاولات بشكل كبير بالنسبة إلى البعض، إلا أن البعض الآخر دفع المصدقية والثقة ثمنين غاليين بالنسبة إلى المشاهدين نتيجة ذلك الطرح، ولكن بعد الاستفادة مادياً من تلك الشهرة السريعة في زمن الطفرة.

وعلى الرغم من حدوث عمليات تصحيح لذلك بشكل احترازي في بعض الحالات لدى معظم القنوات الإعلامية، ولكن ذلك يتم بشكل متأخر دائماً بسبب غياب المعرفة لدى كثير من فرق تلك القنوات عن الطبيعة الاستثمارية لدى بعض هؤلاء الضيوف بشكل مبكر وكاف، ولكن كان من الواضح في جميع أطوار عمليات الطفرة في سوق الأسهم، أن الشاشة الفضية كانت دائماً الهدف الرئيس في عمليات اختراق استثمارية واضحة من جهات متعددة.

الاستجابة لمتطلبات المشاهدين

على الرغم من الفورة الإعلامية الاقتصادية الضخمة كان النقص واضحاً، حيث غابت بشكل تام التحقيقات الاحترافية الاقتصادية التي تعد أساس العمل الإعلامي، هنا لا نقصد أبداً القوالب الأخبارية البسيطة [Spot News](#) ذات الدقائق الثلاث، كذلك غابت المقابلات التحليلية القوية لتحل محلها مقابلات تسويقية تعريفية تحت ضغط إقناع الضيف بالظهور عبر الشاشة، حتى أصبحت الضغوط تتناقض بشكل واضح مع المهنية الإعلامية المتخصصة والعادلة في إيصال الحقيقة في بعض الحالات.

كذلك غابت البرامج التحليلية التي تذهب إلى موقع الحدث (الصالات، المتداولين، الشركات، المسؤولين)، وكانت معظم المواد الإعلامية تبث من أستوديوهات بشكل منتظم ومواعيد محددة، في إطار من العمل الإداري التقليدي، لقد غاب الميدان تماماً عن قلب الحدث، ولعل العاملين

المالي للبعض والفني للبعض الآخر كانا مؤثرين بشكل واضح، هنا لا يمكن إنكار بعض الحالات الاستثنائية الفردية التي كان لها مردود ضخم في رفع مصداقية تلك القنوات، نتيجة التميز في الأداء فوق المستوى العادي المتوافر على الساحة.

ثورة القنوات الاقتصادية المتخصصة

في أوج طفرة السوق السعودية، ونتيجة نهم ملايين المشاهدين للخبر والتحليل والمعلومة الاقتصادية، بدأت تبتثق مشاريع قنوات فضائية اقتصادية متخصصة بشكل متسرع وغير مدروس، ومطالبة مسؤولي هذه القنوات الجديدة ببدء البث في أسرع وقت ممكن دون خطة واضحة، وفي غياب كامل للرؤية والمسار والهدف الأساسي من هذا الانطلاق، وهي ليست حالات فردية بل حالات متعددة.

إن إطلاق قناة إعلامية متخصصة يعد من أصعب المشاريع الإعلامية، والتي لا تعتمد بالتأكيد على مجرد العامل المالي للنجاح، بل تحتاج إلى الكوادر المهنية المتخصصة القادرة على العطاء المستمر، والتطوير، والتميز، والمنافسة، والإبداع، في ظل الظروف القاهرة، ومحدودية مصادر المعلومات، هذه النوعية من الكوادر متوافرة بالتأكيد، ولكنها نادرة ومرتفعة التكلفة، وتشكل عبئاً كبيراً على أي مشروع إعلامي متخصص يسعى إلى النجاح والتميز، والتميز هنا له ثمن والبعض لا يرغب في دفعه أو لا يدرك أهميته، لذلك ولغياب هذه الرؤية باتت المشاريع الإعلامية الجديدة تصطدم على أرض الواقع، لتقدم التنازل تلو الآخر، على حساب الجودة والتميز، الفكرة هنا أنه يمكنك صناعة المال عبر إعلام ناجح، ولكن لا يمكنك صناعة الإعلام الناجح عبر أي كميات من المال.

(٢) الصحافة المطبوعة

المشكلة بالنسبة إلى الصحافة المطبوعة أن فورة الطفرة السريعة في سوق الأسهم خلال بضعة أشهر، وتوجه اهتمام القراء نحو البحث عن المعلومة عن تداولات السوق في هذا الصحف قد فاجأ وبشكل كبير معظم تلك الصحف، لعدم وجود الكوادر المتخصصة القادرة على التوسع في عمليات التغطية، والتي تضاعفت من صفحة واحدة إلى عدة صفحات وملاحق يومية، ذلك الاندفاع لكسب تلك النوعية من القراء ساهم إلى حد كبير في ضعف المادة الصحفية الاقتصادية المتخصصة.

عوامل النقص

عدم وجود الكوادر الصحفية « القيادية » الاقتصادية المتخصصة القادرة على خلق فرق عمل متخصصة لتغطيات أسواق المال المتنوعة، أدى بشكل مباشر إلى بروز الحاجة إلى الاستعانة بكوادر خارجية متعاونة لكتابة التحليلات المتنوعة عن السوق، وذلك مثل الكتاب المتعاونين، والمكاتب الاستشارية، وبعض الشركات المالية، وهنا ضربت مصداقية بعض تلك التقارير في العمق، بسبب تلك التقارير غير الحيادية إطلاقاً نتيجة تضارب المصالح.

الكوادر المتخصصة

لقد تم التركيز بشكل كبير جداً ومبالغ فيه على التحليل وبت أخبار الإعلانات لسهولة ذلك، فيما غاب التحقيق والمقابلات الصحفية بشكل كبير، وهما أساس العمل الصحفي المتخصص، أما بالنسبة إلى التحليل فقد غلب عليه طبع السرد أكثر من التحليل، ليكون هناك معيار معين تتشابه فيه معظم الصحف في تحرير التحليل اليومي لتداولات السوق اليومية يركز على (سرد ما حدث) وليس (شرح وتفسير ما حدث)، وذلك لغياب العناصر المتخصصة المتفرغة لهذه النوعية من العمل التحليلي، ولعدم وجود اقتناع في معظم الصحف بأن هذا العمل تحديداً يحتاج إلى التفرغ والتخصص، بعيداً عن أي أعمال صحفية أخرى، بعض الحالات الفردية لتحليل تداولات سوق الأسهم كانت جيدة، ولكن المشكلة هنا أن طريقة إيصال تلك التحليلات إلى القارئ أصبحت صعبة، لأنها في الأغلب تصل من محلل شبه متخصص لأسواق المال يغيب عنه أسلوب الكتابة الصحفية الذي هو ضروري لضمان وصول المادة بشكل مفهوم واضح إلى القارئ، لذلك ظل السؤال يطرح منذ ذلك الحين هل يجب أن يكون الاقتصادي صحفياً أو أن يكون الصحفي اقتصادياً؟ من أجل ضمان مادة احترافية متخصصة، لم يكن هناك أي محاولات دائمة « لدمج » العمل والكتابة الصحفية المحترفة مع التحليل الفني لسوق الأسهم إلا في بعض الحالات الفردية النادرة، وبشكل غير منتظم.

التوقيت الاقتصادي

إن أساس العمل في تغطيات سوق المال أن تكون هناك رؤية لما سوف يحدث في سوق المال خلال الفترات القادمة، وخلق أجندة قادرة على تحديد تلك الأحداث مسبقاً، وبالتالي وضع الخطط الصحفية والتغطيات لهذه الأحداث قبل فترة من حدوثها، من خلال أعمال صحفية اقتصادية متكاملة، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجزأ خلال فترة إعلان الحدث، وهي مجرد ساعات قبل دخول تلك المواد إلى المطابع، غياب الكادر القيادي المتخصص، والاعتماد بشكل أساسي على المتعاونين أدى بشكل واضح إلى اختفاء ذلك التنظيم في العمل، ما جعل بعض منتديات الإنترنت مصدراً لتحديد موضوعات بعض الصحف، في محاولة لتحديد هذه الرؤية، والمشكلة أن هذا الناقص ظل موجوداً طيلة فترة الطفرة وما بعد ذلك، بمعنى أنه لم تتم معالجة تلك السلبية إطلاقاً، من ناحية أخرى تتبع أهمية التوقيت الاقتصادي بالنسبة إلى الكوادر الصحفية القيادية في تحديد الفترات التي يجب أن تتوسع فيها عمليات التغطية من عدمه، اعتماداً على توقع حاجة القارئ إلى ذلك التوسع استناداً إلى طبيعة التداولات في سوق الأسهم مثل فترات الانخفاض أو الارتفاع السريع في السوق خلال بعض الأيام، فيما تعود التغطيات، إلى المستوى العادي خلال فترات الركود.

التدريب

هنا على الرغم من انتشار مراكز التدريب المتخصصة والدورات، لفهم طبيعة تداولات السوق بشكل أكثر وضوحاً، فإنه لم يكن هناك أي توجه لرفع الأداء بالنسبة إلى فرق التغطيات لتداولات سوق الأسهم (إن وجدت)، وذلك أيضاً لغياب تلك الرؤية لدى تلك القيادات الصحفية وبحثها عن خلق تلك الفرق المتخصصة الاحترافية، فيما ظل التدريب يتم على نطاق فردي من بعض الصحفيين بشكل مباشر بحثاً عن التميز.

الاستثمار في التقنية

لعل من أكبر السلبيات أيضاً عدم الاستثمار في تقنيات التداول التي سوف تساعد بالتأكيد في تمييز العمل الصحفي التحليلي، حيث ظلت معظم صالات التحرير تتابع تداولات السوق من خلال

الموقع المجاني الوحيد المتوفر، في حين أن الاستعانة ببعض البرامج التجارية المرخصة والتحليلية سيساعد بالتأكيد على جودة العمل الصحفي والتغطيات لتداولات سوق الأسهم، وكان بمنتهى السهولة وبتكلفة رمزية يصنع التميز بين صحيفة وأخرى، المشكلة هنا ليست رغبة البعض في عدم الصرف أكثر منها عدم معرفتهم بأهمية ذلك الاستثمار في رفع مستوى المادة الصحفية الاقتصادية المتخصصة، ولعاملة تلك المواد بوصفها مادة صحفية تقليدية تعتمد على الكادر البشري فقط.

عوامل النجاح

على الرغم من وجود كثير من السلبيات فإن نهم مئات آلاف من القراء خلال فترة الطفرة ساعد بشكل واضح على ارتفاع توزيع كثير من هذه الصحف بسبب تلك التغطيات الموسعة، ولكن بالتأكيد لم يكن ذلك مرتبطاً باكتساب تلك الكتابات الثقة، حيث فشلت في اجتياز الامتحان الأول عند انهيار سوق الأسهم، ليكون ارتباط التوزيع بأداء سوق الأسهم وتوجه القراء نحو بعض منافذ الإعلام الأخرى التي بعضها غير احترافي مثل المنتديات، وبالتأكيد لم يكن ذلك ليتحقق لولا أن هذه المنتديات استطاعت تقديم ما عجزت الصحافة عن تقديمه للقارئ النهم من معلومات عن سوق الأسهم، استطاعت الصحافة صناعة نجوم خلال فترة الطفرة، ولكن لم تستطع بالتأكيد استغلال فترة الطفرة من أجل صناعة كوادر صحفية اقتصادية متخصصة، حيث ظل غياب التحقيقات والحوارات مستمراً حتى انتهاء فترة الطفرة في سوق الأسهم، بمعنى أنه لم يتم خلال تلك السنوات صناعة تلك الكوادر، بل استمر العمل في البحث عن التغطية اليومية بأي ثمن وأي طريقة.

لقد نجح ذلك فعلاً وزادت عمليات التوزيع، وتم تأسيس كثير من المجلات المتخصصة، ولكن ظل ذلك مرتبطاً بفترة الطفرة وبصعوبات كبيرة في إخراج تلك المادة الصحفية غير المحترفة، فيما ظل هناك ركود مستمر في تلك الصحف والمجلات مع كل بروز لبعض المنافذ الإعلامية الأفضل من حيث الأداء.

٣) منتديات الإنترنت الاقتصادية

في عام ٢٠٠٢م كان وجود المنتديات الاقتصادية المتخصصة في سوق المال نادراً، ولا يصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة، وذلك لضعف الإقبال على تداولات سوق الأسهم، وبالتالي عدم بروز

الحاجة إلى النقاشات والحوارات التي كانت تتم في هذه المنتديات، ولم يتجاوز عدد المشتركين والزوار لتلك المنتديات خلال تلك الفترات بضعة آلاف فقط على الرغم من وجودها في الساحة حتى قبل دخول باقي الوسائل الإعلامية الأخرى على خط التغطية لمجريات تداولات السوق.

عند انطلاق الطفرة، وتحديداً بعد اكتتاب شركة الاتصالات السعودية مباشرة، استفادت تلك المنتديات بشكل فوري من تعطش كثير من المتداولين للمعلومات، وبالتالي كانوا هم المصدر الوحيد المجاني المتاح، لتبدأ عملية النمو بالنسبة إلى تلك المنتديات وبشكل متواز مع نمو سوق الأسهم، لتتخطى أعداد المشتركين في بعض هذه المنتديات حاجز المائة ألف مشترك قبل انقضاء عام ٢٠٠٤م، وليصبح زوار هذه المنتديات بالملايين خلال عام ٢٠٠٥م، ولتصبح المنتفض الوحيد والقوي بالنسبة إلى صغار المتداولين، لوجود عنصر التميز وهو القدرة على المشاركة والتفاعل الفوري، بعكس وسائل الإعلام الأخرى، ولعل ذلك هو سر نجاح وتميز المنتديات بشكل واضح على باقي وسائل الإعلام الأخرى.

قبل انقضاء عام ٢٠٠٥م، ارتفع عدد المنتديات المتخصصة في أسواق المال، ليصل إلى مئات المنتديات، على الرغم من ذلك ظل الإقبال عليها على المستوى نفسه، وذلك لكبر الشريحة المستهدفة بشكل مستمر.

أهم عوامل نجاح المنتديات

- سهولة إنشاء المنتديات الذي يستغرق دقائق معدودة فقط.
- قدرتها على اجتذاب آلاف الأعضاء، في محاولة للبروز من خلال الكتابات.
- قدرتها على اجتذاب آلاف الزوار لمتابعة تلك الكتابات.

قوة التأثير الإيجابي لمواقع الإنترنت

مع التسليم بوجود سلبيات لتجربة المنتديات، لا بد من الاعتراف بشكل واضح بأن وجود مئات من مواقع الإنترنت وساحات النقاش الفوري المجاني على مدى الأربع وعشرين ساعة ساعد بشكل واضح على إضفاء المزيد من الشفافية على تداولات سوق الأسهم، حيث أصبحت المعلومة **تصل بسرعة إلى المتداول الصغير**، ولم تعد المعلومة نخبوية، وساعد وجود آلاف من الأعضاء من مختلف أطياف المجتمع وحرص الكل منهم على المشاركة والبروز وعلى التسابق في سرعة بث الأخبار

والتحليلات وفي كثير من الحالات قبل أن تنشر رسمياً، ذلك ما أكسب بعض المنتديات والأعضاء مصداقية وثقة الآلاف.

أصبح تجاهل تلك المنتديات خلال فترة الطفرة عملية صعبة، كما أن الصدام معها مع عدم تأمين «البديل المناسب» سوف يكون ذا آثار سلبية على صغار المتداولين، خوفاً من هذه النقطة تحديداً أصبح كثير من الشركات والجهات ذات العلاقة يضع ما يكتب في تلك المنتديات تحت المجهر، بعد أن أصبح ما ينشر في تلك المنتديات والمواقع يضع تلك الشركات تحت المجهر بشكل غير مسبق من حيث الأعمال التشغيلية، والنجاح وال فشل، وتحليل كل أعمال تلك الشركات، ولعل ذلك يفسر أن أكبر عمليات استقالة مديرين تنفيذيين في الشركات المساهمة تمت خلال عام ٢٠٠٧م، وعلى الرغم من أن تلك المنتديات لم تسحب البساط بشكل كامل من باقي الوسائل الإعلامية المتخصصة، ولكنها بالتأكيد كانت تعني الكثير لمتابعيها خصوصاً أن معظمها يقدم معلومات بشكل مجاني.

التأثيرات السلبية

الإقبال الجماهيري على مواقع الإنترنت، أغرى البعض بتحويل تلك المواقع من خدمات مجانية إلى مواقع لتقديم خدمات التوصيات المدفوعة عبر الموقع وعبر عمليات الاشتراكات من خلال البريد الإلكتروني ورسائل الجوال، إلى غير ذلك، وعلى الرغم من نجاح هذه العمليات في خلق ثروات بالنسبة للبعض خلال تلك الفترات وخصوصاً أواخر عام ٢٠٠٥م، ولكن اتخاذ الهيئة إجراءات ضد البعض وانهيار سوق الأسهم وعدم نجاح توصيات تلك المواقع أدى بشكل فوري إلى انخفاض الإقبال عليها خصوصاً من المتداولين القدماء في السوق ولكن بعضها ظل قادراً على اقتناص بعض العملاء من المتداولين الجدد في سوق الأسهم إلى أن اقتربت تلك الظاهرة من الاختفاء، لتوفر البديل المجاني، حيث لم تتحول إلا قلة من مواقع الانترنت إلى الخدمات المدفوعة.

أهم سلبيات المنتديات

- صعوبة السيطرة على الموضوعات التي تطرح.
- اختلاف الثقافات والتوجهات الموجودة لدى الأعضاء.
- الطرح العاطفي لملاك بعض الأسهم وبشكل مبالغ فيه (التوصيات).

التوصيات

هنا يجدر التذكير بأن ظاهرة التوصيات المدفوعة وعمليات استقطاب الأموال والإدارة لم تكن تهمة موجهة **لمنتديات الإنترنت فقط**، حيث إن ذلك كان يشمل بشكل واضح في الوقت نفسه بعض المكاتب الاستشارية و**الشخصيات ذات الظهور الإعلامي**، التي سجلت ضد بعضها قضايا إدارة وتوصيات مدفوعة من المفترض ألا تدخل في مجال تخصصه المرخص له به، ولعل نقطة التصادم مع المنتديات بالنسبة إلى البعض، ليست البحث عن الشفافية والمصداقية، بقدر ما كانت تلك المنتديات تزعم البعض من حيث قدرتها على تقديم المعلومات والتحليلات بشكل مجاني، ما يجد من توجه المزيد من العملاء لهم، مع التسليم بوجود السلبيات لدى كلا الجانبين.

اختراق المنتديات

إن عملية اختراق المنتديات تتم عبر أحد طريقتين الأولى هي الاستفادة من الإقبال عليها في عمليات استقطاب أموال من الأعضاء، وذلك من خلال الاستفادة من شهرة بعض الأعضاء عبر الزمن، وعملية الاستقطاب هنا المقصود بها تحويل بعض الأعضاء إلى مسوقين لبعض الكيانات التي تقوم بإدارة أموال في سوق الأسهم بطريقة مخالفة، قبل صدور تشريعات تعد ذلك مخالفة لأنظمة سوق المال، ولكن ظل ذلك التيار موجوداً على الرغم من ذلك وارتبط دائماً بوضع السوق والإقبال عليها.

الطريقة الأخرى هي استخدام بعض المنتديات من كبار المضاربين من أجل بث بعض الأخبار أو ترويح بعض الإشاعات، إلا أن ذلك ظل على نطاق ضيق غير مؤثر خصوصاً للفترة ما بعد عام ٢٠٠٥م، هنا تجدر الإشارة إلى أن عمليات اختراق بعض تلك المنتديات والنقد الذي وجه لها خصوصاً من بعض المكاتب الاستشارية أصبح أمراً مبالغاً فيه بشكل واضح، حيث إن عملية الاختراق تمت في الوقت نفسه وعلى نطاق واسع في وسائل إعلام أخرى مكتوبة ومرئية ومسموعة وحتى على مستوى بعض المكاتب الاستشارية التي كان من الواضح أن ظهورها وتقاريرها المالية العامة جندت لخدمة أغراض استثمارية معينة لبعض كبار عملائها، إلا أن الهجوم ظل موجهاً ضد المنتديات خصوصاً من بعض المكاتب الاستشارية التي كانت هذه المنتديات تحرمها بشكل واضح من كثير من العملاء الذين توفر لهم المعلومة بشكل مجاني.

الفصل السابع

عوامل اكتساب الثقة بسوق الأسهم

إن مقدرة المتداولين على فهم السياسة والآلية اللتين تتم بهما إدارة تداولات السوق سوف تكون عاملاً أساسياً (توعوياً وبتقنياً) لهؤلاء المتداولين لرسم خطة العمل المناسبة لهم في سوق الأسهم، ولعل ذلك الغموض في تحديد منطقتي (الممنوع والمسموح) في تداولات سوق الأسهم تم توضيحه بشكل جيد من خلال الفصل الثامن من نظام السوق المالية، وهو الخاص بالاحتيايل، والتداول بناء على معلومات داخلية، حيث يعطي النظام هيئة سوق المال حق أن «تحدد الأعمال والتصرفات» المخالفة والمستثناة، وتشمل صلاحيتها وضع القواعد، وتحديد الظروف والإجراءات الهادفة للمحافظة على استقرار أسعار الأوراق المالية والأسلوب والوقت الذي يتعين فيه اتخاذ هذه الإجراءات». إن عدم وضوح الرؤية والاختلاف في التطبيق بين الفترات الزمنية بالنسبة إلى هذه «القواعد والأعمال، والممارسات، والظروف، والإجراءات» التي تملك الهيئة حق تحديدها، هو أساس عدم فهم كثير من المتداولين سياسة إدارة السوق، وبالتالي القدرة على التماشي معها.

بطء آليات التطوير والتغيير

مثال ذلك أنه ظل هناك شبه إجماع (منذ سنوات) على عدم عدالة الطريقة التي يتم احتساب المؤشر بها في سوق الأسهم السعودية، الذي يفترض فيه أن يكون ممثلاً عادلاً للحركة الجماعية لشركات السوق المختلفة، حسب قوته الفعلية في السوق، لأنه إن لم يكن كذلك (سوف يعطي رسائل خاطئة للمتداولين) لا تعبر بصدق عما يحصل في تداولات السوق، ينبع عدم عدالة ذلك المؤشر من أن ٧٠ في المائة من ملكية كبريات شركات السوق هي للدولة وهي بالتالي الأكثر تأثيراً في الحركة العامة لمؤشر السوق رغم أنها خارج التداولات الفعلية، يساعد على تفاقم ذلك تركيز تلك القوة في ثلاث شركات فقط، ولعل في تجربة إغلاق تلك الشركات على النسبة الأعلى ورفعها المؤشر رغم إغلاق جميع شركات السوق الأخرى بشكل سلبي تجربة تاريخية لمحاولة استخدام تلك النقطة من الضعف في السوق. بعض الأمثلة الأخرى هي عدم تفعيل بعض آليات تنظيم السوق الأخرى التي نص عليها نظام السوق المالية نفسه.

توقيت التدخل وسرعته

إن من طبيعة أسواق المال شدة الحساسية وسرعة التغير والأحداث، لذلك يجب أن تكون آلية الاستجابة إلى تغيرات السوق الديناميكية سريعة ذات فاعلية عالية، قادرة على امتصاص أي تأثيرات سلبية بشكل مباشر، ولا مكان هنا للروتين والبيروقراطية، ولا وقت هنا من أجل إعداد خطط التدخل التي يجب أن تكون جاهزة مسبقاً، لتكون خلال دقائق تحت التنفيذ أمام المتداولين، إن صدور بيانات أو تصريحات إن صدرت بعد (عدة أيام) من حدوث تغيرات غير عادية هو البيئة المناسبة لانتشار الشائعات والتأويلات والتلميحات واستغلالها من قبل البعض.

تداخل الصلاحيات

على سبيل المثال مسؤولية تحديد علاوة الإصدار على المستشار المالي (للشركة)، ومن المفترض أن ضمان شفافيته يأتي عن طريق «متعهد التغطية» الذي يفترض أن يدقق في عدالة علاوة الإصدار، سوف يكون ذلك جيداً في حالة أن تكون عمليات الاكتتاب تتم في ظروف عادية، وليس في موجة سيولة ضخمة تضمن أي تغطية (يحاول البعض استغلالها)، وبالتالي سوف نجد أنفسنا في حاجة إلى إعادة التدقيق في معايير التدقيق المالي المطبق الذي من الواضح أنه لا يلقي ثقة من المتداولين، خصوصاً في ضوء أن المادة العشرين من نظام السوق المالية تقول إن هيئة السوق المالية هي المسؤولة عن «التأكد من عدالة متطلبات الإدرج، وكفايتها، وشفافيتها، وقواعد التداول وآلياته الفنية، ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق».

من جهة أخرى هناك مكاتب استشارية ومالية مصرحة من وزارة التجارة وأخرى من الهيئة وثالثة لا نعرف تحت أي إطار تعمل، وكلها توجد في السوق دون أن نعرف أياً منها يخضع للهيئة أو للوزارة، والأهم من ذلك هل هناك آلية معينة لمراقبة ومراجعة نشاط تلك المكاتب للتأكد من عدم تجاوزها حدود التصاريح التي منحت لها؟ هل هذه الآلية موجودة؟ وتحت مسؤولية أي جهة تقع، مرة أخرى المخالفات والتجاوزات المالية الداخلية في بعض الشركات بما في ذلك التأكد من قوائم الميزانيات المقدمة عبر المكاتب الاستشارية إلى الهيئة، هل يوجد لهذه القوائم تدقيق ومراجعة من جهة رسمية للتأكد من تطابقها مع المعيار المحاسبي المطبق من تلك المكاتب؟ من يتحمل مسؤولية اكتشاف وملاحقة أي تلاعب في تلك القوائم إن حدث؟

ضعف التواصل مع المتداولين

تواجه الهيئة منذ إنشائها سلسلة من عمليات الهجوم المحتممة والمستمرة، بسبب انقطاع قنوات الاتصال المباشر بين الهيئة وصغار المتداولين، وابتعاد الهيئة بشكل واضح عن مجال التغطية لهؤلاء المتداولين، حيث إن بضعة كتيبات لن تكون القناة المفضلة خصوصاً مع التحفظ بشدة على مدى انتشارها بين من يحتاج إليها، ولعل أبرز مثال على ذلك الانتشار هو أن كتيبات القوائم المالية لميزانيات الشركات التجارية (المدفوعة) هي ما يوزع عبر البنوك، على الرغم من أن مصدر معظم تلك الكتيبات هو كتيب آخر للهيئة يوزع بشكل خاص وعلى نطاق ضيق نخبوي، وبعد فشل جميع عمليات التواصل مع هؤلاء المتداولين من خلال لجنة الـ ٢٥ محلاً ثم إعلانات إبراء الذمة والتوعية قبل انهيار شباط (فبراير)، ثم إلى ورش العمل التي فشلت بشكل واضح في أن تكون شعبية، إلى رعاية بعض الفعاليات المهرجانية ذات الصبغة التجارية، ولعل الأبرز هنا مدى قدرة الهيئة على التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، من أجل رفع مستوى الثقافة والوعي في السوق، وشرح سياسات الهيئة للمتداولين حيث إن هذه الجزئية تفتقد خطة إعلامية ذات معالم واضحة، إن سياسة التواصل مع هؤلاء المتداولين وإقناعهم بسياسات الهيئة يحتاجان إلى إعادة نظر ونفحة من الإبداع والابتكار في جميع الاتجاهات.

الحقائق الغائبة

هل إدارة المحافظ واستقطاب الأموال والتحالفات بين بعض المضاربين في سوق الأسهم قانونية أم غير ذلك؟ هل تغيرت سياسة الصدام المباشر مع المخالفين من كبار المضاربين إلى أن تكون غير معلنة من أجل إعادة الطمأنينة إلى السوق لتساعد على بقاء ظاهرة المضاربات في الأسهم الصغيرة الخاسرة؟ لا أحد يشك في وجود آلية المراقبة واكتشاف المخالفات في التداولات، ولكن الحقيقة الغائبة هل تتم معاقبة المخالفين إن كان يوجد مخالفون؟ بغض النظر عن الإعلان عن ذلك أم لا. بعض الظواهر يحتاج إلى تفسير أحياناً لأنها تسبب كثيراً من التشويش والخوف لدى المتداولين، على سبيل المثال ما اصطلح على تسميته (الفارس الخفي) الذي أطل علينا عدة مرات قبل الإغلاق في موجات شراء محمومة، لن يكون من المنطقي المطالبة بأسماء، ولكن نحتاج إلى من يقول لنا إن تلك العمليات في سياق تداولات السوق الطبيعية القانونية، نحتاج إلى أن نعرف

لماذا بعض أدوات التداول (موجودة من الأساس)، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر «الأوامر المخفية» التي تتم تجزئتها و«الأوامر المشروطة» وتفسير معنى «محفظة مغلقة» التي توجد في بعض البنوك التي تحتاج إلى إعادة نظر لاستخدامها بوصفها نقاط ضعف في تداولات السوق.

مستوى الشفافية

تسرب إعلانات ومعلومات الشركات قبل صدورها من القنوات الرسمية، وبيانات التداول من أسماء ملاك في سهم شركة خلال فترة ما، حصول الشركات على أسماء الملاك خلال أي فترة، كل تلك حقائق يمكن رصدها على أرض الواقع في سوق الأسهم، لذلك أصبحت هناك سهولة في تحديد أسماء مضاربي شركات بعينهم، بل تحديد ملكيتهم في تلك الأسهم، وتحديد أوقات خروجهم، سوف يكون الأقرب للمعلومة، أو بالأصح مركز تسريب المعلومة، هو الأقدر على الاستفادة من ذلك التسريب، وذلك يتنافى مع جميع نصوص وروح نظام سوق المال بشكل كلي، من الواضح أننا ننتقد آلية مراقبة جيدة لتلك السلوكيات في السوق، ودلالة ذلك عدم الإعلان عن تطبيق أي عقوبات (حتى دون ذكر أسماء) في هذا المجال على أي إداري في تلك الشركات أو أنه لا توجد تسريبات نهائياً في سوق الأسهم، وهو ما يتنافى مع المنطق.

طغيان السيولة

إن تراكم مبالغ كبيرة من السيولة (استقطاب أموال) بين مجموعات قليلة من الأفراد يساعد بشكل مباشر على إيجاد (خلل أساسي) في آلية المضاربات الطبيعية في السوق، من خلال إعطاء القدرة لمجموعة من الأفراد على التحكم بشكل غير منطقي وحقيقي في حركة عدد كبير من الأسهم بشكل كامل. هنا نحن لا نتكلم عن شخص يقوم بالمضاربة بأمواله الشخصية، بل عن شخص يستخدم سيولة ضخمة استطاع استقطابها بشكل غير نظامي دون أدنى مخاطرة عليه في سبيل إعطاء نفسه أو التحالف الذي يعمل تحت إطراره قوة على التحكم في مسار التداولات لأسهم شركات معينة وإعطاء إيجاءات كاذبة لصغار المتداولين الذين يفتقدون أي معلومة عن حركة إيجابية قادمة لذلك السهم.

التسهيلات والاتهام المستمر

توجه الاتهامات بشكل مستمر نحو التسهيلات التي تقدمها البنوك لبعض كبار المتداولين في سوق الأسهم، وفي ظل غياب أي معلومات موثقة عن الأنظمة والضوابط، والأهم من ذلك (المعيار) الذي يخضع له تقديم تلك التسهيلات، سوف يظل سؤالاً مطروحاً بشكل مستمر ودائماً .. ما تأثير تلك التسهيلات إيجاباً أو سلباً في (الماضي والحاضر والمستقبل) على تداولات سوق الأسهم، ومن مرجع تحديد تلك المسؤولية وضمنان عدم تأثرها بأي شكل كان عليه عمل سوق الأسهم؟ وهل يوجد تنسيق بين هيئة سوق المال ومؤسسة النقد في ذلك؟

طرح الاكتتابات الجديدة

إن إضافة المزيد من الشركات إلى سوق الأسهم عامل إيجابي، وسوف يساعد على إضافة عمق إلى السوق، وبالتأكيد على معالجة كثير من السلبيات الموجودة الآن، ولكن يجب ألا يكون ذلك بأي ثمن، لا نحتاج إلى مزيد من الشركات «الورقية»، وحفلات استقطاب أموال بشهادات رسمية موثقة، هنا مرة أخرى يجب تحديد أين تقع المسؤولية القانونية الكاملة لضمان عدالة وشفافية علاوات الإصدار لتلك الشركات، وضمان أن تكون اللوائح المنظمة لعملية الإدراج تخضع للتدقيق الكامل، للتأكد من عدم وجود أي محاولات لإعطاء مسوغات قانونية لأرقام غير منطقية، وبشكل مباشر يجب ضمان أن تدفع شركات استشارية ثمناً قانونياً لأي اجتهادات تكسر مبدأ العدالة المهنية للأعمال التي تقوم بها، مع الأخذ في الاعتبار أن توقيت طرح بعض تلك الاكتتابات يكون أحياناً عاملاً أساسياً مؤثراً في حركة تداولات السوق.

طغيان المضاربات على الاستثمار

منذ انهيار شباط (فبراير) لعام ٢٠٠٦م تتوجه معظم السيولة بشكل شبه كامل نحو شركات مضاربة معينة تتميز بالمواصفات التالية: الأقل عدداً في الأسهم والأسوأ في الأداء المالي، ولو كان ذلك التوجه طبيعياً لن تكون هناك مشكلة، ولكن الخلل هنا أن ذلك التوجه جاء بناء على

سيطرة بعض كبار المضاربين، بطريقة أو بأخرى على تلك الشركات، وقدرتهم على اجتذاب صفار المتداولين إلى تلك الشركات، وبالتالي تجاهل شركات السوق الأخرى، إذن بطريقة أو أخرى قد أسهمت عدة عوامل في دفع السوق إلى التحول إلى مضاربات محمومة، مقارنة بافتقاد النفحة الاستثمارية في السوق التي تكون في العادة عامل استقرار لها، وعلى الرغم من أن تعديل توقيت التداول وتوحيده ساهما في تخفيف حدة المضاربات في السوق، ولكن ترافق ذلك مع سلبية أخرى، وهي أن تلك السيولة لم تتحول إلى الاستثمار، بل إلى الخروج من السوق، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال انخفاض السيولة اليومية المنفذة نتيجة انحسار في عمليات التدوير وخروج بعض السيولة وبالتأكيد لم يكن ذلك إلى القطاعات الاستثمارية التي واجهت هبوطاً خلال فترة توحيد وتغيير التوقيت، ومع التسليم بعدم قدرة الهيئة على التدخل المباشر في تداولات السوق (بيعاً وشراءً) فإن لديها قدرة تحكم قوية من خلال تفعيل بعض الأنظمة واللوائح لعل أبسطها، على سبيل المثال لا الحصر، إلزام كبار الملاك بالإعلان قبل الخروج من سهم شركة ما.

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

تحليل الكميات

يشابه علم تحليل الكميات في أسواق الأسهم عملية التشريح في علم الطب من حيث إنه يساعد على التحديد بدقة لجوانب الخلل والقوة ويلقي بالضوء على التغيرات في الكميات والصفقات والسيولة والأسعار التي لا يمكن رصدها بشكل بشري فوري بدقة على نطاق شركات السوق .

الباب الثالث

تحليل الكميات

الفصل الأول : إشارات التغير في مسار مؤشر سوق الأسهم

الفصل الثاني : كيف يجتذب صناع السوق المتداولين إلى أسهم المضاربة

الفصل الثالث : «التدوير» في أسهم شركات المضاربة

الفصل الرابع : إشارات البيع والشراء اللحظية بوساطة تحليل البيانات

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

الفصل الأول

إشارات التغير في مسار مؤشر سوق الأسهم

لن نستخدم هنا التحليل الفني بشكل مطلق، أو حتى الأساسي، للشركات ومكررات الأرباح، والعوائد، والنمو بوصفها عناصر أساسية من أجل تحديد ملامح وإشارات القاع السعري، بل سوف نعتمد على تحليل (السيولة، الكميات، الصفقات، النطاقات السعرية والزمنية، والمتوسطات) بوصفها مقياساً رئيساً، في محاولة تحديد ملامح وإشارات ذلك القاع السعري.

تغير مدى نطاق التذبذبات

هناك ثلاثة مستويات لنطاقات التذبذب: الأول للمؤشر العام للسوق، والثاني لمؤشرات القطاعات والثالث للنطاقات السعرية للشركات، فبينما تصبح حركة المؤشر العام ذات نطاق ضيق وعلى قدر أقل من ذلك مؤشرات القطاعات، تلك التغيرات في التذبذبات تكون بشكل يختلف عن المراحل السابقة من عملية التصحيح، وبشكل يمكن ملاحظته ورصده بسهولة، على العكس من ذلك سوف نجد في نهاية فترة التصحيح حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار ذات تذبذبات عالية وارتدادات حادة، خصوصاً على (شركات المضاربة النشيطة) التي لا تؤثر عادة في الحركة العامة لمؤشر السوق والقطاعات، خاصة خلال لحظات الإغلاق اليومي الأخيرة.

تعليل ذلك أن عمليات التذبذب ذات النطاقات السعرية الواسعة (صعوداً وهبوطاً) هي محاولة (كبار مضاربي السهم) استخدام البديل الأفضل (خلال فترات الاستقرار النسبية)، وهو تخفيض (سعر الشراء) من خلال عمليات (تعديل السعر) بدلاً من الاضطراب إلى تحمل مخاطرة محاولة رفع سعر السهم بشكل كبير خلال تلك الفترات غير المستقرة، تلك العمليات (التعديل السعري) هي من يسبب ازدياد نطاق التذبذب السعري على الشركات وفرض حالة من عدم الاستقرار على المؤشرات للقطاعات وبالتالي السوق.

اضطراب السيولة اليومية

وهو وجود تباين كبير في معدل السيولة بين (يوم وآخر)، وتعليل ذلك أن هناك كميات كبيرة من السيولة الذكية (المتحفزة) يختلف مستوى الجراءة فيها، وهي تحاول استغلال فترات عدم الاستقرار، والتذبذبات الواسعة، والارتدادات الحادة، من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح خلال أقصر مدى زمني، عملية (دخول وخروج) تلك السيولة في عمليات مضاربة سريعة تتسبب في ذلك التباين في السيولة بين (يوم وآخر)، وإن لم تصل تلك العمليات بعد إلى مرحلة كونها ظاهرة عامة تؤدي إلى ارتفاع السوق أو استقرارها، بل على العكس من ذلك تعد عنصر اضطراب يكون من خصائص الفترة السابقة للوصول إلى القاع المنتظر.

ومن العوامل الأخرى المؤثرة في تلك السيولة أيضاً، ولو بشكل أقل، انقسام أنواع المتداولين في مراحل الهبوط الأخيرة إلى نوعين (متداول سلبي، ومتداول إيجابي)، الأول هو من يملك أسهماً دون سعر تكلفتها (سعر السهم في السوق أقل من السعر الذي اشترى به)، وهو بالتالي ليس لديه رغبة في البيع أو الشراء، وليس لديه أي سيولة تعطي له حرية الحركة باستثناء (تغير المراكز)، أي التنقل بين شركة وأخرى، وتأثير هذه النوعية من المتداولين في السوق هو إضفاء لمسة من عدم الاستقرار، والتذبذبات الحادة، والتباين في حركة الشركات، أما المتداول الإيجابي فهو الذي يملك سيولة بشكل (جزئي أو كلي)، وينتظر إشارة تغير في اتجاه السوق من أجل أن يتخذ قرار الدخول أو تعديل أسعار بعض الأسهم التي يمتلكها، وبالتأكيد سوف يكون له تأثير إيجابي في السوق، حيث إنه هو العنصر الأساسي في أي ارتداد قادم.

استقرار أسعار الشركات

في البداية لن تكون الشركات التي تميل إلى الاستقرار السعري هي شركات المضاربات النشيطة قبل بدء عملية التصحيح، بل شركات أخرى تأثرت بالهبوط، وفي العادة تكون تلك الشركات أقل شركات السوق هبوطاً، حيث في نهاية رحلة الهبوط (تتشكل قائمة تكبر بشكل تدريجي) من الشركات التي تصبح أكثر ميلاً إلى الاستقرار السعري، وذلك من خلال تحول عملية التصحيح بالنسبة إليها إلى تذبذب ذي نطاق سعري ضيق، في تجاهل كامل للحركة العامة السلبية للسوق، وكلما ارتفعت أعداد الشركات في (تلك القائمة المستقرة) كان ذلك ترسيخاً مبدئياً أن السوق تقترب

من المرحلة الأخيرة من عملية التصحيح، هنا يجدر التذكير بأن بعض مراحل التصحيح قد تشهد عمليات هبوط حادة قاسية على المؤشر العام للسوق، مع وجود استقرار نسبي في كثير من أسعار الأسهم، في حالة كانت عملية الهبوط ناتجة عن ضغوط قادمة من عمليات بيع على شركات قيادية مؤثرة في الحركة العامة للمؤشر، وسوف تكون استجابة تلك الشركات نسبية ولوقت قصير لتلك الضغوط.

عمليات الارتداد الحادة

السيولة الذكية تكون دائماً متحفزة في أثناء عمليات التصحيح وتبحث عن فرص في كل مرحلة من الهبوط، لتكون مستعدة لأي بادرة تغير إيجابي لاتجاه السوق، من أجل عملية دخول سريعة تكون أقرب إلى الهجوم في عمليات شراء محمومة (مؤقتة ومحددة) على فرص تحرص تلك السيولة على اقتناصها بأقل أسعار ممكنة، إن القدرة على قياس (مدى تكرار وقوة) عمليات الارتداد تلك، سوف تكون عاملاً حاسماً في تحديد (أين ومتى) سوف تكون قوة الارتداد القادمة وأين تكمن فرص الشراء يجدر التذكير هنا بأن محاولة الوصول إلى نقطة الدخول (الشراء) الصحيحة بالنسبة إلى هذه السيولة الذكية هي المسبب الرئيس لتكرار عمليات الارتداد الحادة خلال آخر مراحل التصحيح.

تباين حاد في الاستجابة للهبوط والصعود

في آخر مراحل عملية التصحيح تمر بعض الشركات بحالة من الهستيريا والتباين الحاد وعدم الاستقرار في عمليات الصعود والهبوط بشكل سريع أحياناً في يوم التداول نفسه، وأحياناً خلال دقائق ولعدة مرات، في حين أن بعض الشركات الأخرى تصبح أكثر قوة وقدرة من (الفترات السابقة) في مقاومة أي محاولة جديدة للهبوط، بينما نجد على النسق نفسه شركات تصبح أكثر حدة في عمليات الارتداد وبشكل مفاير أيضاً للمراحل الماضية من بدء عملية التصحيح، لتعليل ذلك أنه في أثناء استمرارية عملية التصحيح تصل بعض الشركات إلى (قاعها السعري العادل)، وبالتالي تكون حركة الأسعار لتلك الشركة غير متناسقة مع الحركة العامة للسوق التي لم تنته من عملية التصحيح بعد، وبالتالي الوصول إلى القاع السعري العادل الكلي للسوق.

توازن بين الكميات والصفقات

بشكل عام كلما ارتفع معدل (أعداد الصفقات) مقارنة بإجمالي الكميات المنفذة، كان هذا إشارة إلى اتجاه جماعي طبيعي نحو قطاع أو شركة ما، ويصبح ذلك الاتجاه الجماعي بالتالي أكثر تأثيراً في طبيعة التداولات اليومية، والعكس سوف يكون صحيحاً، فكلما ارتفع (إجمالي الكميات) المنفذة مقارنة بأعداد الصفقات، كان هذا دليلاً على سيطرة (عدد محدود من المتداولين) على التداولات، وللقدررة على تحديد أفضل لذلك يمكن قسمة (إجمالي الكميات المنفذة على أعداد الصفقات، والنتيجة سوف تكون معدل الكميات المنفذة على كل صفقة)، إن مراقبة ذلك المعدل سوف تكون مقياساً جيداً لتحديد طبيعة المتداولين في قطاع أو شركة معينة.

انتقال السيولة والكميات والصفقات بين القطاعات

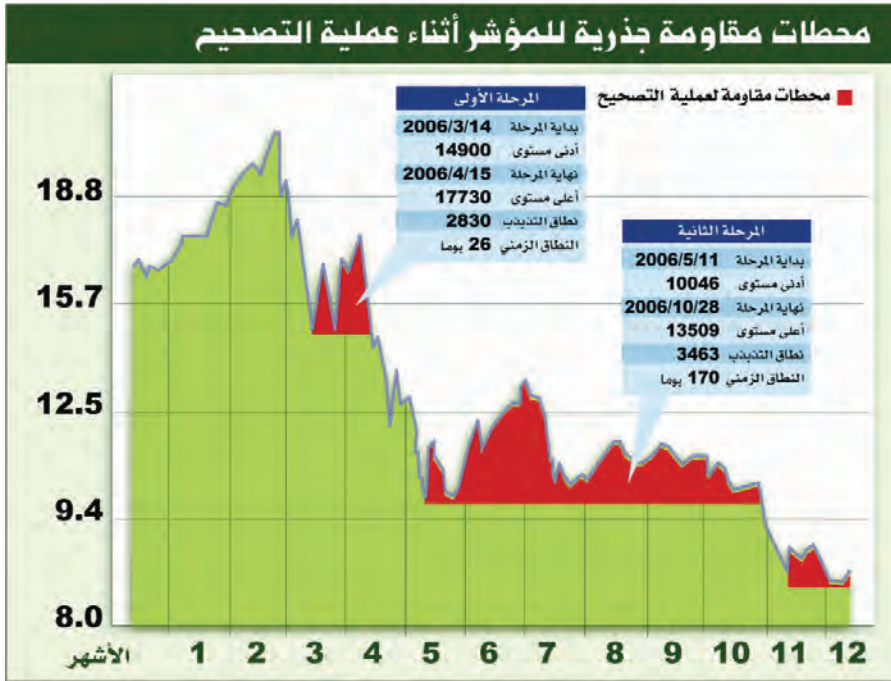
إن أي تغيير في حالة الانتقال الطبيعي للسيولة والكميات والصفقات بين القطاعات سوف يكون إشارة لعملية تعديل مراكز بالنسبة إلى كثير من المتداولين، فقط إن حدث في ذروة (عملية الصعود أو الهبوط)، لتليل عملية التعديل في المراكز وهي (الانتقال من قطاع إلى آخر، أو من شركة إلى أخرى) هو توقع المتداولين قرب تغير الاتجاه السلبي أو الإيجابي للسوق، وبالتالي الانتقال إلى خيارات أخرى أكثر تناسباً مع المرحلة المقبلة، مثال ذلك الانتقال إلى الشركات المسماة (الملاذات الآمنة)، وذلك عند الشعور أن السوق قد تتعرض لعملية هبوط أو جني أرباح، وعلى العكس من ذلك الانتقال إلى الشركات (المتحفزة)، وهي الأسرع ارتداداً في نهاية عملية هبوط متوقعة.

تغير قوة ووتيرة الارتدادات

في أثناء عملية التصحيح يكون الهبوط إما بشكل عمودي دون أي مرحلة توقف، وهو أمر نادر الحدوث، وإما على شكل متدرج في عمليات الهبوط لكل مرحلة (محطة مقاومة وتذبذب سعري وزمني) تختلف المدة الزمنية من أيام إلى شهور، كذلك تختلف طبيعة التداولات في كل مرحلة منها، لنتم بعد ذلك مواصلة عملية التصحيح مرة أخرى. إن قدرتنا على قياس مقدرة المقاومة والارتدادات والفواصل الزمنية بين تلك المحطات من المقاومة، ومدى تكرار تلك الارتدادات الجزئية فيها، ونطاق التذبذب المتكرر، ومقارنة كل ذلك بالمراحل السابقة أو محطات المقاومة في عملية التصحيح المستمرة والفروق الزمنية بينهما، ومقارنة معدلات حركة السيولة بين كل منها قد تعطي إشارة مهمة للوصول إلى المحطة الأخيرة من عملية التصحيح.

مثال (١)

عملية التصحيح في سوق الأسهم السعودية بدأت بتاريخ ٢٥/٠٢/٢٠٠٦م، لتكون المرحلة الأولى من التماسك والمقاومة لعملية التصحيح العنيفة بتاريخ ١٣/٠٤/٢٠٠٦م، وذلك نتيجة سلسلة من القرارات الإيجابية للسوق، حيث ساعد ذلك على تماسك مؤقت للسوق لمدة شهر تقريباً، وبالتالي استطاع المؤشر خلالها أن يتذبذب في نطاق ٢٨٣٠ نقطة صعوداً لمدة شهر، قبل أن يعود ويستمر في عملية التصحيح السابقة، لتبدأ المرحلة الثانية بتاريخ ١١/٠٥/٢٠٠٦م، وهذه المرحلة من عملية التصحيح هي الأكثر رسوخاً في عملية المقاومة، لتستمر نحو ستة أشهر في نطاق تذبذب ٢٤٦٣ نقطة حتى تاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٦م حيث تواصلت بعد ذلك عملية التصحيح، المرحلة الثالثة هي التي بدأت بتاريخ ٠٣/١٢/٢٠٠٦م، وذلك عندما أغلق المؤشر على أدنى مستوى له وهو ٦٧٦٥ نقطة، ثم بدأ في محاولة بناء قاعدة سعرية جديدة له فوق هذا المستوى.



الفصل الثاني

كيف يجذب كبار المضاربين المتداولين إلى أسهم المضاربة؟

في البداية لابد من أن نعترف بأن المضاربة من خلال أسهم تلك الشركات الخاسرة التي أطلق عليها شعبياً مصطلح «خشاش» كانت هي الأكثر ربحية خلال معظم فترة الطفرة وما بعدها، وأن تلك النوعية من الأسهم كانت دائماً هي المفضلة عند كبار المتداولين وصغارهم على حد سواء، فما السر في ذلك بالنسبة إلى الطرفين؟

بالنسبة إلى كبار المضاربين فإن السيطرة والتحكم في شركة ذات إجمالي كميات أسهم وقيمة سوقية منخفضة هو الخيار الوحيد المتوافر بالنسبة إليهم لمضاربات حادة سريعة، قد تصل بالأرباح إلى نحو ٥٠ في المائة خلال أسبوع واحد (مراجعة بسيطة لأرقام السوق سوف تكشف أن أكثر الشركات تذبذباً في المضاربات هي أقل الشركات من حيث أعداد الأسهم والقيمة السوقية).

تلك المعادلة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تطبق على شركات كبيرة أو متوسطة لأن ذلك يحتاج إلى عوامل أخرى لا يمكن لكبار المضاربين ضمانها، أو التحكم فيها، وهي حجز سيولة عالية في شركة واحدة فقط، وضمان عدم تغير الاتجاه العام للسوق في أي لحظة، والقدرة على الخروج السريع من السهم لأي سبب كان لعدم التوافر الدائم لقاعدة الطلبات الضخمة في الشركات الكبيرة، وأيضاً صعوبة خلق الظروف اللازمة لجذب صغار المتداولين للدخول في السهم عند اللحظة المناسبة.

وبالنسبة إلى صغار المضاربين كان انخفاض قيمة السهم وإغراء الارتفاعات القياسية هو عامل الضغط الرئيس في شد الاهتمام إلى تلك النوعية من الأسهم، هنا يجدر التذكير والتنبيه على أن قوة صناع السوق في أي سهم تكون عن طريق تحقق عاملين أساسيين وهما:

١- دفع المزيد من صغار المضاربين إلى شراء السهم.

٢- منع المشتريين للسهم من الخروج منه أو بيعه بسهولة دون خسارة.

ويتحقق ذلك من خلال عدة أساليب بعضها خارجي (خارج نطاق التداولات الفعلية) مثل إشاعة وتحديد هدف سعري للسهم للوصول إليه، حيث بقدر انتشارها بين صغار المضاربين ، سوف يكون ذلك الهدف عامل دعم للسهم في رحلته نحو هدف آخر، ولكن في هذا الفصل سوف يتم التركيز فقط على العوامل الداخلية، أي (داخل تداولات السوق الفعلية) التي تستخدم في جذب صغار المتداولين إلى السهم، وتساعد بعد ذلك على التوجيه والتحكم في حركة السهم وصغار المتداولين، على حد سواء، حيث يظل إقتناع شريحة كبيرة من هؤلاء المتداولين الصغار وإقتناعهم بالدخول في تلك النوعية من الأسهم عملاً احترافياً من كبار المضاربين قد يطبق بأكثر من أسلوب فيما يلي بعضها:

أولاً

الجذب من خلال التوجيه والتحكم في نطاقات الطلبات السعرية، عن طريق تكوين نقاط تجميع لطلبات صغار المتداولين، من أجل تصريف حمولة الأسهم أو تخفيفها من مضارب السهم، أو نقطة آمنة لإعادة ترتيب المحافظ، استعداداً للانتقال إلى مرحلة سعرية تالية، وذلك حسب الشكل رقم (١) حيث تم توزيع خمسة نطاقات طلبات سعرية لعملية جذب للطلبات (ذات منطقتي تجميع ومنطقتي دعم).

جدول بيان أسلوب الجذب من خلال التحكم في مستوى ٥ نطاقات سعرية للطلبات	
النطاق السعري للطلبات	إجمالي الكمية المطلوبة مع وصف المنطقة السعرية
٢١	٤٢٥٠ (منطقة الحركة الحرة للسهم)
٢٠.٧٥	٧٦٠٠ (منطقة تجميع الطلبات الأولى)
٢٠.٥٠	٢٧٢٠٠ (منطقة الدعم الأول ٢٠ ألفاً منها مضارب السهم)
٢٠.٢٥	١٦٧٥٠ (منطقة تجميع الطلبات الثانية)
٢٠	٣٥٠٠٠ (منطقة الدعم الثانية ٢٠ ألفاً منها مضارب السهم)

مثال رقم (٢)

حسب الشكل رقم (١) سوف نجد أن نطاقات الطلبات كالآتي: الأول حر الحركة في الأغلب لا يتدخل فيه «مضارب السهم»، في حين نجد أن النطاق الثاني هو منطقة بيع، وبالتالي تجميع لطلبات صغار المتداولين، وهو في العادة لا يقدم دعماً لهذه المنطقة إلا نادراً، بينما نجد أن النطاق الثالث هو منطقة دعم كامل من «مضارب السهم» وأيضاً بيع في حالة دخول طلبات أخرى على النطاق نفسه، تذكر أن أوامر «مضارب السهم» في الأغلب أوامر مشروطة، وذلك حماية له من موجات بيع متوسطة بشكل فجائي لأي سبب كان، لذلك حاول الاستفادة من ميزة أنواع الأوامر في نظام تداول، النطاق الرابع هو منطقة التجميع الثانية لطلبات صغار المتداولين وبالتالي بيع لمضارب السهم مع عدم وجود أي دعم في هذا المستوى، ليكون النطاق الخامس منطقة دعم كلي وبيع قوي في حالة الانخفاض بشكل لا يمكن السيطرة عليها، هنا عليك أن تتذكر دائماً أن جميع تلك النطاقات هي مناطق بيع متوقعة للمضارب يتم استخدامها حسب طبيعة التداولات في السوق فعلى سبيل المثال: لو انخفضت السوق بشكل قوي سوف يضمن صناع السوق وجود مجموعات لطلبات متراكمة على نطاقات سعريّة متعددة معتمدة على وجود الدعم من طلبات ضخمة من الممكن أن تختفي خلال ثوان معدودة.

الاحترافية في هذا الأمر تتمثل في القدرة على تبديل الأدوار ما بين هذه النطاقات السعريّة لإغراء صغار المضاربين في إدخال طلبات أعلى للحصول على السهم، ليكون صغار المضاربين في هذه الحالة هم من يقدم الدعم لذلك السهم، وهم أيضاً من يساعد على جذب المزيد من الطلبات الأخرى من مضاربين آخرين، نتيجة التسابق على طلب السهم، والملاحظ هنا أن دور مضارب السهم يتحول بشكل مباشر من «متحكم» في حركة السهم إلى «وجه» لتلك الحركة، وذلك من خلال إجبار صغار المتداولين على رفع مستوى نطاقات طلباتهم، بعد أن يقوم هو أيضاً برفع مستوى طلباته، وذلك في سباق وهمي للحصول على السهم (شراء السهم) فيعتقد صغار المتداولين أنهم فازوا به في نهاية المطاف عند تنفيذ أمر الشراء لهم.

ثانياً

الجدب من خلال العروض بوضع سلسلة كاملة من العروض الوهمية (من كبار مضاربي الأسهم أنفسهم) على نطاقات سعرية متفاوتة بعضها ضخمة.

جدول بيان أسلوب الجذب من خلال التحكم في مستوى ٥ نطاقات سعرية للطلبات	
النطاق السعري للطلبات	إجمالي الكمية المعروضة
٢١,٢٥	٤٢٥٠ (منطقة الحركة الحرة للسهم)
٢١,٥٠	٩٠٠٠ (منطقة تجميع الطلبات الأولى)
٢١,٧٥	٢٢٢٠٠ (منطقة الدعم الأول ٢٠ ألفاً منها مضارب السهم)
٢٢	١٧٠٠٠ (منطقة تجميع الطلبات الثانية)
٢٢,٢٥	٤٠٠٠٠ (منطقة الدعم الثانية ٢٠ ألفاً منها مضارب السهم)

إن بداية أي عملية شراء تدريجية (من كبار مضاربي الأسهم أنفسهم) لهذه السلسلة من العروض سوف ينتج عنها بشكل مباشر سحب عروض صغار المتداولين التي أمامهم لاعتقادهم أن السهم في طور الارتفاع، ولرغبتهم في الاستفادة من هذا الارتفاع وإلغاء فكرة التخلص من السهم في تلك النطاقات السعرية، طمعاً في الوصول إلى مستويات أعلى، ولعل ذلك يفسر أحياناً بطء عملية سحب (شراء) هذه العروض (الوهمية) من قبل كبار المضاربين، وذلك من أجل إعطاء فرصة لصغار المضاربين لسحب عروضهم (الحقيقية)، وبالتالي إفساح الطريق أمام كبار المضاربين للوصول بالسهام إلى مستويات أعلى بأقل قدر ممكن من سحب الكميات الحقيقية.

بل على العكس من ذلك سوف يكون دخول طلبات من متداولين آخرين في مرحلة الرفع الوهمي دعماً إضافياً وسحباً من الكميات المعروضة الخاصة بصانع السوق نفسه (الوهمية) التي يقوم هو أيضاً بالسحب منها، في الوقت نفسه يعطي ذلك انطباعاً قوياً بأن السهم يتعرض لعملية شراء قوية مضاعفة. هنا يجدر التنبيه إلى أن من يدخل السهم من المتداولين في تلك النطاقات السعرية

سوف تكون قدرته على المناورة أقل من قدرة مضارب السهم، لسبب بسيط هو أن مستوى تكلفة السهم على مضارب السهم سوف يظل أقل في حالة الارتفاع أو الانخفاض على حد سواء، لتكون قدرة هذا المضارب في هذه الحالة على المناورة والخروج من السهم في أي لحظة أكبر، كما يجب ألا ننسى أبداً أن الارتفاع بالسهم بهذه الطريقة يساعد على تراكم طلبات صغار المضاربين في المستويات السعرية الأدنى التي انطلق منها طمعاً في أن يكون هناك ارتداد للسهم لأي سبب كان وهذا ما يحدث أحياناً ولكن بشكل قد يطول عند خروج المضارب الذي فعل ذلك لضمان جذب المزيد من الطلبات التي تساعد على استيعاب الكميات الكبيرة التي معه على مستويات بيع سعرية جيدة، لذلك فاستخدام عنصر العروض هنا بالنسبة إليه ذو فائدة مزدوجة لإغراء فئة من المتداولين بسحب العروض وإقناع القسم الآخر منهم بوضع الطلبات.

ثالثاً

الجذب من خلال الفرق بين سعر الإغلاق والافتتاح (Gaps) لعل هذا العنصر في الجذب يعد من أكثر العناصر دلالة على عمليات تصريف واضحة، ولكن أيضاً يظل من أسهل العناصر في الرصد، وذلك من خلال مقارنة سعر الإغلاق للسهم بين فترتين، وملاحظة الفرق بين الإغلاق والافتتاح، هنا تجدر الإشارة بشكل مهم جداً إلى أن بعض كبار المضاربين يعتمد رفع السهم بشكل قوي وحاد قبل الإغلاق أحياناً بدقائق لضمان عدم تنفيذ كميات كبيرة عليه قبل الإغلاق، ليكون في هذه الحالة قد استفاد من فرق الدقائق الأخيرة، بالإضافة إلى فرق الإغلاق عن الافتتاح التالي، حيث يكون إدخال طلبات كبيرة وهمية مع الافتتاح أيضاً عاملاً رئيساً لسحب طلبات صغار المتداولين الموجودة على نطاقات سعرية أقل ولذلك يعتقد أن السهم سوف يرتفع بشكل مباشر مع الافتتاح، اعتماداً على إشارة الإقبال الإيجابية في اليوم السابق وأنه سوف يواصل الأداء الإيجابي بشكل مستمر بعد الافتتاح، أيضاً هنا سوف تكون قدرة مضارب السهم على المناورة أكبر من أي مضارب يدخل إلى السهم بعد الافتتاح على أي نطاق سعري بسبب أن المضارب استفاد من عاملين هما فرق السعر في آخر الدقائق قبل الإغلاق، والفرق مع الافتتاح، ذلك الفرق ما بين الإغلاق والافتتاح قد لا يكون في جميع الأحوال عمليات تصريف، حيث إن عدم وجود طلبات أمام مضارب السهم بعد الافتتاح قد يكون عامل إغراء كبيراً لتحقيق المزيد من الارتفاع.

رابعاً

الجذب من خلال رفع نشاط حركة السهم .. هنا يوجد أكثر من طريقة لإعطاء إحياء بارتفاع مستوى النشاط على سهم شركة ما، من أجل اجتذاب المزيد من المتداولين لها، منها على سبيل المثال التدوير، حيث إن عمل دائرة مستديمة لفترة زمنية قصيرة من عمليات شراء وبيع وهمية سوف تساعد على رفع مستوى الكميات والنشاط لدرجة كبيرة سوف تلفت أنظار كثير من المتداولين في السوق لهذا النشاط غير الطبيعي، وسوف تدفع بالتأكيد أعداداً كبيرة من صغار المضاربين إلى التوجه نحو هذا السهم والدخول في هذه الدائرة استناداً إلى توهم أن هذا السهم في طور التسخين والتجميع استعداداً للانطلاق والصعود.

خامساً

الجذب من خلال رفع مستوى تذبذب النطاقات السعرية، إن أي عمليات رفع وخفض سريعة لأسعار السهم سوف ترفع مستوى الفرق بين تلك النطاقات السعرية أي بين العروض والطلبات ما سوف يكون مغرياً لكثير من المتداولين بالدخول في ذلك التذبذب العالي للأسعار على أمل الاستفادة من ذلك في تحقيق أرباح عالية من تلك الفروق السعرية (بين العرض والطلب) خلال فترات قصيرة، إن الهدف الرئيس من هذه التذبذبات العالية، جذب المزيد من المشتريين، وإيقاف عمليات البيع على مستويات سعرية متدنية من صغار المتداولين، هنا سوف يكون للمضارب الصغير الأفضلية في حالة القدرة على الدخول والخروج السريع «خلال دقائق»، إن فعل ذلك سوف يكون عملاً إيجابياً لتحقيق أرباح عالية خلال دقائق، ولكن المشكلة هنا أنه في الغالب تكون قدرة المضارب الصغير على الخروج محدودة لحرصه على مراقبة وانتظار انتهاء فترة التذبذب العالية من أجل اتخاذ القرار بالخروج أو البقاء وفي الغالب ستكون أي فترة استقرار للسهم بعد تذبذبات عالية ذات منحى سلبي، ولا يعطي ذلك المتداولين في هذه الحالة إلا خياراً واحداً فقط وهو الخروج من السهم بخسارة، أو البقاء في السهم، وهو ما أطلق شعبياً عليه «متعلق».

في نهاية المطاف يجدر التنويه إلى أن هناك إمكانية للدمج بين معظم هذه الأساليب في الوقت نفسه، حينما تكون عملية التوجيه للسهم محترفة، وتدار بشكل فيه تنسيق منظم، علماً أن عملية التصحيح في فبراير ٢٠٠٦م، ساهمت إلى حد كبير ونتيجة عدم قدرة كثير من كبار مضاربي

السوق على التخلص من الأسهم التي معهم لكبر كميات تلك الأسهم في أثناء عملية الانهيار وأنه لم يكن هناك أي وقت لأي عمليات تصريف منظمة تحت ضغط أجواء من الهبوط اليومي المتتالي على الحد الأدنى دون طلبات، ساهمت تلك التجربة في تغيير الاستراتيجية لدى البعض وبخاصة المحترفين منهم من (السيطرة والتحكم الكامل في حركة السهم) من خلال كميات كبيرة من الأسهم تشكل نسبة كبيرة من الكميات المدورة، تحاول ذلك بعد التصحيح إلى (توجيه السهم من خلال التدخل فقط عند الضرورة)، وعند خروج السهم في الحركة عن الإطار الذي رسم له صعوداً أو هبوطاً، وذلك إما من خلال «الضغط» وهو وضع عروض تمنع وتيرة ارتفاع، وإما «الدعم» لمنع انخفاض سعر السهم نتيجة عروض يخشى أن تتسبب في موجة بيع جماعية أو «التثبيت» وهو حصر السهم بين سلسلة من العروض والطلبات، ليكون دور صناع السوق من خلال هذه الأدوات هو التوجيه والتدخل عند الضرورة فقط، بمعنى أنه لا يلزم أن يكون صانع السوق فاعلاً في السهم طوال الوقت.

الفصل الثالث

«التدوير» في تداولات الأسهم

مع بداية طفرة سوق الأسهم السعودية عام ٢٠٠٢م، تطورت استراتيجيات بعض صنّاع السوق، وذلك في محاولة لرفع معدل الأرباح خلال أقصر مدة ممكنة، وكان من ضمن ذلك ما يطلق عليهم مصطلح «التدوير».

ما هو التدوير؟

«التدوير» هو إيجاد إيجاء لحالة معينة من النشاط غير الطبيعية على تداولات سهم شركة ما، بواسطة عمليات بيع وشراء وهمية وانتقال غير حقيقي للكميات ما بين محافظ محدودة ذات وعاء استثماري واحد وبكميات ضخمة خلال فترات محدودة، مما يساعد على اجتذاب الكثير من المتداولين إلى تلك الدائرة بسبب ذلك النشاط الوهمي.

أهداف التدوير

تختلف أهداف التدوير، ولكن أشهرها «التصريف، والتجميع، والتثبيت»، كذلك منها أن تكون عملية تدوير من أجل تعديل أسعار إجمالي الكميات المتوافرة لدى «مضارب السهم» من خلال الصعود بالسهم إلى مستوى سعري معين ومن ثم الهبوط بالسعر من خلال تلبية الطلبات، ومن ثم دعم السهم والقيام بعمليات تدوير تساعد على التعديل السعري للمضارب، كذلك تضمن تخفيف الحمولة غير الضرورية من الأسهم لدى المضارب استعداداً لقفزة إلى أعلى بسهم الشركة قد تكون في الغالب تصريفاً مباشراً بعد الانطلاقة المنتظرة، كذلك قد تكون عملية التدوير نفسها عبارة عن تصريف بطريقة احترافية، حيث يتم حصر السهم ما بين نطاق سعريين لتكون عند ذلك دائرة ما بين العرض والطلب في حالة الدخول فيها من الصعب الخروج منها إلا من خلال البيع بخسارة، بمعنى أنه يتم تحقيق أرباح حتى من عمليات التدوير بخلاف الأرباح المحققة من ارتفاع السهم.

أنواع التدوير

يختلف مستوى الأداء ما بين المضاربين، حيث نرى بعض المضاربين المحترفين يستمر في عمليات التدوير لفترات طويلة (حتى بعد خروجه من السهم)، بل أحياناً يقوم بدعم محدود للسهم في الفترة التي تعقب خروجه المباشر من السهم، أيضاً يتميز أداء هذه النوعية من المضاربين عند الخروج من السهم بأن ذلك يتم بشكل تدريجي غير محسوس في الغالب، حيث تتم عمليات التصريف بكميات صغيرة وعلى فترات طويلة، كذلك يكون هناك حرص على أن يتم توزيع كميات الأسهم ما بين أكبر شريحة من المتداولين، لأن ذلك سيكون أكبر دعم لسعر السهم من الانهيار بعد الخروج التام منه.

بعكس ذلك تماماً، انتهت عملية الخروج من سهم ما بالنسبة إلى لبعض كبار المضاربين فاقدى الخبرة في تلك العمليات إلى انهيار كامل لسعر السهم حتى قبل اكتمال خروجهم منه، وذلك طبيعي جداً حيث إن الخروج القاسي السريع من السهم بكميات كبيرة يتبعه بشكل مباشر موجة بيع جماعية من معظم مالكي السهم، وتلك الموجة في الأغلب لا تجد أي طلبات شراء ولا يستطيع ذلك المضارب الذي زرع الخوف أن يقدم أي دعم للسهم في أثناء عملية الانهيار الذي يستمر حتى يصبح سعر السهم مغرباً لمضارب آخر يتقدم لتقديم الدعم للسهم أو أن يكون سعر السهم أصبح مغرباً بالنسبة إلى فئة كبيرة من المتداولين.

أساليب التدوير

تختلف أساليب التدوير من شركة إلى أخرى حسب القيمة السوقية لسهم الشركة والعدد الإجمالي لأسهم الشركة والمنتاح منها في التداول، وملكية الدولة أو أحد صناديقها فيها وكذلك مدى وجود ملاك آخرين للسهم بكميات كبيرة، والأهم من ذلك كله أن يكون السهم ذا اتجاه شعبي بمعنى أن تكون هناك قدرة على اجتذاب المضاربات والمتداولين له.

نطاقات التدوير

لعل أشهر أنواع التدوير هو أن يتم ذلك بين نطاقين سعريين لفترة زمنية معينة ويعد ذلك الأسلوب التقليدي للتدوير المطبق في معظم الحالات،

ولكن من أكثر طرق التدوير احترافية وصعوبة وربحية كذلك أن يتم ذلك التدوير بين أكثر من نطاق سعري في الوقت نفسه بمعنى أن يكون هناك أكثر من دائرة سعرية متداخلة مع تحديد مناطق الشراء والبيع داخل هذه الدوائر وتحديد نسب البيع والشراء بين تلك المناطق من أجل ضمان تحقيق أكبر ربح من عملية التدوير وكذلك صعوبة تتبع تلك النطاقات السعرية من باقي المضاربين نظراً للتنقل السريع بين تلك النطاقات والدوائر بشكل سريع حيث لا يستطيع المضارب الآخر الحكم على مدى الاتجاه القادم في عملية التدوير مادام أنه لا يملك أهم معطيات عملية التدوير وهي الكميات المتوفرة لدى المضارب خصوصاً في حالة قدرة من يقوم بعملية التدوير بعمليات تضليل في نسق الشراء والبيع لا تساعد على رسم اتجاه معين أو تحديد نطاق التدوير، ولكن يظل التحكم في تلك العملية يحتاج إلى خبرة قوية ومراقبة دقيقة للكميات ووضع السوق والأهم من ذلك سيطرة قوية على السهم موضوع التدوير.

شروط نجاح عمليات التدوير

هناك عاملان يحددان نجاح عملية التدوير، الأول خاص بالشركة نفسها، حيث إنه كلما قل عدد الأسهم المتاحة للشركة في التداول وانخفضت أسعارها، أصبحت بيئة مناسبة لعمليات التدوير بسهولة فرض السيطرة عليها. ولعل ذلك يفسر انتعاش التداولات على بعض أسهم الشركات الصغيرة من حيث عدد الأسهم والقيمة السوقية بغض النظر عن النتائج المالية للشركة.

العامل الآخر يتعلق بالمضارب نفسه، حيث يجب ألا يسمح النطاق السعري للتدوير بسهولة الخروج لمن يقوم بعملية الشراء في أثناء استمرار عملية التدوير إلا في أضيق نطاق ولفترات قصيرة جداً، كذلك ألا تستمر عملية التدوير لفترة زمنية طويلة قد تؤدي إلى ارتفاع نسبة المتداولين الذين يفضلون الخروج حتى بخسارة أحياناً، وأيضاً وجود كميات كبيرة لدى كبار المضاربين الآخرين قد تفسد عمليات التدوير من خلال عمليات بيع بشكل مفاجئ وضخم، لأن من أهم شروط التدوير الناجح وجود عملية دعم للسهم في أثناء عملية التدوير وهو إدخال طلبات وأحياناً بكميات ضخمة من أجل تشجيع المتداولين على الدخول في الدائرة وذلك للاطمئنان على وجود طلبات ضخمة، إن تلبية هذه الطلبات بشكل مفاجئ وبكميات ضخمة من الأسهم سيكون سبباً رئيساً في انهيار كامل لعملية التدوير، لعل ذلك يفسر عدم رغبة كثير من كبار المضاربين في السوق في دخول بعض الشركات والمضاربة فيها عندما يكون فيها قاعدة من كبار الملاك الآخرين الذين يحق لهم البيع

والشراء مما يحول هذه الشركات إلى شركات جامدة في السوق من ناحية النشاط بغض النظر عن أي نتائج مالية.

إذاً كلما صغر حجم الشركة كان من الأسهل القيام بعمليات تدوير ودعم لها، والعكس صحيح في ازدياد حجم الشركة، ولعل في تجربة محاولة السيطرة على سهم شركة الكهرباء أكبر دليل على ذلك، خصوصاً كلما طال وقت السيطرة، كذلك من الصعب التحكم في سهم شركات مثل «سالك» أو «الراجحي» أو «الاتصالات» كمثال لإلغترات قصيرة جداً، وتكون في الغالب محفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى المضاربة نظراً لحجز مبالغ ضخمة من السيولة في شركة واحدة.

عوامل الفضل في عمليات التدوير

أكبر تلك العوامل هو تحريك السهم مع القيام بعمليات تدوير بمعنى أوضح رفع سعر السهم بشكل مستمر من خلال عمليات تدوير حيث يؤدي ذلك إلى فقد المضارب القدرة على السيطرة على السهم بشكل تدريجي مع كل ارتفاع، وذلك بسبب ارتفاع شريحة من يدخل في السهم مع المضارب، خصوصاً أن بعضهم ربما يدخل من خلال كميات كبيرة أو متوسطة والانتقال إلى نطاقات سعرية أعلى يعطي لهم الخيار الآخر وهو البيع وتحقيق الأرباح والخروج من السهم. ذلك الخروج إن تم بكميات كبيرة قد يؤدي بشكل فوري إلى التحول إلى عمليات بيع جماعي يفقد فيها المضارب التحكم في السهم مباشرة ولغترات طويلة.

تطور عمليات التدوير

بعد أن كان التدوير غالباً يتم عبر محافظ محدودة وبوساطة المضارب بشكل مباشر استناداً إلى مجموعة وكالات، جاء نظام الوكالات لكي يحد من هذه الظاهرة ويضعفها، وإن كان لم يقض عليها، حيث نتيجة للتشديد في مراقبة عملية حركة الأسهم ما بين مجموعة محافظ، اضطر بعض المضاربين إلى تكوين مجموعات داعمة، وبذلك ينقسم العمل عدة أقسام، وكمثال لذلك من يقوم «بتجميع» على السهم غير من يقوم بعملية الصعود الأخيرة على السهم ليأتي صاحب الدور الأول بعد ذلك، لكي يبدأ عملية التصريف بدعم من المضارب الثاني وهكذا، وإن كانت تلك الطرق قد فشلت في إعطاء فاعلية ناجحة بسبب صعوبة التنسيق بين المضاربين في ذلك لعدم وجود أي اتفاقية يمكن أن تبرم فيما بينهما، وإنما يعتمد ذلك فقط على الثقة التي ثبت من خلال بضع العمليات أنها غير متوافرة، ولعل ذلك يفسر انفصام الكثير من التحالفات المضاربين ولكن لا يعني ذلك بالتأكيد أن التنسيق غير موجود.

من الأساليب الأخرى الدخول الجماعي لمجموعة من المضاربين، أو ما اصطلح على إطلاق اسم (المجموعات) عليها إلى سهم شركة معينة (في الغالب صغيرة) ورفع سعر هذه الشركة إلى أرقام جديدة، لكي تأتي بعد ذلك المهمة الصعبة، وهي تنظيم عملية الخروج من السهم بين مجموعة كبيرة من المضاربين مختلفي المصالح وهو بالتأكيد أمر صعب إلا في حالة واحدة وهي أن تكون تلك المحافظ تحت إدارة وحدة مركزية.

كيف نعرف أن السهم يتعرض لعملية تدوير؟

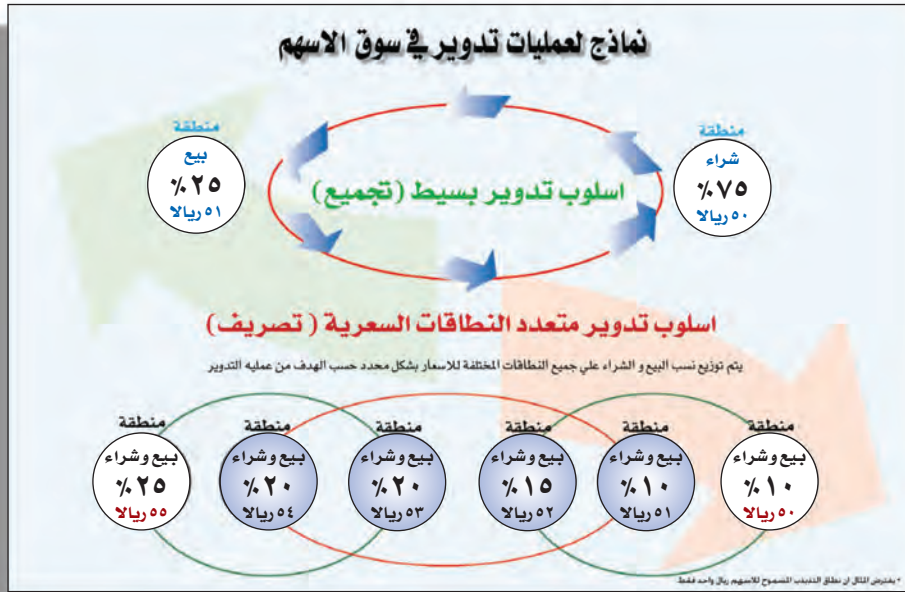
لا يمكن أن يتم ذلك خلال دقائق، بل من خلال مراقبة مكثفة لتداولات السهم، ويتم من خلالها قياس القوة بين العرض والطلب على مدى فترات التداول، وقياس المدى السعري لتذبذب السهم لتحديد نقطة الارتكاز للمضارب، وكذلك قياس معدل الكميات لمعرفة أي تغيرات عليها قبل فترة اتخاذ قرار الشراء أو البيع لاكتشاف أي تغيرات جذرية على تلك المعدلات. هنا تجدر الإشارة إلى أن عمليات التدوير لا ترتبط بشكل جذري بصعود السهم أو هبوطه، حيث إنها تطبق في كلتا الحالتين.

التدوير والأنظمة

من الواضح أن تلك العمليات هي محاولة مباشرة للقيام بعمليات تضليل بإعطاء إحياءات غير حقيقية وكاذبة من خلال عمليات بيع وشراء وهمية، وفي الغالب تتم للمضارب نفسه حتى لو كانت أسماء المحافظ تختلف، من هنا لا خلاف على أن تلك عملية تضليل واضحة والهدف هنا هو المضارب الصغير الذي يعتقد أن ذلك النشاط دلالة واضحة على حركة إيجابية للسهم خلال تلك الفترة الزمنية. وقد تبهت هيئة سوق المال لتلك العمليات، حيث نجد نصاً صريحاً في لوائح السوق وأنظمتها عن محاربة أي تصرفات أو عمليات تعطي إحياءات غير حقيقية للمتداولين، ولكن تبهت الهيئة إلى ذلك مبكراً، وفعلاً قامت بعمليات ساعدت على تخفيف عمليات التدوير المباشر الواضح بشكل شبه كامل بعد سلسلة من القضايا ضد بعض المضاربين، ليحصل من قبل بعض المضاربين محاولة تطوير لعمليات التدوير لتكون أكثر ملاءمة لحالة التشديد والمراقبة الحادة لتلك التصرفات، بالنسبة إلى السوق تعد عملية التدوير كذلك غير صحية، لأنها تعطي انطباعات غير صحيحة عن حالة نشاط في السوق على مستوى الكميات والسيولة، وهي لا تمثل بالتأكيد الواقع الحقيقي للتداولات.

القضاء على ظاهرة التدوير

لعل أبسط تلك المحاولات الفاشلة من أجل تخفيف الآثار السلبية لظاهرة التدوير، هي إلغاء نسبة الخصم التي كانت بعض البنوك تقدمها إلى كبار العملاء، والتي كانت تتيح القيام بعمليات تدوير واسعة دون الاضطرار إلى دفع ثمن كبير لذلك. ولكن لم تختف الظاهرة، وعلى الرغم من ذلك فما زال من الممكن رصد عمليات تدوير واضحة وبشكل أقل من الأول بالتأكيد وإن اختلفت الأساليب في ذلك، ولعل تفعيل نظام تداول الآلي ليكون لديه القدرة على صد أي انتقال غير طبيعي بالكميات بين محافظ معينة سيكون عاملاً حاسماً لتجسيم تلك الظاهرة، وربما يكون تفعيل مراقبة عمليات وضع الطلبات الوهمية وخصوصاً قبل فترات الافتتاح عاملاً آخر مساعداً على الحد من تلك الظاهرة، إضافة إلى وضع ضوابط لعمليات الدعم غير المنطقي لبعض الأسهم الذي يكون نوعاً من استعراض العضلات أمام صغار المساهمين أكثر منه لدعم سهم شركة ما.



الفصل الرابع

إشارات الشراء والبيع اللحظية في الأسهم

العناصر الأساسية في رحلة البحث عن التوقيت المناسب لعمليات الدخول والخروج (الشراء والبيع) تمر عبر التحليل الكمي لكل من (الكميات، الصفقات، السيولة، التذبذبات السعرية) أما أهم العناصر الثانوية فهي الفواصل الزمنية في فترات التداول، وإن تم هذا الأسلوب من التحليل بالطريقة الصحيحة وفي التوقيت والمكان (الشركة أو القطاع) المناسبين، فمن المفترض أن يطلعك في كثير من الأحوال لمن تكون الغلبة (لقوى الشراء أو لقوى البيع) في أثناء التداول، وتعريفك بشكل واضح على عمليات (التجميع والتصرف)، كذلك نوعية المتداولين هل هم من صغار المتداولين ذوي السيولة الضخمة المتفرقة أو كبار المتداولين ذوي السيولة الضخمة المجمع، وكذلك وبمزيد من الصعوبة تحديد طبيعة المضاربين على بعض الشركات (مضارب سريع أو متوسط) من خلال رصد عمليات البيع والشراء التي يقومون بها وتحليلها.

الأنظمة الآلية في خدمة المتداولين

هنا وقبل أن نبدأ يجب أن تضع في حسابك أنه بدون أنظمة آلية وبرامج متخصصة لن يستطيع أي متداول محترف ذي خبرة عالية مهما بلغ من براعة وقدرة أن يراقب جميع الحركات والصفقات والكميات والسيولة والتذبذبات السعرية في الشركات، وإذا اتفقنا على أن المؤشرات للسوق والقطاعات لن تكون عادلة وممثلة حقيقية لما يحدث في السوق، فسوف تكون القدرة على المراقبة الشاملة لجميع تفاصيل السوق بشكل فوري أمراً حاسماً ولكن ما المعطيات للتداولات التي يمكن مراقبتها وتحليلها؟ يمكن تحديد أهم تلك المعطيات في:

- السيولة: أي إجمالي القيمة المنفذة على الشركات ومن ثم القطاعات وبالتالي السوق.
- الكميات: أي إجمالي الكميات المنفذة على الشركات ومن ثم القطاعات وبالتالي السوق.
- الصفقات: أي إعداد الصفقات المنفذة على الشركات ومن ثم القطاعات وبالتالي السوق.
- النطاقات السعرية للتنفيذ: أي الكميات والسيولة التي تنفذ على سعر معين.

- التذبذبات: أي الفرق بين الحدود العليا والدنيا لتذبذبات الأسعار في السوق والقطاعات والشركات.
- تدفق السيولة: أي انتقال السيولة بين قطاع وآخر وشركة وأخرى.

أنواع المتداولين

- ١- متداول عادي يبيع ويشترى دون أي معرفة.
- ٢- متداول تابع يبيع ويشترى بناء على توصيات الآخرين.
- ٣- متداول ردة الفعل وهو الذي يبيع ويشترى استجابة لتحركات التداولات في السوق.
- ٤- متداول يبيع ويشترى بناء على الانطباع العام الذي يتكون لديه من مراقبة السوق.

وجميع هذه النوعيات من المتداولين لا تملك المعلومة المتكاملة عن التداولات وبشكل لحظي، التي تساعد على اتخاذ القرار بناء على معلومة وليس توصية أو ردة فعل أو انطباع، ولكن هل يمكن تحقيق ذلك؟ الإجابة نعم في حالة تطبيق المعادلات القادرة على تقديم قراءة سريعة ومباشرة للسوق، وقد يكون في عرض بعض تلك البيانات فائدة كبيرة في حال حصل عليها المتداول في أثناء فترة التداول وليس بعدها ومنها:

اختلاف طبيعة التحليل لكل شركة

عند تطبيق مبدأ تحليل الكميات يجب عدم إغفال الفرق الكبير لتأثير كل شركة في أحد تلك العناصر، حيث كلما قل سعر السهم أصبح أكثر تأثيراً في الكميات والصفقات على حساب السيولة، وعلى العكس من ذلك كلما ارتفع سعر السهم أصبح أكثر تأثيراً في السيولة على حساب الكميات والصفقات، لذلك عندما نحاول تحديد نوعية المتداولين في شركة ما (كبار أم صغار) لا ينفع تطبيق معيار التحليل نفسه على شركتين لهما نطاقان سعريان مختلفان بشكل كبير، إذاً سوف يكون هناك لكل شركة وضع خاص وذلك حسب (سعر سهم الشركة، كميات أسهم الشركة في السوق، طبيعة الشركة في السوق).

بحسب الجدول رقم (١) سوف نجد أن اختلاف سعر سهمي شركتين يؤدي إلى التأثير بنسبة ٩٠ في المائة في السيولة بينما لم يكن له التأثير نفسه في الكميات أو الصفقات.

الجدول رقم (١) قياس اختلاف قوة التأثير في السيولة

اسم الشركة	سعر السهم	التأثير في الكميات	التأثير في الصفقات	التأثير في السيولة %
الشركة (أ)	١٠٠ ريال	متساو	متساو	٩٠
الشركة (ب)	١٠ ريالات	متساو	متساو	١٠

ولكن يمكن أن تتغير تلك المعادلة بسهولة في مدى التأثير في الحركة الكلية للكميات والسيولة والصفقات في السوق وسوف يكون ذلك أكثر وضوحاً من خلال المثال التالي:

مثال رقم (٣)

إن سيولة مقدارها (عشرة آلاف ريال) لو تم شراء كمية من الأسهم بها في حالتين مختلفتين فسيكون لها تأثير مختلف في الكميات من خلال نوعية الأسهم التي سيتم شراؤها، وذلك سيكون أكثر وضوحاً من خلال الجدول رقم (٢)، حيث ظل تأثير تلك السيولة في الصفقات واحداً وهي طبعاً متساوية من حيث التأثير في السيولة ولكن الاختلاف كان فقط في مدى قوة كل منها في التأثير في إجمالي الكميات المنفذة في كل شركة وفي السوق وبالتأكيد في القطاع الذي تنتمي إليه كل شركة.

الجدول رقم (٢) قياس اختلاف قوة التأثير في الكميات

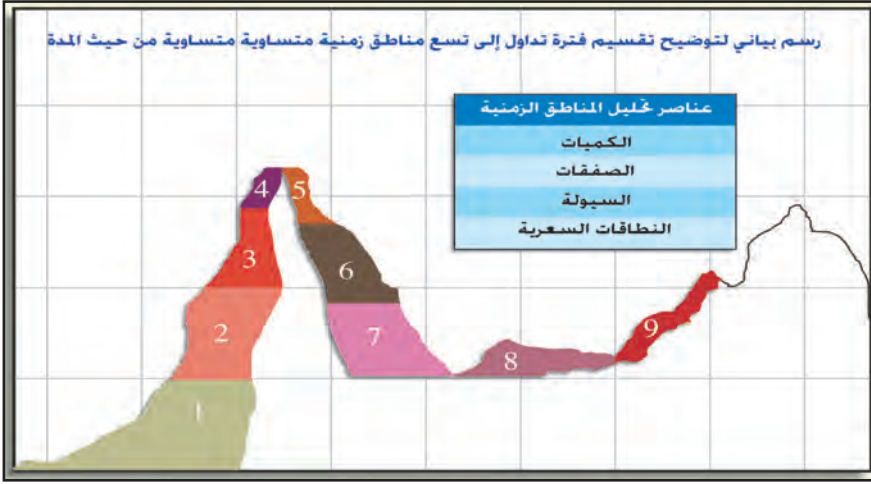
اسم الشركة	السيولة المتوافرة	سعر السهم	عدد الأسهم التي يمكن شراؤها	التأثير في الكميات %
الشركة (أ)	١٠٠٠٠ ريال	١٠٠	١٠٠	١٠
الشركة (ب)	١٠٠٠٠ ريال	١٠	١٠٠٠	٩٠

التحليل الزمني (تقسيم فترة التداول)

أي رصد حركة السيولة والكميات والصفقات المنفذة خلال حيز زمني معين وتحليلها (جزء من فترة تداول، فترة تداول كاملة، عدة أيام... إلخ) سوف يسهل تحديد فواصل التغير السعري سلباً أو إيجاباً بشكل أكثر من خلال ربط حركة الأسعار بحركة (الصفقات والكميات والسيولة) في هذه الفواصل الزمنية، وبشكل آخر إن أي تغير في (السيولة، الكميات، الصفقات) في ذلك الحيز الزمني سيكون (إنذاراً مبكراً) عن حدوث تغير آخر قادم في النطاق السعري للشركة أو للسوق، وللتوضيح من خلال الرسم البياني رقم (١) يمكن تقسيم أي فترة زمنية في التداولات إلى عدة أقسام متساوية من حيث الزمن ومن ثم تحليل عناصر (هذه الأقسام) وهي الكميات والسيولة والصفقات وملاحظة أي تغيير عليها في أثناء التداولات لكي تكون طريقاً لمحاولة تحديد حركة المؤشر المقبلة. في الرسم البياني رقم (١) الفترة الزمنية لكل مرحلة واحدة وعناصر الاختلاف هي (الكميات، الصفقات، والسيولة)

النطاق الزمني للتنفيذ على شركة الباحة

الساعة	الكميات المنفذة	عدد الصفقات	إجمالي القيمة
الأولى	١٢,٣٨٥,٩٧١	١١٠١٩	٧٣٨١٨١٨٩٧
الثانية	٥٦١٠٢٩٥	٦٠٦٤	٣٥٣٢٩٤٧٣٨
الثالثة	٤٦٨٤٢٣٥	٥٠٦٥	٣٠٢٦٠١٠٣٣
الرابعة	٥,٩٠٣,٤٠٠	٥٣٨٣	٣٨٠٨٠١٢١٩
نصف الساعة الأخير	٣٣٨٠٧٦٢	٣٣٧٠	٢٢٢٠٤١٦٨٧
الإجمالي	٣١,٩٤٦,٦٦٣	٣٠٩٠١	١,٩٩٦,٩٢٠,٥٧٣,٢٥



والقاعدة تنص على أن كل تغير غير عادي في تلك العناصر في الغالب في مرحلة ما قد يكون إشارة مبكرة لحدوث تغير على المجال السعري للشركة أو السوق في المرحلة المقبلة، ولتكون الصورة أكثر وضوحاً، فإن أي تغير على (سرعة التنفيذ) على السيولة أو الكميات أو الصفقات سيكون مؤشراً على تغير سعري قادم سلباً أو إيجاباً، إذاً نحتاج إلى معرفة كيفية تحديد (سرعة التنفيذ).

سرعة التنفيذ:

إجمالي أي من العناصر التالية:

(الكميات، السيولة، الصفقات) المنفذة خلال الحيز الزمني (مجال التحليل).

مثال رقم (٤)

إذا كان الحيز الزمني مجال التحليل هو عشر دقائق فستكون سرعة التنفيذ بالنسبة إلى الكميات هي إجمالي الكميات المنفذة خلال هذه الدقائق العشر، وفي حالة رغبتنا أن يكون التحليل أكثر عمقاً للكميات نستطيع أن نقوم بعمل التالي:

سرعة التنفيذ (في الدقيقة) إجمالي الكميات خلال الحيز الزمني تقسيم عشر دقائق والنتيجة ستكون سرعة التنفيذ في الدقيقة.

مثال رقم (٥)

في حالة رغبتنا في استخراج «سرعة التنفيذ» خلال ساعات التداول اليومية وهي ٤,٥ من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الساعة ٣,٥ مساءً، البداية نستخرج عدد الدقائق لساعات التداول وهي كالتالي:

$$\text{عدد دقائق ساعات التداول} = ٦٠ \times ٤,٥ = ٢٧٠ \text{ دقيقة}$$

$$\text{سرعة التنفيذ بالكميات في الدقيقة خلال يوم التداول} = \text{إجمالي الكميات المنفذة} / ٢٧٠$$

$$\text{سرعة التنفيذ بأعداد الصفقات في الدقيقة خلال يوم التداول} = \text{عدد الصفقات المنفذة} / ٢٧٠$$

$$\text{سرعة التنفيذ بالسيولة في الدقيقة خلال يوم التداول} = \text{إجمالي السيولة المنفذة} / ٢٧٠$$

التذبذب السعري

يقوم بعض كبار المضاربين في كثير من الأحيان بعمليات تذبذب سعرية قوية على بعض الشركات لتحقيق أرباح كبيرة، من خلال التنقل في عمليات بيع وشراء سريعة بين تلك النطاقات السعرية للتذبذب، إن القدرة على قياس تلك النطاقات السعرية من التذبذب وتحديدها بدقة ستعني بشكل مباشر تحديد نقاط (الدخول والخروج)، وستكون عاملاً أساسياً وحاسماً في القدرة على الاستفادة منها في عمليات مضاربة سريعة وناجحة.

رسم بياني افتراضي لتوضيح مستويات الدخول والخروج (الشراء والبيع)



قوة التذبذبات السعرية

بعد تحديد نطاق التذبذب السعري تأتي المهمة الأصعب، وهي تحديد قوة هذه التذبذبات، أي السرعة التي تتم بها عمليات الصعود والهبوط، حيث إن لكل شركة خصائصها في هذا المجال التي تختلف فيها عن الشركات الأخرى بناء على إجمالي الأسهم المطروحة منها في السوق، حيث إن التذبذب في شركة عدد الأسهم فيها ١٠٠ مليون سهم لن يكون بالسهولة نفسها لعمل ذلك لشركة لا يتجاوز عدد الأسهم فيها ١٥ مليون سهم، بعض الشركات تتميز بعمليات ارتدادات سريعة تحدث خلال ثوان معدودة، وبشكل أكثر وضوحاً موجة بيع قوية تلبى جميع الطلبات يكون بعدها بشكل مباشر موجة شراء سريعة تعود بالسهم إلى السعر نفسه قبل دقائق معدودة، والقدرة على التحكم من قبل مضارب السهم بفرق السيولة المنفذة بين البيع والشراء تكون سبباً لأرباح قياسية خلال دقائق.

من خلال الرصد المبكر لتلك التذبذبات، والقدرة على تحديد نطاقات ذلك التذبذب، الذي يكون في العادة كبيراً خلال فترات قصيرة (دقائق معدودة)، يمكن للمضارب المحترف القيام بعمليات دخول وخروج متكررة في وقت قصير يحقق من خلاله أرباحاً أكبر بكثير من معدل الأرباح العادية في المضاربات العادية البطيئة، ولكن هنا يجب الحذر من أن تحديد نطاق التذبذبات بدقة والقدرة على الحكم هل انتهت موجة التذبذبات أو لا قبل الدخول، سوف يكون النجاح في تحديد هذين العاملين هو مقياس النجاح الحقيقي، حيث إن أي عمليات تذبذب قوية تستمر لفترات قصيرة ثم تقف لينخفض السهم عن نطاق التذبذبات ويصبح أكثر استقراراً.

جدول يوضح أكثر الشركات تذبذباً خلال يوم تداول

نطاق التذبذب		اسم الشركة
التغير %	التغير	
١٦ %	٧,٢٥	التصنيع
١١ %	٧,٦٠	ينساب
٩,٧٢ %	٨,٣٦	الفرنسي
٧,٠٥ %	٢,٠٠	سابكو
٨,٥٤ %	٥,٣٤	التعمير

تحليل العروض والطلبات:

بعد تحديد نطاق التذبذب، أي مناطق (الدخول والخروج) ستكون دراسة سلوك مضارب الشركة من خلال تحليل (الكميات، والصفقات، والسيولة) الموجودة في الانتظار على جميع نطاقات الطلبات السعرية، وكذلك دراسة العناصر نفسها الموجودة في الانتظار على جميع نطاقات العروض السعرية، فهذه عوامل مساعدة قوية على تحديد الحركة القادمة للسهم، كذلك عدم إغفال - بشكل مستمر - أن أي عملية تغيير في (نطاقات التذبذب) قد تكون إيذاناً بقرب الانتقال إلى مستوى سعري جديد هبوطاً أو صعوداً، لأن الثبات على نطاق سعري لفترة طويلة ليس من مصلحة مضارب السهم على المدى المتوسط، والقاعدة الأساسية هنا في استغلال التذبذبات هي أنك يجب ألا تشتري عندما ينخفض السهم بل عندما يبدأ في الصعود.

تسلسل أفضل عشرة طلبات وعروض فردية على شركة كيان					
التسلسل	سعر الطلب	كمية الطلب	التسلسل	سعر العرض	كمية العرض
1	24.50	4.030	1	24.75	249,350
2	24.50	100.000	2	24.75	468
3	24.50	15.001	3	24.75	550
4	24.50	42	4	24.75	3,300
5	24.50	169,291	5	24.75	1,000
6	24.50	7.500	6	24.75	250
7	24.50	10.000	7	24.75	100
8	24.50	500	8	24.75	3,000
9	24.50	2,500	9	24.75	1,400
10	24.50	70	10	24.75	480

جدول بياني لتوضيح تراكم الطلبات والعروض على النطاقات السعرية الخمسة الأولى، حيث يمكنك ملاحظة إجمالي العروض والطلبات المتراكمة في أسفل الجداول

تسلسل تراكم أفضل خمس طلبات وعروض سعرية على شركة كيان						
آخر	24.50	التغيير	-0.50			
أعلى	25.75	أدنى	23.75			
النطاق السعري للطلبات	كمية الطلبات	عدد	النطاق السعري للعروض	كمية العروض	عدد	
24.50	501,832	44	24.75	941,890	75	
24.25	1,007,947	216	25.00	813,022	160	
24.00	1,347,541	452	25.25	1,038,880	207	
23.75	393,162	145	25.50	1,327,866	414	
23.50	615,884	174	25.75	1,008,326	209	
إجمالي الطلبات	3,866,366 (1,031)	إجمالي العروض	5,129,984 (1,065)			

جدول بياني لتوضيح تسلسل الطلبات والعروض (الفردية) حيث يمكنك ملاحظة الطلبات والعروض الضخمة من متداول واحد على نطاق سعري أو أكثر (هنا يتم اكتشاف الدعم)

النطاقات السعرية للتداول على الشركات

أي الكميات والصفقات والسيولة التي تم تنفيذها على كل نطاق سعري للشركة خلال فترة تداول معينة، إن قدرتنا على مراقبة هذه النطاقات السعرية للتنفيذ خلال فترة زمنية معينة ستساعد بشكل واضح على تحديد (نقطة الارتكاز السعرية) لذلك السهم خلال تلك الفترة حيث سوف يتحرك سعر السهم بعيداً عن تلك النقطة من الارتكاز السعري سلباً أو إيجاباً بناءً على التغيير في عناصر (الكميات والصفقات والسيولة) التي تنفذ في النطاقات السعرية المحيطة بها أي نقطة الارتكاز السعرية.

كذلك من خلال قياس التوازن بين عدد الصفقات والكميات المنفذة على نطاق سعري معين يمكن تحديد هل نقطة الارتكاز السعرية طبيعية وناجئة عن حركة مجموعة كبيرة من المتداولين أم غير طبيعية نتيجة عمليات تدوير ودعم قادمة من عدد محدود من المضاربين خلال تلك الفترة، إذ يجب الانتباه بشكل كامل لعدد الصفقات على ذلك النطاق السعري وإجمالي الكميات المنفذة، حيث سيكون كل ارتفاع لعدد الصفقات مقارنة بإجمالي كميات الأسهم المنفذة إشارة واضحة إلى أن (نقطة الارتكاز السعرية) هي حقيقية ونتيجة لتداولات طبيعية، بينما سيكون بشكل مباشر كل ارتفاع غير عادي لكميات الأسهم مقارنة بأعداد الصفقات على ذلك النطاق السعري هو إشارة واضحة لعمليات دعم واضحة غير طبيعية على ذلك النطاق السعري، ربما يكون أحد محاور

عملية تدوير تتم، يمكن بحث المحور الثاني لعملية التدوير في النطاقات السعرية الأخرى القريبة التي سيكون تأثير التدوير واضحاً فيها بالتأكيد في الكميات من خلال المقارنة بالنطاقات السعرية الأخرى للسهم.

مثال رقم (٦)

في جدول رقم ٢ الخاص بمراقبة النطاقات السعرية للتنفيذ على إحدى الشركات سوف نجد النطاق السعري الأنشط (٢٠ ريالاً)، حيث تصدر ٧,٤٠ في المائة من الكميات و ٢,٢٣ في المائة من الصفقات و ٨,٤٠ في المائة من السيولة. النطاق السعري الثاني من حيث النشاط هو ٧٥,١٩ حيث تصدر أيضاً ١,٢٥ في المائة من الكميات و ٩,٢٤ في المائة من السيولة. فيما نجد أن الاضطراب يسود النطاق السعري الثالث، حيث نفذ ٥,١٥ في المائة من الكميات، بينما لم تكن الذروة في النشاط بالنسبة إلى الصفقات على الخط السعري نفسه، بل ١,٢١ في المائة على المستوى السعري ٥,١٩. بينما ظلت الصفقات على الخط السعري نفسه مع الكميات بنسبة ٨,١٥ في المائة. القطاع السعري الرابع لم يكن أقل اضطراباً، حيث بلغت الكميات ٧,١٣ في المائة على المستوى السعري ٥,١٩ والسيولة بنسبة ٤,١٣ في المائة. بينما كانت الصفقات على مستوى سعري ثان هو ٢٥,٢٠ في المائة، سنكتشف أن هناك مثلثين سعريين رأس كل منهما هو عدد الصفقات في المستوى السعري ٥,١٩ و ٢٥,٢٠ ريالاً، وهو هنا المجال الرئيسي للتدوير لتلك الفترة.

النطاق السعري	الكمية المتدولة	%	عدد الصفقات	%	السيولة	%
19.25	53,958	0.4%	126	1.0%	1,038,691.50	0.4%
19.5	1,673,265	13.7%	2,590	21.1%	32,628,667.50	13.4%
19.75	3,080,863	25.1%	3,413	27.8%	60,847,044.25	24.9%
20	4,982,715	40.7%	4,082	33.2%	99,654,300.00	40.8%
20.25	1,902,070	15.5%	1,480	12.0%	38,516,917.50	15.8%
20.5	252,869	2.1%	273	2.2%	5,183,814.50	2.1%
20.75	289,979	2.4%	281	2.3%	6,017,064.25	2.5%
21	17,242	0.1%	43	0.3%	362,082.00	0.1%
الإجمالي <=	12,252,961	100%	12288	100%	244,248,581.50	100%

جدول النطاقات السعرية للتنفيذ على إحدى الشركات

أكبر الصفقات المنفذة (حسب الكمية أو القيمة)

بمعنى أكبر الكميات التي يتم شراؤها من خلال صفقة واحدة. هنا سيكون تحديد مدى كون تلك الصفقة تعبيراً عن شراء حقيقي من خلال تحديد هل تم شراء تلك الكمية أو معظمها من خلال عرض واحد أو مجموعة عروض محدودة أو من خلال (عدد كبير من العروض) التي وضعت على نطاق سعري معين للبيع ؟ ولتوضيح ذلك بشكل أكبر.. من خلال أكبر الصفقات في السوق نستطيع أن نعرف أين تتم عمليات الشراء، ونستطيع أن نحكم هل عمليات الشراء والصفقات هي اتجاه عام في الكثير من الشركات، أو تتركز في بعض الشركات فقط ؟ ولذلك يجب ألا نندفع خلفها دون ضوابط، من خلال أكبر الصفقات ، بمراقبتها نستطيع أن نحكم في بعض الحالات على طبيعة المستثمر أو المضاربين الذين يتداولون في تلك اللحظة.

جدول لأكبر الصفقات المنفذة على شركات السوق خلال فترة تداول

الوقت	اسم الشركة	السعر	الكمية	التغيير	التغيير %
١١:١٩:٢٢	كيان	٢٥,٥	٦٧,٢٦١	-٠,٧٥	-١,٢٣
١٢:٢٩:٠٦	إعمار	٤٠,٥	٥٥,٠٠٠	٤,٧٥	٧,٨٢
١١:٠٢:٠٧	الكهرباء	٦٠	٥٠,٠٠٠	-٤,٧٥	-٧,٨٢
١١:٢٢:١٧	دار الأركان	٣٣,٦	٥٠,٠٠٠	-٤,٧٥	-٧,٨٢
١١:٢٩:٤٢	الراجحي	٥٠	٥٠,٠٠٠	-٠,٧٥	-١,٢٣

جميع هذه الصفقات تتم من العروض وهي عمليات شراء حقيقية أو وهمية، ومن خلال مراقبتها يمكن تحديد حركة كبار المضاربين واتجاههم

مثال رقم (٧)

إن شراء ١٠٠ ألف سهم دفعة واحدة من خلال عروض لـ ٥٠ متداولاً يختلف بشكل كلي عن شراء الكمية نفسها من خلال عروض لعشرة متداولين فقط، حيث ستكون القاعدة (كلما كبر عدد البائعين في الصفقة وليس الكميات) كان ذلك إشارة إلى أن تلك الصفقة تمثل عملية طبيعية، وعلى العكس من ذلك تماماً كلما قل عدد البائعين في تلك الصفقة كان ذلك إشارة إلى عدم التأكد من أن تلك الصفقة تمثل حركة طبيعة لتداول السهم، بل ربما تكون محاولة للإيحاء بعمليات شراء وهمية على السهم.

أكثر الأوقات تنفيذاً

بمعنى أكثر وضوحاً الكميات التي تم تنفيذها خلال توقيت معين على أكثر من صفقة (قد تصل إلى مئات الصفقات) وفي الغالب تكون عمليات بيع من متداول واحد إلى مجموعة من المتداولين. إن حجم هذه (الموجات من البيع) قابل للتحليل بدقة من خلال دراسة قوة (موجات البيع) من خلال العناصر التالية لها (الكميات، السيولة، الصفقات، النطاقات السعرية) والفواصل الزمنية بين تلك الموجات من البيع. والأهم من ذلك كله هل كانت هناك عمليات دعم واضحة بكميات كبيرة في (الطلبات) التي تمت تليبيتها، أو بمعنى آخر إدخال طلب بكمية كبيرة من الأسهم (في الأغلب يكون أمراً مشروطاً) يساعد على (اجتذاب المزيد من الطلبات) الأخرى عن طريق الإيحاء بوجود دعم قوي للسهم، ومن ثم تلبية جميع الطلبات المتراكمة، ومن ثم إعادة العملية مرة أخرى لجذب طلبات ثانية.

أكثر النطاقات الزمنية تنفيذاً على شركة الباحة (موجات بيع)

الوقت	السعر	الكمية	عدد الصفقات	التغيير	التغيير %
١١:١٩:٢٢	٦٠	٦٧,٢٦١	٤٧	-٠,٧٥	-١,٢٢
١٢:٢٩:٠٦	٦٥,٥	٥٥,٠٠٠	٢٣	٤,٧٥	٧,٨٢
١١:٠٢:٠٧	٥٦	٥٠,٠٠٠	١٨	-٤,٧٥	-٧,٨٢
١١:٣٢:٥٧	٥٦	٥٠,٠٠٠	٢٩	-٤,٧٥	-٧,٨٢
١١:٣٩:٤٢	٦٠	٥٠,٠٠٠	٤١	-٠,٧٥	-١,٢٢
١١:٤٢:٣٦	٦٢,٥	٥٠,٠٠٠	٤٨	١,٧٥	٢,٨٨
١٢:١٨:١٧	٦٣	٥٠,٠٠٠	٥١	٢,٢٥	٣,٧

من خلال هذه الموجات من البيع نستطيع أن نعرف أكثر الأوقات التي تتعرض لعمليات ضغط بيع، حيث يمكن رصد عشرات الصفقات التي تنفذ خلال ثانية واحدة، وهي في غالبية الحالات تشكل عمليات بيع سريعة، إن القدرة على الحصول على هذه الموجات من البيع ومدى انتشاره بين شركات السوق المتعددة سوف يعطي مؤشراً واضحاً وصريحاً هل هناك اتجاه بيع عام في شركات السوق، أو أن ذلك يقتصر على بعض الشركات. الملاحظ هنا أنك قد تستطيع بناء انطباع سلبي أو إيجابي من خلال حركة التداولات في شركات السوق الأخرى في حين أنه قد لا تكون هناك أي إشارات من ذلك في سهم الشركة التي تضارب فيها فعلياً في الوقت نفسه.

من خلال سير عمليات التداول الطبيعية أي الشراء والبيع يمكن تحليل الكميات بشكل فوري من خلال بعض الأنظمة الآلية أو تحديد التعادل بين قوى الشراء أو البيع، أو أي عمليات بيع أو شراء بشكل أكثر من المعتاد ولنحاول أن نعطي أمثلة على ذلك

مثال رقم (٨)

عندما يتم تنفيذ ١٠٠ ألف سهم عند الساعة ١٥:٣٠:١٢ على سبيل المثال على عدد معين من الصفقات ليكون ذلك العدد ٧٠ صفقة، فذلك حسب القراءة العادية وفي الحالات الطبيعية عبارة عن عملية بيع من متداول واحد تقابله ٧٠ عملية شراء من ٧٠ متداول في الوقت نفسه، في الغالب هذه العمليات لا تتم أو يمكن رصدها من خلال الطلبات أو العروض لأنها عمليات شراء وبيع (أمر سوق) أي بالأسعار المتوفرة في العروض أو الطلبات. هنا يجدر التذكير بأن هذه الصفقات ليس شرطاً أن تتم على سعر واحد بل يمكن أن تكون على نطاقات سعرية متعددة، ولكن الأهمية تأتي هنا لتوقيت التنفيذ وليس للنطاق سعري، عليك التذكر دائماً أن الذي يحدد السعر والتوقيت هنا هو البائع وليس المشتريين.

مثال رقم (٩)

لنعكس الحالة السابقة إن تنفيذ ١٠٠ ألف سهم عند الساعة ١٥:٣٠:١٢ وعبر صفقة واحدة هي دليل على عملية شراء لمتداول واحد للكميات المنفذة على نطاق سعر معين هنا، وفي معظم الأحيان يكون التنفيذ على سعر واحد لأن المشتري هنا لا يستطيع أن يطلب دون توفر المطلوب في العروض، وفي الغالب لا يستطيع تحمل مخاطرة طلب شراء بسعر السوق، وجميع العمليات التي سوف تتم بغض النظر عن عدد البائعين سوف تسجل في نظام التداول « صفقة » واحدة فقط.

إن مقارنة معطيات متطابقة في حالات متعاكسة يعطي إشارات لتحديد الاتجاهات ولمن الغلبة في معركة قوى البيع والشراء التي يتحدد بناء عليها اتجاه المؤشر والسوق القادم.

إن حدوث تلك (الموجات من البيع) في شركة ما هو إلا دلالة على أحد أمرين وهما:

١ - محاولة خروج أحد كبار المضاربين المالكين كميات كبيرة من الأسهم دون الاضطرار إلى الهبوط بالسهم بشكل كامل وقوي قبل الانتهاء من تصريف تلك الأسهم، لذلك يتم (الدعم والبيع في الوقت نفسه).

٢ - تخفيف حمولة كميات الأسهم (تعديل سعر التكلفة) في عمليات تدوير منظمة استعداداً للانتقال إلى مرحلة سعرية أعلى.

ويمكن قياس قوة تلك الموجات من البيع أو الشراء (انظر الرسم البياني) لتحديد الفرق بين قوى (الشراء والبيع) خلال فترة معينة على شركة ما من خلال مقارنة عناصر موجة الصعود (الشراء) بعناصر موجة الهبوط (البيع) والتعرف من خلال تلك العناصر على أي منها الأكثر رسوخاً.



لنتخيل أن المؤشر صعد ١٠٠ نقطة، ثم عاد وهبط ١٠٠ نقطة، إن مقدرتنا على معرفة السيولة وكميات الأسهم وعدد الصفقات والفترة الزمنية التي استغرقها المؤشر في أثناء عملية الصعود ومقارنتها بالمعطيات نفسها عند عملية الهبوط سوف تساعد بالتأكيد على أن تحدد بدقة مدى التعادل بين قوى الشراء والبيع ونسبة الحذر والتفاؤل في اتجاهات السوق أو السهم القادمة.

تحديد طبيعة المتداولين خلال فترة زمنية

تختلف طبيعة المتداولين في سوق الأسهم من مضاربين سريعين أو متوسطين أو مستثمرين ذوي طبيعة طويلة أو متوسطة أو صغار متداولين يؤثرون في إعداد الصفقات أكثر من الكميات أو كبار المتداولين الذين يؤثرون في الكميات أكثر من الصفقات. ولتحديد طبيعة المتداولين يمكن (تقسيم إجمالي كميات الأسهم على عدد الصفقات) وستكون النتيجة معدل الكميات المنفذة على الصفقة الواحدة وفي معظم الحالات سيكون كل ارتفاع لذلك المعدل إشارة إلى تداولات غير طبيعية، وعلى العكس من ذلك كل انخفاض هو إشارة إلى تداولات طبيعية نتيجة حركة جماعية للمتداولين.

تحليل قطاعات السوق

إن تسلسل الأحداث الطبيعية في عمليات التداول هو أن ما يحدث في الشركات ينعكس على القطاعات، وأن ما يحدث في القطاعات ينعكس على المؤشر العام وإجمالي السيولة والكميات والصفقات المنفذة، لذلك تعدّ عملية مراقبة السوق لاتخاذ القرارات من خلال المؤشر العام للسوق وإجمالي مؤشرات السوق الأخرى (القطاعات) عامل متأخر زمني مقارنة بما لو تمت تلك المراقبة والرصد عبر القطاعات أو الشركات، ولكن المراقبة والرصد يصبحان أكثر صعوبة على الأقل إن تمنا بشكل بشري تقليدي، لنبدأ تحديد كيف يتم رصد التغيرات من خلال القطاعات قبل أن تنعكس على مؤشرات السوق وهي المؤشر والسيولة والكميات والصفقات.

عندما تبدأ التداولات في بداية فترة التداول نعرف اتجاه السيولة نحو أي قطاعات من خلال رصد تلك السيولة والكميات والصفقات بعد فترة وجيزة من بدء فترة التداول، ولكن ماذا لو كانت لدينا مراقبة آلية ورصد مستمر بالثواني وبشكل مستمر وتبنيه إلى أي تغير لميزان قوى

السيولة والكميات والصفقات بين القطاعات، إن توفر ذلك سوف يعطي إشارة متقدمة وسريعة على تغيرات سلبية أو إيجابية قادمة على التداولات لا يمكن رصدها من خلال مراقبة إجمالي السوق لأنها لم تبدأ التأثير فيها، ولكن يمكن رصد بدايتها من خلال حركة السيولة بين القطاعات وربما يكون تقديم بعض الأمثلة عاملاً مساعداً على الاقتراب من جوانب هذه العملية.

مثال رقم (١١)

لنفترض على سبيل المثال أن السوق عبارة عن أربعة قطاعات (البنوك، الصناعة، الأسمت، الخدمات) وبعد ساعة من التداول كانت السيولة تنقسم بنسبة ٢٥٪ لكل منهما، فإن أي تغير في تلك النسبة يؤدي إلى انخفاض قطاع معين وهذا يعني ارتفاعاً مقابلاً في قطاع آخر، والعكس صحيح فإن أي ارتفاع لتلك النسبة في قطاع يعني انخفاضاً في قطاع آخر، إن قدرتنا السريعة الفورية على معرفة أين يتم الهبوط وأين يتم الارتفاع هي الإجابة عن سؤال أين تتجه السيولة ؟ العين الخبيرة والأنظمة الآلية الدقيقة هي فقط القادرة على تقديم إجابة فورية عن هذا السؤال

مثال رقم (١٢)

والمعطيات المثال الأول نفسها وعندما نستطيع تحديد أن هناك عملية انتقال للسيولة من قطاع إلى آخر تحدث، هل نستطيع تحديد طبيعة هذه السيولة التي تكون في حالة انتقال ؟ الإجابة نعم نستطيع أن نحدد هل هذه السيولة بتأثير من كبار المتداولين أو صغارهم، وذلك من خلال قسمة إجمالي الكميات المنفذة على القطاع على أعداد الصفقات في القطاع نفسه، حيث سوف يكون الناتج هو معدل الكميات على الصفقة الواحدة، إن أي ارتفاع لذلك المعدل في القطاع الذي تتم عملية انتقال السيولة إليه يكون متزامناً مع ارتفاع السيولة هو إشارة واضحة إلى أن تلك السيولة تتم عبر صفقات كبيرة في الأغلب تكون من كبار المتداولين، في حين يكون ثابت ذلك المعدل أو عدم تغيره بشكل كبير إشارة إلى ذلك الارتفاع نتيجة عمليات شراء جماعية مقارنة بالسيولة والكميات والصفقات لشركة ليومين مختلفين.

مقارنة السيولة والكميات والصفقات لشركة ليومين مختلفين

هنا المقارنة تصيح أكثر تحديداً ودقة وتساعد على تحديد حركة مضارب السهم واتجاهه، أو أن الحركة الطبيعية للتداولات قد انتقلت من نطاق سعري إلى آخر، أو بمعنى أدق هل ذلك الانتقال من نطاق سعري إلى آخر حقيقي أم لا؟ وذلك من خلال تحليل الكميات والسيولة وعدد الصفقات على كل نطاق سعري ومقارنة ذلك بين يومين أو عدة أيام، فمثلاً انخفاض عدد الصفقات مقارنة بارتفاع الكميات على نطاق سعري معين سوف يعد مؤشراً سلبياً لانتقال السيولة من نطاق سعري إلى آخر، أي صعود السهم خلال المستقبل القريب، وذلك نظراً لأنها دلالة شبه مؤكدة على أنه عبارة عن عمليات ضغط أو دعم من كبار المتداولين نحو السهم في ذلك النطاق السعري، ولا تشكل توجهاً جماعياً لمجموعة كبيرة من المضاربين.

أنواع السيولة

السيولة هي إجمالي قيمة عمليات البيع والشراء، وعلى هذا الأساس من المفترض في تداولات سوق الأسهم ألا يكون هناك أنواع متعددة من السيولة، حيث إن كل عملية «شراء» تعني في الوقت نفسه عملية «بيع»، وكل بائع لا بد إن يقابله في نفس الوقت مشتر. وبالطبع لا يتوافق هذا التحليل مع طبيعة التداولات في سوق الأسهم حيث تتعدد أنواع السيولة في سوق الأسهم وأساليب حركة هذه السيولة الحقيقي منها والوهمي، إذن لنبدأ في تعريف أنواع السيولة وهي كالتالي:

- السيولة الداخلة: هي كل عمليات بيع أو شراء تنفذ من العروض.
- السيولة الخارجة: هي كل عمليات بيع أو شراء تنفذ من الطلبات.

يتضح من التعريف السابق أن ما يحدد نوعية السيولة هو المكان الذي تتم فيه العملية (العروض والطلبات) وليس نوع العملية نفسه (بيع أو شراء)، ويساعد هذا التقسيم في حالة أحسن استخدام واستخرجنا بياناته بدقة لتحديد لمن تميل القوة لعمليات «البيع» أو «الشراء».

أهمية تحديد أنواع السيولة

النطاق الأول لهذه الأهمية هو التحديد الفعلي الدقيق لمن الغلبة لقوى المشترين أو البائعين، يجدر التنبيه هنا إلى أن هذه الغلبة قد تكون حقيقية أو وهمية استناداً إلى تحليل تلك السيولة هل هي من مصدر واحد (صناع سوق يتحكمون) أو مصادر متعددة طبيعية (مضاربون متعددون) وذلك يتم من خلال مقارنة ارتفاع مستوى السيولة الداخلة مع ارتفاع معدل الصفقات المنفذة الداخلة أيضاً، حيث إن ارتفاع السيولة الداخلة دون وجود ارتفاع يعادله في أعداد الصفقات يشير بشكل واضح إلى عمليات تدوير غير طبيعية على السهم.

كذلك يمكن تفسير تعادل قوى السيولة الداخلة مع الخارجة أي عمليات البيع والشراء مع «ثبوت الأسعار ضمن نطاقات سعرية ضيقة» على أنه يشير في معظم الحالات إلى عمليات تدوير. في حين أن ارتفاع مستوى السيولة الداخلة (الشراء) مع ثبات سعر السهم يشير في حالات كثيرة إلى عمليات تصريف على السهم بمعنى شراء وهمي وبيع حقيقي على نفس النطاقات السعرية بمعنى آخر دعم السهم من أجل التصريف عليه ولذلك ترتفع السيولة الداخلة في هذه الحالة.

في حين أن ارتفاع مستوى السيولة الخارجة مع ثبات سعر السهم يشير إلى عمليات تجميع وهي بالعكس هنا أي عمليات شراء حقيقي وبيع وهمي، حيث إن البيع الوهمي هنا الهدف منه ضغط السهم من أجل القيام بعمليات تجميع في نطاقات سعرية غير مرتفعة.

ويمكن تحديد الكثير من جوانب تحليل السيولة بهذه الطريقة مع استحسان أن يكون لكل حالة تحليل خاص بناء على طبيعة التداولات في السوق والسهم، وبشكل عام يجب ألا يفسر كل ارتفاع للسيولة الداخلة أنه مؤشر إيجابي، بل على العكس من ذلك حيث إن كل عمليات الانهيارات السعرية تأتي دائماً بعد ارتفاع قوي في السيولة الداخلة على حسب السيولة الخارجة.

مخطط السيولة		السيولة الخارجة	السيولة الداخلة	نسبة التغير	المؤشر العام
خارج	داخل				
48 %	52 %	2,341,772,305	2,546,851,588	% 0.31	8,357.23

مراقبة السيولة الداخلة والخارجة على مستوى السوق

مخطط السيولة		القيمة	السهم
خارج	داخل		
47%	53 %	502,574,185	سائبك
51%	49%	355,725,050	معاين
56%	44 %	296,839,852	إلتواء
44%	56%	220,111,478	القتل البحري
44%	56 %	198,461,306	ثعلب
50%	50%	150,104,099	ثريد رايغ
50%	50 %	139,724,364	حلواني
57%	43%	112,629,150	سائب تكافل
34%	66 %	100,404,609	سلامة
44%	56%	95,772,742	مجموعة المحجل
50%	50 %	80,693,598	مجموعة السعودية
45%	55%	77,147,769	البيان إندرز
39%	61 %	76,757,966	الأهلي للتكافل
58%	42%	71,701,652	أسيج
52%	48 %	70,655,229	ملاك للتأمين
56%	44%	70,524,462	سافكي
42%	58 %	69,097,208	سافولا
48%	52%	68,210,762	السعودية الهندية
44%	56 %	64,938,718	المتقدمة
40%	60%	64,435,565	جبل غصن
57%	43 %	62,422,613	إعمار الضيعة الاقتصادية
3%	97%	60,471,548	المنطقة للتأمين
41%	59 %	58,401,554	بي سي إنج
36%	64%	57,090,186	العثير
60%	40 %	51,976,768	مصرف الراجحي

مراقبة السيولة الداخلة والخارجة على مستوى الشركات

الرمز	اسم السهم	الوقت	السعر	الحجم	العدد	التغير	نسبة التغير	الاتجاه	التاريخ
1211	معاذن	15:03:06	28.25	450	2	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
2350	كيان السعودية	15:03:05	23.00	50	1	0.00	0.00 %	=	30/07/2008
2010	سبارك	15:03:05	129.25	93	2	0.50	0.39 %	=	30/07/2008
4280	المملكة	15:03:05	8.75	200	1	0.00	0.00 %	=	30/07/2008
1150	الإنماء	15:03:05	16.50	225	1	-0.25	-1.52 %	▲	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:05	28.25	525	4	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:05	28.25	25	1	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
2010	سبارك	15:03:04	129.25	183	1	0.50	0.39 %	=	30/07/2008
4001	أسواق ع العثيم	15:03:04	58.00	4	1	-0.25	-0.43 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:04	28.25	527	3	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
2380	بنزو رابع	15:03:04	54.75	10	1	0.25	0.46 %	=	30/07/2008
7030	زين السعودية	15:03:03	23.00	50	1	0.00	0.00 %	▼	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:03	28.25	225	2	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:03	28.25	250	1	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
1150	الإنماء	15:03:02	16.25	150	1	-0.25	-1.52 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:02	28.25	25	1	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
4001	أسواق ع العثيم	15:03:02	58.00	15	1	-0.25	-0.43 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:02	28.25	250	1	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
2010	سبارك	15:03:02	129.25	147	1	0.50	0.39 %	=	30/07/2008
4240	الحكير	15:03:02	44.00	5,000	7	0.75	1.73 %	▲	30/07/2008
6001	حلواني اخوان	15:03:02	34.50	1	1	-0.25	-0.71 %	▼	30/07/2008
1210	بى سى أي	15:03:01	71.75	1	1	-2.75	-3.68 %	=	30/07/2008
4001	أسواق ع العثيم	15:03:01	58.00	1	1	-0.25	-0.43 %	=	30/07/2008
4240	الحكير	15:03:01	43.75	100	1	0.50	1.16 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:01	28.25	790	3	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
1211	معاذن	15:03:01	28.25	25	1	-0.50	-1.74 %	=	30/07/2008
1310	مجموعة المعجل	15:03:01	96.75	500	1	-0.25	-0.26 %	=	30/07/2008
1210	بى سى أي	15:03:01	71.75	14	2	-2.75	-3.68 %	=	30/07/2008
4100	مكة للأشياء	15:03:01	37.75	445	1	0.25	0.67 %	=	30/07/2008

مراقبة تدفق الصفقات على مستوى شركات السوق

الوقت	السعر	الكمية	التغيير	عدد	اتجاه
14:55:22	20.25	96	1.00	1	=
14:55:22	20.25	300	1.00	1	↓
14:55:22	20.50	500	1.00	1	↑
14:55:21	20.25	200	1.00	1	↓
14:55:21	20.50	3,000	1.00	1	↑
14:55:21	20.25	133	0.75	2	=
14:55:20	20.25	250	0.75	1	=
14:55:20	20.25	20	0.75	1	=
14:55:20	20.25	167	0.75	1	=
14:55:19	20.25	586	0.75	2	=
14:55:18	20.25	200	0.75	1	=
14:55:18	20.25	83	0.75	1	=
14:55:17	20.25	4,000	0.75	1	=
14:55:17	20.25	83	0.75	1	=
14:55:16	20.25	636	0.75	2	=
14:55:14	20.25	83	0.75	1	=

مراقبة تدفق الصفقات على مستوى شركة واحدة

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

مهارات التداول

لا يمكن إغفال أهمية اكتساب المهارات من خلال عمليات التداول الفعالية والتي تعطي للمتداول المتمرس من خلال تكرار نظرية « الخطاء والصواب » قدرة على الحكم على اتجاهات السوق السعرية في نتيجة مباشرة لمخزون التجارب الشخصية لعمليات التداول السابقة ، وهذه الخبرة قد لا تتقطع بشكل دائما مع عمليات التحليل الفني لا بل تتفوق عليها في كثير من الحالات في تحديد الاتجاهات الصحيحة للسوق ومن هنا تكمن أهمية اكتساب وتنمية المهارات في سوق الأسهم .

الباب الرابع

مهارات التداول

- ◀ الفصل الأول : كيف تصبح مضارباً محترفاً ؟
- ◀ الفصل الثاني : أنواع الشركات في عمليات التداول
- ◀ الفصل الثالث : أنواع المتداولين في أسواق المال
- ◀ الفصل الرابع : كيف تقرأ القوائم المالية ؟
- ◀ الفصل الخامس : كيف تقرأ الرسوم البيانية ”الشارت“ ؟
- ◀ الفصل السادس : تأثير العوامل النفسية والخارجية ؟

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

الفصل الأول

كيف تصبح مضارباً محترفاً ؟

لن تخرج حركة سوق الأسهم عن ثلاثة اتجاهات (صعود، تذبذب، هبوط)، وهناك العديد من الاحتمالات المستقبلية لهذه الاتجاهات وهي **احتمال عال، احتمال متوسط، احتمال ضعيف**، إن التوقيت الصحيح لعملية البيع أو الشراء عن طريق إجابة القفز السريع بين القمم والقيعان في أثناء عمليات البيع والشراء هي الأساس لأي نجاح في عمليات مضاربة في سوق الأسهم، وتراكم عامل الخبرة ورصيد المعلومات عن طبيعة التداولات بعيد عن سيطرة العوامل النفسية والتأثيرات الخارجية، والتزامك **باستراتيجيات محددة مسبقاً** هو الذخيرة الحية لإكسابك مهارات التداول في سوق الأسهم.

لا تتوقع أن تنطبق **جميع احتمالاتك مع واقع السوق** لأن ذلك مستحيل، ولكن حاول بقدر الإمكان تنمية تلك المهارات لديك لترفع مستوى قدرتك على إجابة تحديد تلك الاحتمالات، عليك أن تبدأ عملية الاستثمار بتحليل ذاتي لكي تطابق مزاياك و صفاتك الشخصية مع أسلوب الاستثمار المناسب لك، ومنها هل أنت مجازف أو متحفظ ؟ هل أنت مستثمر ناشط أم سلبي ؟ إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة **ترسم أهدافك الاستثمارية ودرجة المخاطرة لديك**، قبل دخولك في السوق يجب أن تكون واعياً « بكونك تواجه تهديداً » قد يعصف بأموالك وأن أخطائك قد تتكرر لأنك أساساً لا تعرف كيف تستفيد من تلك الأخطاء، لذلك تذكر دائماً أن استراتيجيات المضاربة هي طريقك للنجاح وتلخص في ٢٨ استراتيجية مهمة هي:

(١) اعرف نفسك ؟

هل أنت مضارب أو مستثمر ؟ ما خططك للشراء والبيع ؟ هل تتخذ قراراتك بشكل سريع أو أنت متردد ؟ هل تعمل بشكل عشوائي أو لديك طريقة لتقييم أدائك والاستفادة من أخطائك من أجل رفع مستوى أدائك في السوق ؟ هل تؤثر فيك المعلومات والأخبار ؟ هل تتأثر بالمتداولين قربك في صالات التداول أو الأصدقاء ؟ هل تعرف وتحدد أهدافك واستراتيجيات عملك في سوق الأسهم أم أنك بلا أهداف أو استراتيجيات وتقوم بسلسلة من عمليات البيع والشراء العشوائية،

الإجابات عن هذه الأسئلة تحدد اتجاهك وتزيد من توازنك وتمنع عنك التخبطات و التنقل بين الأسهم دون دراية كافية. وأيضاً المضاربون يختلفون في المدد الزمنية لهم حسب خططهم وحسب أحوال السوق معهم ، فمنهم من يكون مضارباً يومياً وأسبوعياً وشهرياً ومنهم من يضارب على أسهم ثقيلة وأسهم خفيفة، إن عدم وضوح الرؤية بالنسبة إليك سوف يكون أكبر خطر يواجه استثمارك في سوق الأسهم .

(٢) بيئة عملك في الأسهم

جهاز حاسب آلي جيد الأداء و حزمة من البرامج تتيح لك سرعة استقبال المعلومات وإدارتها بشكل جيد وفوري من خلال اتصال سريع بالإنترنت، كذلك تأمين بيئة مناسبة مريحة تتيح لك التركيز أثناء متابعة الأوامر وتنفيذها واتخاذ القرارات، لا تستهن بأهمية هذه البيئة والإمكانات في صحة اتخاذك قراراتك وتميزك عن باقي المتداولين.

(٣) لا ترتبط عاطفياً بالسهام

عندما تصل قيمة السهم إلى السعر الذي تعتقد أنه أصبح غالباً ولم يعد هناك إقبال على شرائه، و أصبح هناك تناقص في حجم الكميات والصفقات والسيولة المتداولة من السهم، عليك أن تبقي تركيزك على أداء السوق بشكل عام أيضاً فقد يحدث تغير مفاجئ في مؤشر السوق، بينما سهمك لم يصل إلى نقطة البيع بعد، وبالتالي تنخفض قيمة سهمك في السوق قبل أن يصل إلى الهدف المنطقي المحدد له، وبغض النظر عن أي متداول أنت في سوق الأسهم مستثمر جديد أو متمرس يجب عليك أن تقوم باختيار نظام شخصي معين، وتحافظ على استمراريته والالتزام به، واعلم أنك سوف تتكبد الخسائر بشكل مستمر إذا تمسكت بالسهم المتهاوي سعرياً وأنت تردد شعار « لا للبيع بخسارة » على اعتقاد أن سعر السهم يمكن أن يعاود الارتفاع بمعنى ألا تكون مرتبطاً بشكل عاطفي مع اختياراتك الاستثمارية بل استخدم الأسلوب العقلي و المنطقي للبحث عن أفضل الخيارات في تداول الأسهم واقتنائها، حاول أن تكون في رحلة انتقال مستمرة في البحث عن الفرص، لا تقم بالتداول على أساس الأمل والخوف، بل لا بد دائماً أن يكون هناك سبب مقنع وقوي لأي عملية شراء أو بيع تقوم بها.

٤) التركيز الزائد على السوق

العمل من خلال سوق الأسهم يسبب ضغوطاً على بعض المتداولين من حيث رغبتهم المستمرة النهمة في تنفيذ عمليات شراء أو بيع، تذكر دائماً أن سوق الأسهم لن تنتهي وأن الفرص دائمة ومتجددة، لذلك يجب الابتعاد عن هذه الضغوط التي قد تؤدي إلى الأخطاء في اتخاذ القرارات، وأن تحرص على أن يكون قرار الشراء أو البيع نابعاً من قناعة كاملة وليس نتيجة عمليات ضغوط سوف يكون ذلك عاملاً أساسياً في نجاح هذا القرار.

٥) اشتر وبع بشكل وهمي

إن كنت مبتدئاً أو أردت أن ترفع مستوى الأداء في التداولات يمكنك ذلك من خلال القيام بتدريبات وهمية على التداولات من خلال تخيل أنك تملك مبلغاً من المال وقم بعمليات شراء وبيع وهمية، مع تحديد سقف الأسعار التي تشتري وتبيع بها، وبعد ذلك قم بتقييم التجربة وحدد جوانب النقص لديك على مستوى توقيت الشراء والبيع من خلال الأرباح أو الخسائر الوهمية التي سوف تحققها، هذه الطريقة سوف تعطيك صورة واضحة عن مستوى أدائك بشكل كامل وسوف تساعد على رفع مستوى ذلك الأداء لديك وضبطه، بعضهم يقول إن سعر السهم يرتفع بعد أن يبيع، وبعضهم الآخر يقول إن سعر السهم ينخفض بعد أن يقوم بالشراء بشكل مباشر، سلسلة من التدريبات الوهمية سوف تساعدك على تحديد جوانب النقص وإعادة تصحيحه وبخاصة التوقيت المناسب للشراء والبيع.

٦) ضع أهدافاً لأرباحك

حدد مسبقاً سعراً مستهدفاً للبيع فإذا وصل سهمك إلى هذا المستوى يجب أن تعيد التقييم (مرحلة اتخاذ القرار)، ومراجعة شركات شبيهة لمعرفة ما إذا كانت تباع بالمستوى نفسه أو أعلى، لا تطمح في بيع السهم عند أعلى سعر له فأنت لم تشتريه عند أقل سعر له وبالتالي لا تتوقع أنك ستبيعه بأعلى سعر، تذكر أنه لا يمكن أن يكون موقفك صحيحاً في جميع الأوقات، ولذلك فإن بيع السهم الخاسر في الغالب أصعب من بيع السهم الربح فإذا اشترت سهماً بناءً على توقعات معينة ولكن الشركة لم تحقق توقعاتك حينئذ يجب عليك أن تقوم بتغطية عينيك وإغلاق عواطفك لتقوم بالبيع بشكل فوري فقد كان أساس قرارك غير سليم.

(٧) التنوع

لا تضع كل بيضك في سلة واحدة مبدأ اقتصادي صحيح ولكن المبالغة في عملية التنوع تزيد صعوبة إدارة استثماراتك وسيولتك في السوق، وترفع مقدار المعلومات التي يتطلب منك الحصول عليها والتدقيق فيها لإدارة تلك السيولة عندما يكون لديك معرفة واطلاع على البيانات لسهم معين وتوقع لنتائجه خلال الفترات القادمة ولديك إدراك لطبيعة تداولات ذلك السهم اليومية من حيث الكميات والسيولة والصفقات والنطاقات السعرية للتذبذبات لذلك السهم، كل ذلك سوف يعطي لك الأفضلية في مضاربة محترفة بعكس أن تتداول في سهم تجهل كل شيء عنه، عملية انتقاء الأسهم تؤثر في تحقيق الأرباح وتتطلب دراسة تحليلية وافية للوضع المتوقع للشركات، حيث يجب تتبع طبيعة تداولاتها ونتائجه عبر فترات زمنية، لا تتقيد بسهم معين أو قطاع معين بل احرص على أن تسبح مع تيار السيولة أينما ذهب.

(٨) مقياس الافتتاح والإغلاق

راقب سهمك جيداً في الدقائق الأولى من الافتتاح وما قبل الإغلاق، وحاول أن تقرأ أي تغيير على وتيرة التداولات العادية خلال هذه الدقائق، أهمية هذه الدقائق أنها هي الأكثر سهولة في رصد حركة كبار المضاربين والمحافظ الاستثمارية (لأن قراراتهم ليست عفوية)، من خلال هذه الدقائق تستطيع أن تعيد تقييم قرار بقائك أو مغادرة السهم من خلال الرسائل التي يحرص كبار المضاربين على إعطائها لك خلال تلك الدقائق وقدرتك على تحليلها والتعامل معها.

(٩) ركوب موجة الأخبار والشائعات

أي قدرتك على الاستفادة من سيل الأخبار والشائعات والمؤثرات الخارجية على السوق من أجل خدمة استراتيجيتك وأسلوبك في المضاربة، المثل يقول اشتر على الإشاعة وبع على الخبر بمعنى أنه عليك الاستفادة من الإشاعة والخبر، يجب عليك أن تعرف الفرق بين التأثير الدائم والمؤقت والمدى الزمني لخبر ما على الشركة أو السوق وأن تحرص على الاستفادة من ذلك حيث إن هذا هو طريقك لتحقيق أرباح غير تقليدية خلال أوقات قصيرة غير عادية.

١٠) كن أسرع من السوق

في حالة اكتشافك خطأ منك في عملية شراء سهم ما، اعتقدت بارتفاع سعره خلال فترة معينة فلا تتردد في عملية البيع السريعة حتى مع خسارة جزئية، وذلك استناد إلى أن المعطيات التي على أساسها تمت عملية الدخول إلى السهم خطأ وقد يكون له تأثير سلبي أكبر في حالة الانتظار لمحاولة التعويض، حيث إن الانتظار هو عدو المضارب الأول والأخطر.

١١) توقيت الخروج والدخول

من أكبر الأخطاء الفادحة أن تركب السيارة وهي تسير بسرعة، كذلك أن تشتري سهما وهو في قمة رحلة الصعود، لذلك احرص على أن تكون أول المشتريين والبائعين، إن من أهم عوامل الخسارة بالنسبة إلى الكثير من المضاربين عملية محاولة اللحاق بسهم في طور الارتفاع السعري لأننا قد ندخل في السهم في مرحلة التصريف حيث لن نستطيع الخروج من دائرته بسهولة ودون خسارة، لذلك إذا لم تستطع أن تشتري السهم في البداية وكان قد ارتفع فلا تدخل لأن مؤشر الخطر يرتفع مع كل ارتفاع في سعر السهم.

١٢) الشراء والبيع بشكل تدريجي

إن عملية شراء كامل السيولة في سهم ما تعني بشكل فوري فقد أنك مرونة خيارات أخرى قد تكون مساعدة على تخفيض نسبة الخطأ لديك، سوف تكون عملية الشراء على ثلاث دفعات في ثلاثة نطاقات سعرية خط أمان لك في حالة حدوث أي انهيار سعري للسهم في أثناء الصعود وسوف تعطي لك الأفضلية على باقي المتداولين للخروج من السهم دون أي خسائر وحتى بأرباح في كثير من الحالات.

أما عمليات البيع بشكل تدريجي فهي تساعدك على تخفيض تكلفة المتبقي لديك من الأسهم في حالة هبوط السعر بمعنى أن بيع الجزء الأول يساعدك على جني جزئي لأرباحك في الأسهم المتبقية لديك، وبالتالي إعطاؤك خط أمان وتميزاً على المتداولين الآخرين الذين اشتروا معك في النطاق السعري نفسه أو بمعنى آخر أنك تستطيع أن تبيع الكمية المتبقية تحت سعر النطاق السعري الذي اشتريت به وتظل تحقق أرباحاً في الوقت نفسه، لذلك ينصح بعمليات بيع جريئة في رحلة الصعود

ترتبط بنسبة ارتفاع السهم وذلك من خلال بيع ٢٠ إلى ٢٠٪ من كمية الأسهم التي اشتريتها بعد أن يرتفع السهم ١٥٪ إلى ٢٠٪ من نقطة الاختراق.

١٣) طبيعة الفروق بين الأسهم

تذكر دائماً أن لكل سهم أو قطاع سلوكاً يختلف عن الآخر، سواء على صعيد السيولة، أو الصفقات أو الكميات، أو التذبذبات والنطاقات السعرية، لذلك يجب الحرص على ألا يتم التعامل مع جميع الشركات والقطاعات بالمعيار والأسلوب نفسيهما، إن قدرتك على الإلمام بالكثير من هذه الفروق وسلوك كل سهم سوف تكون عاملاً حاسماً آخر لمزيد من المضاربات المحترفة في تداولات سوق الأسهم.

١٤) تحرك مع الأسعار

تتحرك أسعار الأسهم تبعاً لضغوط البيع والشراء في أثناء التداولات، لذلك احرص بشكل كامل على أن تتحرك مع هذه الأسعار بشكل متواز صعوداً وهبوطاً، إن من أكبر المخاطر التي تواجه محاولاتك الوقوف ضد تلك الأسعار وبالتالي ضد السوق، عليك التذكر دائماً أن السوق هي الأقوى، وأنك لا تستطيع أن تسير عكس تيارها القوي وحركة الأسعار فيها، في حالات كثيرة قد تضطر إلى مجازاة حركة الأسعار دون فهم لمنطقية تلك الحركة وذلك شيء طبيعي، لأنه في كثير من الحالات قد تخرج لك أسباب عمليات ضغط سعرية على شركة ما بعد أن ينتهي هذا الضغط ويؤدي إلى هبوط السهم، إن استجابتك لأول بوادر عمليات الضغط سوف تساهم في خروجك في بداية عملية الانخفاض السعري بأقل قدر من الخسائر، ولكن بقاءك حتى تستوعب أسباب هذا الضغط قد يؤدي بك إلى الهبوط مع السهم إلى أدنى مستوياته السعرية، اتبع اتجاه السوق بعد أن تلاحظه، حيث إن اتجاه الأسعار في السوق يأتي بمقاسات متعددة (طويلة الأجل، متوسطة، وقصيرة الأجل) حدد المدة الزمنية التي تتداول فيها، دع تحليل الفترة الزمنية الطويلة يحدد الاتجاه والفترة الزمنية القصيرة لضبط عملية التداول.

١٥) كن يقظاً

في عمليات المضاربة لا يوجد بديل عن المراقبة المستمرة لجميع التطورات على التداولات في السوق بشكل كامل وفي جميع القطاعات والشركات، إن انهيار شركة سعرياً قد يكون إشارة مبكرة

إلى انهيار قادم على السوق، لذلك احرص على أن تكون مراقبتك المستمرة للسوق تغطي جميع التغيرات التي تساعدك على اتخاذ قراراتك بشكل سريع وفعال، عندما تساورك الشكوك اخرج من السوق ولا تدخلها إلا عندما تكون متأكداً، لا تعاند السوق ولا تقف ضد اتجاهاتها، لا تفرط في عمليات التداول، استخدم دائماً مبدأ إيقاف الخسارة، قل دائماً من سيولتك التي تتداولها بعد وقوعك في خسارة، تداول فقط في الشركات النشطة التي تتمتع بسيولة عالية، لا تتعجل الفرص انتظر الوقت المناسب والفرصة المواتية، تعلم كيف تكييف نفسك على الاستجابة الفورية للتغيرات الأساسية لأوضاع السوق.

١٦) معدل المخاطرة

المخاطرة هي جهل المتداول بما يفعله، يجب عليك أن تضع معياراً معيناً لمستوى المخاطرة الذي سوف تدخل به وتستطيع أن تتحملة في المضاربات، وأن تحرص بشكل كامل على أن ينخفض معدل تلك المخاطرة بالنسبة إليك عندما يرتفع مستوى تلك الخطورة في تداولات السوق والعكس صحيح.

إذا عرفت كيف تقيم الأسهم فعندئذ سوف تكون في الطريق الصحيح، يظن كثيرون أن المخاطرة أو المجازفة هي في مدى تذبذب قيمة الأسهم و نتيجة لذلك يضاربون في أسهم راكدة مية تبدو لهم قليلة المخاطرة بينما هي الخطر الأكبر، وآخرون يظنون أن الأمان هو في التنوع ليكون هذا التنوع غير المدروس أساساً للمخاطر القادمة، كذلك عليك إدراك أن الانتظار وردة الفعل البطيئة هي الخطر، ومن المهم تحديد السيولة التي تستطيع المخاطرة بها أي الخسارة من رأس المال.

١٧) الانخداع بالعروض والطلبات

ما لم تنفذ تلك العروض والطلبات فهي لا تدل على شيء حقيقي، وقد تكون مجرد محاولة لتوصيل رسالة مضللة لك، لذلك احرص على التعامل مع هذه الرسالة بشكل جيد، قارن دائماً بين معدل العروض والطلبات والكميات المتراكمة على كل نطاق سعري وعدد الطالبيين والعارضين، والمعدلات لعمليات التنفيذ الفعلية مقارنة بهم، إن ثبات سعر السهم بين نطاق طلبات وعروض ضيق مع ارتفاع مستوى الكميات سوف يكون إشارة واضحة إلى أسلوب من أنواع التدوير، عليك

الاستفادة منه والحرص على عدم التعلق به دوماً، لعل من أكثر الإشارات التي تنبهك إلى حركة السهم القادمة هي القدرة على تحديد ميزان القوة لمصلحة من العروض أو الطلبات (السيولة الداخلة والخارجة من السهم) أو بمعنى آخر تحديد لمن الغلبة للمشتريين أو البائعين.

١٨) لا تنتظر الصعود أو الهبوط

إن القدرة على الاستغلال الأمثل للتذبذبات في حالة ثبات السوق هي المنبع الأكبر لمعظم أرباح عمليات المضاربة في سوق الأسهم، وهي الأكثر استمرارية والأكثر ضماناً وأماناً من ركوب موجة حركة صعود مفاجئة بشكل متأخر، أو دخول غير مناسب في موجة هبوط سريعة.

١٩) استغلال السيولة المتاحة لك

لنفترض أن لديك ١٠٠٠ ريال وأمامك شركتان سعر سهم الأولى ٥٠ ريالاً، وسعر سهم الأخرى ريال واحد، فأى منهما سوف يكون الخيار الأكثر تحقيقاً للأرباح في عمليات المضاربة؟ سيولتك المتاحة سوف تؤمن لك ٢٠ سهماً في الشركة الأولى بينما يرتفع ذلك إلى ١٠٠٠ سهم في الثانية، في حالة ارتفاع كل منهما ربع قيمة السهم فإن أرباحك في الشركة الأولى سوف تكون خمسة ريالات فقط، بينما سوف تربح من الشركة الثانية ٢٥٠ ريالاً، فكلما كان سعر السهم قليلاً كثرت الكمية التي سوف تستحوذ عليها، وكلما زادت تلك الكمية من الأسهم ارتفع معدل الأرباح عليه، ولعل ذلك يفسر الإقبال على الشركات الصغيرة.

٢٠) تعديل الأسعار

في حالة هبوط الأسعار دون سعر تكلفة الشراء يكون لديك خياران الأول البيع بخسارة وبشكل فوري والآخر تخفيض سعر تكلفة إجمالي الكمية التي تملك من الأسهم من خلال عمليات مضاربة سريعة على السهم في النطاقات السعرية التي هبط إليها، حتى تستطيع تخفيض تكلفة إجمالي الكمية التي تملكها من الأسهم إلى السعر بعد عملية الهبوط، وذلك للخروج من السهم دون خسارة، وهي مهمة ليست سهلة وتحتاج إلى أن تكون معك دائماً سيولة احتياطية.

٢١) الاستفادة من تجاربك

وثق عمليات البيع والشراء لديك في سوق الأسهم، حاول الاستفادة من تجاربك وتعلم من أخطائك، وحدد مركز القوة لديك ومواطن الضعف، بعضهم لديه مشكلة في توقيت الدخول والآخر في توقيت الخروج من السهم وآخرون في تحديد السهم المناسب، إذا قمت ببيع سهم خاسر يجب عليك دراسة سبب عدم أداء السهم بناء على ما كنت تتوقعه، ثم ضع ملاحظات الدراسة في خطتك الاستثمارية المستقبلية، وهذه الملاحظة ستساعدك على تفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء في المستقبل.

٢٢) توزيع المخاطر

أي تكوين محفظة متوازنة بتقسيم المخاطرة، أي السيولة إلى ثلاثة أجزاء حسب التالي:
الأول: ويكون في أسهم استثمارية طويلة المدى ذات عوائد.
الثاني: ويكون للقيام بعمليات مضاربة مختلفة.
الثالث: سيولة جاهزة في المحافظة لمواجهة أي حالة هبوط لعمليات تعديل الأسعار.

تقسيم السيولة لا يتم بشكل متساو، بل حسب الأهداف المرسومة للمحفظة بمعنى أن تكون ذات مخاطرة وتوقع أرباحاً عالية، أو ذات مخاطرة وأرباحاً متوسطة، أو ذات نمو وأرباح ومخاطرة محدودة، ويمكن تحديد كل ذلك من خلال تحديد نسبة السيولة التي سوف تستخدم في كل جزء من الاستثمار من أصل مبلغ المحفظة، ويتم اتخاذ هذا القرار المهم بناءً على التوقعات لاتجاه سوق الأسهم، إن كانت السوق سترتفع في الفترة القادمة فإنه يترتب عليه التوجه إلى رفع نسبة الاستثمار في الأسهم إلى حد أقصى، والعكس صحيح أي أنه في حال التوقعات بهبوط السوق فإنه يتوجه إلى تحويل جزء من استثماراته إلى سيولة نقدية لتجنب الوقوع في الخسارة وفي الغالب لا يتم تحويل جميع الأصول إلى سيولة نقدية، إذ يعد ذلك من المخالف لأساسيات الاستثمار، حيث إن عودة ارتفاع السوق المفاجئة ستفوت فرصة كبيرة لارتفاع المحفظة، لكن المعتاد هو خفض نسبة الأسهم إلى مستوى يتناسب مع النسبة المتوقعة لانخفاض السوق.

٢٣) توقيت الشراء والبيع

من أهم العمليات الأساسية التي يبني عليها مدى نجاحك أو فشلك تحديد الوقت المناسب للشراء وتؤثر هذه العملية في تحقيق الأرباح، حيث إن المستثمر طويل المدى لا يهتم بالنسبة إليه إذا اشترى السهم بـ ١٠٠ ريال أو ١٠١ ريال ما دام سعر السهم في آخر السنة سوف يكون ١٢٠ ريالاً مثلاً، أما بالنسبة إلى المضاربين الذين تنصب جميع قراراتهم الاستثمارية على هذه الخطوة فقط، حيث يلاحظ امتلاكهم للأسهم لفترات قصيرة، وهنا يكون تغير الأسعار اليومي أقل بكثير من التغيرات على مدى أطول فإن فرق الريال سوف يصبح أمراً غير مقبول.

٢٤) قياس الأداء

أي بمعنى أن تستطيع أن تضع معياراً لتحديد مدى جودة الأداء في إدارة الاستثمار في تداولات السوق، مثال ذلك أنه لو حقق مستثمر ما في السوق السعودية عائداً نسبته ٤٥٪ خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٢، فأدائه للوهلة الأولى يعد ممتازاً، إلا أن هذا الرأي يعد متسرعاً إذا عرفنا أن مؤشر سوق الأسهم الذي يعد هنا مقياس الأداء قد حقق ارتفاعاً بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة ذاتها، ما يعني أن أداء هذا المستثمر كان سيئاً لأنه أقل من أداء السوق بنسبة ١٥٪ والعكس صحيح أيضاً، فلو أن مستثمراً تعرض لخسارة نسبتها ١٠٪ في إحدى السنوات فهذا لا يعني أن أداءه كان سيئاً، فإذا كانت السوق انخفضت بنسبة أكبر ٢٠٪ مثلاً فهذا يعني أن هذا المستثمر استطاع تقليص الخسائر، أما المقياس الآخر الذي يجب قياس الأداء به، فهو مقارنة أداء المحفظة التي يديرها بأداء الصناديق الأخرى المنافسة التي تعمل في النشاط ذاته.

٢٥) تحليل ربحية السهم

يهتم المستثمر بربحية السهم على أساس أن النمو في تلك الربحية عادة ما تصحبه زيادة فيما يحصل عليه حامل السهم من توزيعات وارتفاع لقيمة السهم السوقية، غير أن على المستثمر أن يفرق بين نوعين من النمو، نمو الأرباح الذي يصحب الدورات الاقتصادية، وهو نمو طارئ في ربحية الشركة، أي ينشأ بعد خروج الاقتصاد من حالة الكساد وعادة يستمر لسنوات قليلة، وهناك النمو الدائم للأرباح الذي يمثل اتجاهاً مستمراً لعدد من السنوات ويتوقع أن يدوم في المستقبل

ويجب على المستثمر أن يكون قادراً على التمييز بين هذين النوعين من النمو ذلك لأن النمو الدائم هو الأساس، أما النمو الدوري فلن يلبث أن يزول بدخول الاقتصاد في دورة كساد أخرى.

٢٦) قدرتك على قراءة مؤشرات السوق

هل تراقب شركتك وسهمك فقط؟ هل المؤشر العام للسوق هو دليلك، أم أن حركة السيولة بين القطاعات هي مرشدك أو أن معدل التوازن بين الصفقات والكميات مؤشر مهم لتحديد حركاتك القادمة؟ كل تلك العناصر وأكثر تتحرك في السوق بطريقة مشابهة لحركة كيان بشري يسير أحياناً بشكل يمكن أن يقاس ويتوقع سلوكه بشكل سهل، ولكن في أحيان كثيرة يسير بدون منطلق ويعطي إشارات متناقضة في عدة اتجاهات، إن قدرتك على قراءة مؤشرات السوق، والاستفادة من جميع عناصر التداول سوف تجعل لك الأسبقية لتحديد حركة السوق القادمة، وتصنع منك مضارباً محترفاً ولعل العامل الأهم هنا أنك يجب أن تتغير مع معطيات السوق ولا تحكم على تداولات فترة استناد إلى معطيات فترة أخرى، إن القدرة على التغير مع منطلق السوق والابتعاد عن منطلقك الشخصي هي صمام الأمان في القدرة على التناغم مع تداولات السوق وعناصرها، هناك عدة أمور عامة يجب مراقبتها ما دمت في السوق، ومنها (السيولة، كمية الأسهم المنفذة، حركة الشركات القيادية، عدد الشركات المرتفعة والمنخفضة، وصول المؤشر إلى مستوى جديد... إلخ) إن التوقيت الصحيح لعملية البيع أو الشراء عن طريق معرفة توقيت قمة السوق أو قاعها يشكل ٥٠٪ من عمليات البيع والشراء الناجحة والمربحة أما الـ ٥٠٪ المتبقية من توقيت الشراء أو البيع فتعتمد عليك أنت شخصياً وعلى جهدك ومثابرتك وسعيك للحصول على المعلومات التي تفيدك وعلى مدى صبرك والتزامك الشديد بعملية التوقيت المناسب بعيداً عن سيطرة العوامل النفسية على اتخاذ قراراتك والتزامك باستراتيجية واضحة لخوض معركة السوق.

٢٧) مرحلة اتخاذ القرار

هذه المرحلة تعد أهم مرحلة لأنها ستكون حصيلة ما توصلت إليه من نتائج مبنية على نظرتك وحكمك على السوق عامة وللسهم الذي تخطط لشرائه أو لبيعه، فإما أن تكون قد حققت الهدف أو فشلت في تحقيقه، أو يكون النجاح أو الفشل نسبياً ولا يرتقي إلى الهدف الأساسي المخطط له، **كن القائد دائماً** بمعنى آخر إذا ارتفع سهمك كثيراً فلا تنجر خلفه أبداً لأنه قد يتراجع فتتعلق

بسعر عال وبعبارة أخرى لا تبدأ من حيث انتهى الآخرون، ليس شرطاً أن تدخل السوق كل يوم، وخصوصاً إذا كان مسار السوق غير واضح يجب أن يكون عملك منظماً ومدروساً، ولتكن لك خطة محكمة، وعليك تحديثها بعد كل عملية.

٢٨) الانتقال بشكل عشوائي

إن الانتقال في سلسلة من عمليات الشراء والبيع العشوائية دون أي دراسة أو تحليل سوف يشكل، عاجلاً أو آجلاً، خطراً سوف يصيب استثمارك في سوق الأسهم، إن عمليات تنقل مكثفة غير مدروسة تعني بشكل مباشر ارتفاع نسبة الاخطاء وبالتالي خطر تلك النوعيات من المضاربة العشوائية.

الفصل الثاني

كيف تقرأ القوائم المالية *

من المتطلبات النظامية وفقاً لنظام الشركات السعودي أن توفر الشركات المساهمة المعلومات المالية الكافية التي تعبر عن نتائج أعمال الشركة بصفة دورية وعادة بشكل سنوي (مدققة من قبل محاسب قانوني)، أو نصف سنة أو ربع سنة (مراجعة من قبل محاسب قانوني)، وهذه المعلومات تساعد المستثمر الحالي والمرتب على تقييم أداء الشركة المالي. وتتكون القوائم المالية من التالي:

- ١- تقرير مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة وتقرير مجلس المديرين في حالة الشركات ذات المسؤولية المحدودة، أي أن هذا التقرير يختلف في المسمى وفقاً للكيان القانوني للشركة.
- ٢- تقرير مراجع الحسابات أو المحاسب القانوني، الذي يكون عدة أنواع نتطرق لها في فقرة خاصة.
- ٣- قائمة المركز المالي أو ما يعرف ببيان الموجودات والالتزامات.
- ٤- قائمة الدخل أو ما يعرف بالأرباح أو الخسائر.
- ٥- قائمة التدفقات النقدية.
- ٦- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والمعتبرة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم.

جميع النقاط المذكورة أعلاه هي مكونات القوائم المالية، وسنتطرق ببعض التفصيل لكل بند على حدة، ولكن يبقى التساؤل: لماذا علينا أن نقرأ القوائم المالية؟ وما أهمية الاطلاع على ما تحويه من بيانات ومعلومات؟

ويمكن القول إن الإجابة عن هذا التساؤل تتركز في أن المعلومات المالية تساعد مساهمي الشركة (سواءً مساهم حالي أو مستثمر مرتقب) على تقييم أداء الشركة ومجلس إدارتها خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم فهذه المعلومات المالية يمكن من خلالها محاسبة أو مساءلة القائمين على إدارة الشركة والحكم على قدرتهم على الارتقاء بمستوى أداء الشركة، وتحسين قدرتها في مواجهة منافسيها.

* مكتب الدكتور ياسين أبو الخير للاستشارات المالية .

كما أن المعلومات المالية تساعد مساهمي الشركة على التنبؤ بحجم الأرباح التي يمكن للشركة أن تحققها في المستقبل، وكذلك قيمة التوزيعات النقدية المتوقعة من هذه الأرباح على مساهمي الشركة، بمعنى أن المساهم في الشركة يكون في حاجة لقراءة القوائم المالية الصادرة عن الشركة لكي يحدد موقفه من الاستمرار في ملكية أسهم هذه الشركة أو بيعها، وذلك عن طريق مقارنة أرباح الشركة الحالية بالسنوات الماضية، الأمر الذي يوضح به اتجاه الأرباح سواءً بالزيادة أو النقصان في المستقبل.

وتفصيل مكونات القوائم المالية يكون كالتالي:

١- تقرير مجلس الإدارة: عبارة عن تقرير يتم إعداده من قبل مجلس إدارة الشركة، يوضح فيه الإنجازات التي تمت خلال الفترة المالية التي تمثلها القوائم المالية وكذلك التوسعة المستقبلية التي تخطط لها الشركة. وهذا التقرير ليس له صيغة ثابتة ولا نموذج محدد، فهو يعتمد بشكل رئيس على معده وما رغب في إبرازه والتركيز عليه في هذا التقرير، فقد يكون قطاعياً (أي تقرير مفصل عن كل قطاع في الشركة) من أجل إظهار النمو في كل قطاع على حدة، أو قد يكون شاملاً لجميع أنشطة الشركة، أو لكل نشاط على حدة.

٢- تقرير مراجع الحسابات: هو عبارة عن تقرير يوجه إلى السادة مساهمي الشركة، موضحاً فيه أن مراجع الحسابات قام بمراجعة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة ومن مسؤوليتها، وأن المراجعة كانت على أساس العينة، وأنه تكونت لديه قناعة معقولة تمكنه من إبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية من ناحية العرض والإفصاح وفقاً لنظام الشركة الأساسي ونظام الشركات السعودي والمعايير الحسابية المتعارف عليها.

مع ملاحظة أن العدالة هنا نسبية، لأن المراجعة ليست شاملة بل هي على أساس العينة، وقد تذكر فترة مستقلة في تقرير مراجع الحسابات توضح جزئية معينة يكون المراجع متحفظاً عليها مثل (عدم حضوره جرد مخزون آخر المدة، أو أن القوائم المالية المقارنة للسنة السابقة تمت مراجعتها من قبل مراجع حسابات آخر، أو أن الشركة تتبع أساساً محاسبياً خاصاً..... إلخ) وأنواع التقارير وتفاصيلها متعددة فمن الممكن أن يكون التقرير متحفظاً أو يكون تقريراً خاصاً، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو تقرير مراجع الحسابات العادي الذي يعرف بين المختصين بالتقرير النظيف، أو التقرير غير المتحفظ.

والسؤال الذي قد يثار هنا هو: ما فائدة هذا التقرير للمساهمين ملاك الشركة أو للمستثمرين ممن قد يرغبون في الاستثمار بشراء أسهم هذه الشركة أو الموردين والدائنين لهذه الشركة، والإجابة عن هذا التساؤل تكمن في الإيضاح التالي:

مراجع الحسابات هو شخصية محايدة ومستقلة عن إدارة الشركة، الأمر الذي يضيف الثقة بالتقرير، فإذا كان التقرير غير متحفظ فإنه يعطي مؤشراً على أن القوائم المالية المعدة من قبل الشركة متبعة المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وأنها وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.

أما إذا كان التقرير متحفظاً فعلياً هنا أن ننظر إلى فقرة التحفظ ونعرف سبب هذا التحفظ ومدى تأثيره في نتائج القوائم المالية.

٢- قائمة المركز المالي: أول قائمة في القوائم المالية هي قائمة المركز المالي، أو ما يعرف ببيان الالتزامات والموجودات، وهي عبارة عن قائمة سنوضح بها موجودات الشركة أو أصولها في الأجلين القصير والطويل، ثم التزامات الشركة كذلك في الأجلين القصير والطويل، ثم حقوق الملكية التي تمثل التزامات الشركة لصالح المساهمين.

وقائمة المركز المالي تكون في تاريخ معين (كما في) أي أنها تمثل موجودات الشركة والتزاماتها في ذلك اليوم.

٤- قائمة الدخل: هي ثاني قائمة ضمن القوائم المالية، وهي عبارة عن بيان في شكل قائمة سأوضح به إيرادات الشركة التشغيلية أو الاستثنائية، أو إيرادات الاستثمار، وكذلك مصاريف الشركة من أجل تحديد نتيجة الفترة المالية من ربح أو خسارة، وهي تكون عن فترة مالية منتهية في تاريخ معين (عن الفترة المنتهية في) مع ملاحظة ارتباط قائمة الدخل بقائمة المركز المالي، وذلك أن النتيجة النهائية في قائمة الدخل تعرض في بند مستقل تحت مسمى (أرباح/خسائر الفترة أو العام) ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

وسنتطرق كذلك إلى تفصيل شامل لبنود قائمة الدخل ومعناها وتأثيرها في مقالات لاحقة من أجل أن تعم الفائدة.

٥- قائمة التدفقات النقدية: هي عبارة عن قائمة مكونة من ثلاثة أقسام رئيسية وقسم فرعي يتم عرضها بطريقتين: إما الطريقة المباشرة وإما الطريقة غير المباشرة، مع ملاحظة أن الطريقة الأكثر اتباعاً والمتعارف عليها هي الطريقة غير المباشرة، والأقسام الرئيسية هي:

أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي تبدأ بعرض الأرباح أو الخسائر ثم تسويقها بالبنود المؤثرة تشغيلياً إلى أن نصل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن تلك البنود التغير في المدينين، أو العملاء، المخزون، الاستهلاك، الدائنون وأي بنود أخرى ذات علاقة بالأنشطة التشغيلية، مع ملاحظة أن زيادة أي أصل تمثل تدفقاً نقدياً خارجاً، وأي نقص في أصل يمثل تدفقاً داخلياً، والعكس صحيح بالنسبة إلى الالتزامات أو الخصوم.

ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: هذا الجزء يمثل التدفقات النقدية سواءً داخلية أو خارجة ذات العلاقة بالأنشطة الاستثمارية للشركة مثل شراء أصول ثابتة (إنتاجية) أو بيعها، لنصل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: هذا الجزء من التدفقات الداخلة أو الخارجة ذات العلاقة ستوضح بالأنشطة التمويلية للشركة مثل:

توزيع أرباح نقدية للمساهمين أو سداد قرض طويل الأجل، أو زيادة رأس المال من أجل الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

الأجزاء الثلاثة الرئيسية السابقة تمثل كمحصلة نهائية صافي التدفقات النقدية للشركة بشكل إجمالي، ويمكن التأكد من نتيجة هذه القائمة محاسبياً بالفرق بين رصيد النقد وما يعادله في السنة السابقة والسنة الحالية، ويقصد هنا بمعادل النقد: الاستثمارات قصيرة الأجل (لا تتجاوز ٩٠ يوماً) التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت قصير. أما الجزء الفرعي من قائمة التدفقات النقدية، إن وجد فهو عبارة عن إيضاح لأي أنشطة غير نقدية قامت بها الشركة خلال الفترة المالية الموضحة في القائمة مثل إصدار أسهم منحة (أي زيادة رأس المال دون الحصول على مقابل نقدي).

وقائمة التدفقات النقدية تعطي مؤشراً أولياً عن مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل (خلال فترة مالية) وكذلك بدفعات الشركة النقدية بشكل عام.

٦- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: من أجل معرفة هذه القائمة علينا أولاً أن نتطرق إلى بنود حقوق الملكية بشكل موجز وهي كالتالي:

- رأس المال: يمثل هذا البند عادة رأس المال المدفوع فعلاً، ويوضح تحته عدد الأسهم المصدر.

- الاحتياطي النظامي: يمثل هذا البند المبالغ المحولة من أرباح الأعوام السابقة وفقاً لنظام الشركات، الذي ينص على تجنب ما نسبته ١٠٪ من صافي أرباح الفترة الحالية إلى الاحتياطي النظامي (هذا في حالة الشركات المساهمة ماعدا البنوك) إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساوياً أو أكثر من نصف رأس المال. أما في حالة البنوك فإنها تخضع بالإضافة إلى نظام الشركات إلى نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الذي ينص على تجنب ما نسبته ٢٥٪ من صافي أرباح الفترة المالية إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يصبح هذا الاحتياطي مساوياً أو أكثر من رأس مال البنك.

- الاحتياطي الاتفاقي: هذا الاحتياطي عبارة عن مبلغ يجنب من صافي الأرباح كذلك بدون تحديد نسبة معينة، وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة الذي يهدف بشكل رئيس إلى مواجهة أي خطط مستقبلية توسعية.

- الأرباح المبقاه: يمثل هذا البند إجمالي الأرباح المتراكمة من السنوات السابقة بعد خصم أي توزيعات أو تجنب للاحتياطي المذكور أعلاه وهذا البند يعزز قدرة الشركة المالية.

- أرباح / خسائر الفترة: هذا البند كما ذكرنا سابقاً يمثل صافي نتيجة الدخل.

- تأثير القيمة السوقية للاستثمار: هذا البند يوضح الفرق بين القيمة السوقية للاستثمارات المتاحة للبيع لدى الشركة (أسهم في شركات أخرى) وبين تكلفة شرائها، وهذا البند يوجد فقط في الشركات التي لديها استثمارات.

فقائمة التغيرات في حقوق الملكية توضح ما حدث على البنود المذكورة أعلاه من زيادة أو نقصان خلال الفترة المالية.

والاستفادة من هذه القائمة للمساهم هو بيان قدرة الشركة الرأس مالية، وإمكانية توزيع أرباح نقدية، أو تقديم منحة في صورة أسهم.

٧- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: بعد نهاية القوائم يوجد ما يسمى بالإيضاحات، وهي تعد جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، أي أنها متممة بهذه القوائم لأنها توضح تفصيلاً بعض البنود المهمة والمعروضة في صلب القوائم التي لا يمكن معرفة تفصيلها من القوائم وحدها، وعادة ما تبدأ هذه الإيضاحات بذكر السياسات المحاسبية المهمة التي تتبعها الشركة، وهذه السياسات تمكننا من مقارنة أداء الشركة بشركات أخرى في النشاط نفسه لأن اتباع الشركة سياسات مغايرة لنظيراتها يقف حاجزاً أمام المقارنة، ثم نجد بعد ذلك إيضاحاً تفصيلاً لأهم بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، كل على حدة، من أجل معرفة ما حدث فعلاً خلال الفترة المالية، الأمر الذي يمكننا من الحكم على قدرة إدارة الشركة على تحقيق نمو متزايد للشركة من ناحية الربحية والأصول الرأس مالية.

الآن بعد أن عرفت كيف تقرأ القوائم المالية لتحديد حالة التشغيل للشركات يأتي السؤال المهم من أين تأتي بهذه القوائم المالية للشركات ربع السنوية والسنوية، في ظل صعوبة الحصول على هذه البيانات بشكل سريع من هيئة سوق المال أو من الشركات نفسها ؟ ورغم أن معظم الشركات تقوم بنشر تلك القوائم، ولكن في ظل أن متابعة عملية النشر ليست بتلك السهولة في ضوء عدم معرفة أي جريدة أو أي يوم سوف يتم النشر، لذلك يظل المصدر الوحيد الرسمي المجاني المقبول لنشر مثل هذه المعلومات هو موقع تداول (<http://www.tadawul.com.sa>) التابع لإدارة سوق الأسهم، رغم التحفظ الكبير على التأخير الزمني لنشر هذه المعلومات، الذي يتم بعد أن تكون هذه المعلومات والقوائم المالية قد فقدت قيمتها الفعلية.

1010 - بنك الرياض						
السعر المفصل	أداء السهم	الرسم البياني	آخر 6 أيام تداول	ملف الشركة	بيانات الأرباح	القوائم المالية
قائمة المركز المالي		قائمة الدخل	قائمة التدفق النقدي	المؤشرات	التقارير و القوائم المالية المفصلة	
2008		2007		2006		2004
سنوي	2008/02/19	2007/02/07	2006/04/24	2005/08/01		
الربع الرابع	2007/10/31	2006/10/30	2005/12/07	2005/08/01		
الربع الثالث	2007/07/28	2006/07/23	2005/08/01	2005/08/01		
الربع الثاني	2007/05/05	2006/06/29	2005/08/01	2005/08/01		
الربع الأول	2008/05/07					

صورة للقوائم المالية المفصلة لبنك الرياض على مدى أربع سنوات كاملة وذلك في موقع تداول التابع لإدارة

سوق الأسهم السعودية www.tadawul.com.sa

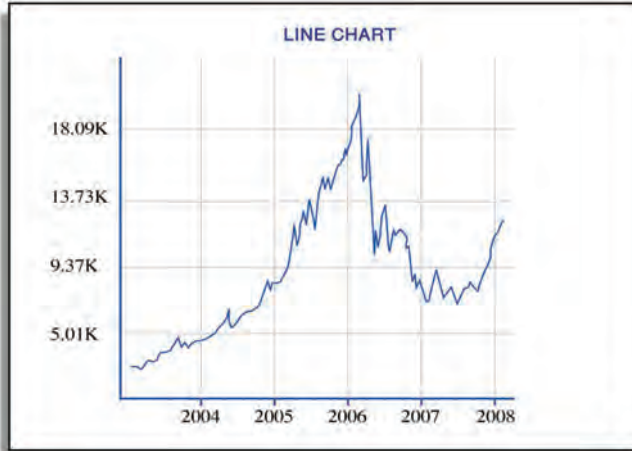
الفصل الثالث

كيف تقرأ الرسم البياني « الشارت » ؟

إن أساس التحليل الفني هو الرسم البياني أو الشارت، وهو يعني الكثير بالنسبة إلى المحلل والمتداول العادي ، ويتكون الشارت أو الرسم البياني من عدة أنواع لعل أهمها وأكثرها انتشاراً ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

النوع الأول

ويطلق عليه (Line Chart) وهو أبسط الأنواع كما هو موضح في الشكل رقم (١) ، حيث يوضح الافتتاح والإقفال للمؤشر خلال الفترة المحددة، ويكون التاريخ حسب النطاق الزمني للرسم البياني في أسفل الشارت وحركة الأسعار في الجانب الأيسر، وهذا النوع من الشارت تكمن قوته في بساطته، حيث إنه يعطينا البيانات بشكل سلس وسهل وبسيط، بمعنى أننا نستطيع أن نعرف جميع ما حدث للسهم خلال فترة تداول معينة من خلال نظرة سريعة إلى الرسم البياني، وهذا يعني إلى حد ما عن الحل الأصعب وهو تحليل البيانات، أي الصفقات والكميات والسيولة لهذه الفترة، حيث إن هذا الرسم يعطي ذلك التحليل بنسبة نجاح كبيرة.

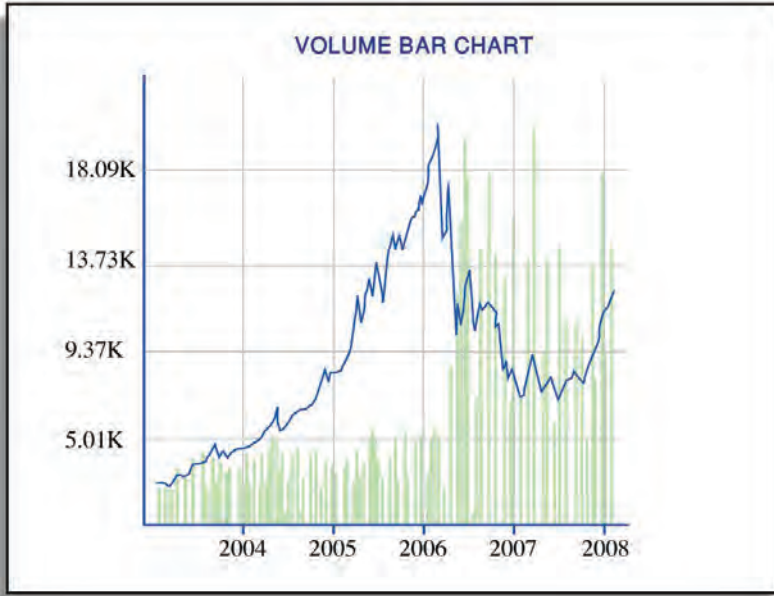


الشكل رقم (١)

رسم بياني لمسار مؤشر سوق الأسهم السعودية خلال خمس سنوات

النوع الثاني

ويطلق عليه (Volume bar Chart) وهو الرسم البياني البسيط نفسه، ولكن الاختلاف أنه يمكن إضافة حجم التداولات، أي كميات الأسهم التي تم تنفيذها خلال فترة التداول الموجودة في الرسم البياني، وتظهر تلك الكميات على شكل أعمدة في الأسفل، وهي مرتبطة تماماً بحركة الأسعار في أعلى الرسم البياني كما هو موضح في الرسم البياني رقم (٢) لمسار مؤشر السوق والكميات المنفذة عليها خلال خمس سنوات.

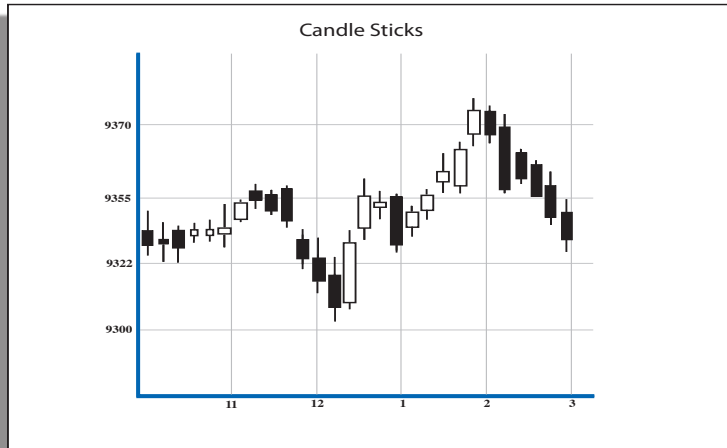
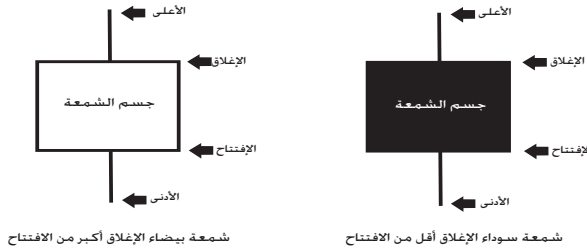


رسم بياني لمسار مؤشر سوق الأسهم السعودية خلال خمس سنوات مع الكميات المنفذة

النوع الثالث

رسم الشموع (Candle Sticks)، هذا النوع من الرسوم البيانية يبين أيضاً سعر الإقبال والافتتاح وأعلى سعر وأدنى سعر خلال الفترة الزمنية المحددة، وإذا كان الإقبال أعلى من الافتتاح فإن الشكل يكون مفرغاً أبيض، وإذا كان الإقبال أقل من الافتتاح فإن الشكل يكون أسود، في الشكل رقم (٣) وصف لكل شمعة، حيث الخط أسفل أو أعلى الشكل المليء في وسط الشمعة يمثل تذبذب السعر أو النطاق و يبين أعلى وأقل سعر.

وهذا النوع من الرسوم البيانية هو أكثر الأنواع استخداماً لدى المحللين الفنيين، لأنه يوضح حركة السعر بسهولة، ومن خلاله يمكن المقارنة أو فهم العلاقة بين الافتتاح والإقبال وكذلك أعلى سعر أو أقل سعر، لأن هذه العلاقة تعني الكثير وذات أهمية بالنسبة إلى المحلل الفني وهذا النوع من الشارت يمثل نقطة الالتقاء في هذه العلاقة، وعندما يكون الإقبال أعلى من الافتتاح فهذا يعني أن هناك طلباً أكبر لشراء هذا السهم، وعندما يكون الإقبال أقل من الافتتاح لهذا السهم فهذا يعني أن ضغط البيع أقوى من الشراء.



الفصل الرابع أهمية تدفق المعلومات في سوق الأسهم

يمكن استنتاج أهمية تدفق المعلومات والأخبار نحو المتداولين من خلال مقارنة فترة التداولات في سوق الأسهم بالفترة ما قبل عام ٢٠٠٢ م، حيث لم يكن هناك تركيز إعلامي في تغطية أخبار سوق الأسهم وأحداثها وتحليلاتها، ولم يكن هناك محطات تلفزيونية متعددة ومتخصصة، ولم يكن هناك أقسام متكاملة متخصصة في أسواق المال في الجرائد اليومية، ولم يكن هناك عشرات المواقع في الإنترنت متخصصة في تغطية أحداث سوق المال وأخبارها.

كانت الإعلانات والأخبار في الماضي القريب تبث بطريقة بدائية جداً من خلال الإرسال للصحف والنشر بعد أيام من انتهاء الاجتماعات واتخاذ القرارات، لهذه الأسباب وغيرها كان وصول المعلومة يتم ببطء وعشوائية ونخبوية.

إن ثورة المعلومات والإنترنت والفضائيات جاءت متزامنة مع عملية الانتعاش في سوق الأسهم، لذلك ربما كانت تجربة الاستفادة من ثورة المعلومات خلال فترة الانتعاش والصعود الأولى يشوبها الكثير من السلبيات وهو شيء طبيعي.

جدول يوضح أهم عناصر تدفق المعلومات في سوق الأسهم خلال فترة الطفرة

م	الوسيلة	%
١	المواقع الرسمية	١١%
٢	الصحف والمجلات	٧%
٣	التلفاز	١٤%
٤	رسائل الجوال، الشائعات والتوصيات	٢٤%
٥	الاتصال بالشركات	١%
٦	الإنترنت	٣١%
٧	التقارير المتخصصة	٢%

× استبيان مباشر لعينة عشوائية من ١٠٠ متداول خلال فترة الطفرة

ومن تلك السلبيات أن كمية المعلومات والأخبار المتدفقة بشكل مستمر تجعل من شبه المستحيل على المتداول العادي الاستفادة من هذه المعلومات والأخبار بعد فرزها وتحديد صحتها، إن الوقت المطلوب **لفرز هذه المعلومات** يجعل هناك صعوبة في التركيز عليها وعلى تداولات سوق الأسهم في الوقت نفسه، لذلك لا بد أن يكون هناك منهج معين للاستفادة من هذا التدفق في المعلومات لمساعدة المتداول على اتخاذ قراره الاستثماري اليومي في سوق الأسهم، ولعل البداية سوف تكون من خلال تحديد مصادر المعلومات وهذه أمثلة لها:

١ - موقع تداول وهيئة سوق المال

من خلال موقعي هيئة سوق المال وشركة تداول (انظر ملحق المواقع الإلكترونية) يتم بث جميع إعلانات الشركات وأخبار السوق، ويعد كل منهما مصدراً رسمياً لجميع هذه البيانات، ولا يجيز النظام بث أي معلومات عن الشركات أو السوق إلا عبرهما (رغم أن ذلك لا يحدث بشكل دقيق)، هنا يعيب كلا الموقعين البداية في تقديم الخدمات حيث إنهما (أي هذين الموقعين)، يفترضان أن على الزائر أن يقوم بزيارة متكررة للحصول على المعلومات وهي طريقة غير عملية بالنسبة إلى الكثير من المتداولين، رغم أنه يمكن رفع مقدرة الموقعين في إيصال المعلومات للجميع خلال ثوان، بل تحقيق ربحية مالية أيضاً من خلال إيجاد بعض قنوات بث الأخبار المباشرة من خلال إضافة بعض الخدمات مثل القوائم البريدية الأخبارية، حيث تصل الأخبار إلى بريد المشترك بغض النظر عن زيارته للموقع أم لا، ويمكن كذلك أن تصل تلك الإعلانات والأخبار إلى جوال المشترك خلال ثوان فقط من بث الأخبار، كل هذه الحلول ليس لها أي تكلفة مادية إطلاقاً نظراً لتوفر المعلومات، فقط ينقص قنوات البث لها وهي مجانية وتطبق في كثير من الشركات التجارية بكثافة، وتحقق لهم إيرادات مالية ضخمة رغم أنها ليست المصدر الأساسي للمعلومة.

٢ - الصحف والمجلات المتخصصة

هنا قد يكون البحث عن إعلانات الشركات أو الأخبار العاجلة عن السوق **عملية غير مجدية إطلاقاً** وذلك بسبب تأخر صدور هذه الصحف والمجلات عن مواعيد بث هذه الأخبار والإعلانات،

لذلك يصبح الاطلاع على هذه الأخبار من خلالها خصوصاً إن لم تكن (إعلانات وأخباراً مطورة) غير مجد، فقدت معظم هذه الصحف قدرتها على إيصال خبر عاجل أو معلومة غير معروفة، وذلك بسبب عدم قدرتها على منافسة القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت الحية في هذا المجال، وذلك بسبب تواصل بث هاتين الوسيلتين الإعلاميتين لحظة بلحظة مقارنة بالصحف، لذلك يفترض أن يكون المجال الرئيس الشائع للاستفادة من هذه الصحف والمجلات المتخصصة هو في البحث عن الآراء التحليلية والمعلومات المالية عن الشركات وأفاق التوسعات المستقبلية لمشاريع تلك الشركات، وكذلك المقابلات مع المديرين التنفيذيين لهذه الشركات، وآراء المتخصصين في سوق المال عن اتجاهات السوق خلال الفترات القادمة.

٣- القنوات التلفازية المتخصصة

لا تبحث عن التحليل بقدر ما تبحث عن المعلومة السريعة التي تستطيع هذه القنوات نقلها بشكل سريع مقارنة بالوسائل الأخرى، ولكن يمكنك بالتأكيد الاستفادة من قدرة هذه القنوات على جلب متخصصين مختلفي الآراء والتوجهات، وبالتالي تكون قدرتك على فرز هذه الآراء وبناء حكمك الشخصي على الأمور من خلالها إيجابياً بالنسبة إلى طريقتك في التداول في سوق الأسهم.

٤- رسائل الجوال الأخبارية المتخصصة

إن تطور هذه الخدمة خلال الفترة الأخيرة أصبح يشكل منافساً خطيراً قادماً بالنسبة إلى قدرة القنوات الفضائية والإنترنت على بث الخبر أو الإعلان خلال فترة قصيرة إلى أي مكان وبشكل سريع غير مسبوق، حيث يصبح الإعلان رسالة في جوال مئات الآلاف من المشتركين خلال ثوان من صدور الإعلان، لتتطور هذه الخدمة الآن لتقديم أسلوب آخر وغير مسبوق أيضاً، وهو تحليل الكميات والصفقات والسيولة لحظة بلحظة خلال فترات التداول، وهي خدمات تقدم لأول مرة على مستوى المنطقة، وتعطي أفضلية للمتداول الذي يحصل عليها من خلال قدرته على الحكم على تداولات السوق أفضل من المتداول الذي لا يملك هذه الأداة القوية المتدفقة من المعلومات السريعة والمباشرة، فيما نجد على الجانب الآخر اضمحلال خدمات الرسائل التقليدية التي تعتمد على العنصر البشري.

٥- الشركات

أضعف حلقات إخراج المعلومات في سوق الأسهم، ويعد خروج تلك المعلومات منها نخبوياً غير مقنن بشكل جيد، حيث تفتقد هذه الشركات حتى أكثر طرق إيصال المعلومات بدائية إلى مساهميها، مواقع هذه الشركات على الإنترنت في معظمها فقيرة جداً على صعيد سرعة وكيفية نقل تطورات العمليات التشغيلية والمالية عن الشركة، وهناك شكوك حول جدوى الاتصال على تلك الشركات من أجل الحصول على معلومات عن تطور الأعمال في تلك الشركات، أو للاستفسار عن مشاريع مستقبلية أو أي معلومات عن الشركة وذلك لأن معظم تلك الشركات تفتقد بشكل واضح القناة القادرة على تلقي هذه الاستفسارات والإجابة عنها.

٦- مواقع الهواة للإنترنت المتخصصة في الأسهم

هنا تكمن القوة والضعف أيضاً، حيث إن كثافة الإقبال والانتساب لهذه المواقع تخطى قدرة الصحف والمجلات والقنوات الفضائية في استقطاب المهتمين من خلال قدرة هذه المواقع التي وصل عددها إلى العشرات خلال فترة قصيرة على جذب مئات الآلاف من الزوار يومياً، تلك هي الإيجابية، حيث إن هذا الكم من الزوار والأعضاء يضمن الكثير من الآراء المختلفة والكثير من الأخبار المتدفقة، ولكن السلبية هنا القدرة على التمييز بين المعلومة الصادقة وتلك المضللة، هنا يمكن تطبيق المأثور الشعبي في هذه الحالة « ما لا يدرك كله لا يترك كله » عليك إذاً بالاطلاع لكن بتحديد معايير معينة للاطلاع منها على سبيل المثال الابتعاد وبشكل مطلق عن المواقع غير المجانية والتي تطلب رسوماً مقابل تصفح المعلومات والتحليلات، عليك كذلك عدم الاعتماد بشكل مطلق على المعلومات لاتخاذ القرار ولكن يمكن استخدامها بشكل أجدى من خلال التوسع في فهم أو تحليل خبر صدر من مصدر رسمي أو إعلان شركة إن مراقبة الحوارات التي تتم بين عشرات الآلاف من الأشخاص حول تطورات وتداولات السوق اليومية يساعد بشكل سريع على رفع المستوى الثقافي والمعلوماتي لدى أي متداول، إذاً لا تحاول استخدام هذه المواقع لاتخاذ القرار بالنيابة عنك، ولكن سوف يكون أكثر جدوى أن تستخدم كم المعلومات والنقاشات فيها من أجل مساعدتك على اتخاذ ذلك القرار إلى جانب باقي مصادر المعلومات الأخرى.

٧- التقارير المتخصصة

هذه التقارير تصدر في العادة عن بعض الشركات المالية الداخلية والخارجية، ويثار حول هذه التقارير والجهات التي تصدرها الكثير من اللغط، حيث إن كثيراً من هذه الجهات التي تصدر هذه التقارير هي من صناعات السوق ومحافظه الاستثمارية الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك يكون هذا اللغط مبرراً حول مدى شفافية هذه التقارير ومدى مصداقيتها.

٨- المواقع الاقتصادية العالمية المتخصصة

ليس عليك أن تنتظر إعلان شركة سابق عن أرباحها لكي تعرف مقدار مبيعاتها من المواد الكيميائية المختلفة، ولكن كل ما عليك أن تزور بعض المواقع الاقتصادية المتخصصة في مراقبة أسعار المواد الكيميائية، وبشكل فوري يمكن من خلال معرفة الكميات التي أنتجتها سابق من خلال بعض العمليات الحسابية البسيطة تحديد توقع يكون مقبولاً لتلك النتائج قبل ظهور الإعلان بحيز زمني كبير، بهذه الطريقة يمكنك معرفة أسعار النفط وليس ذلك فقط، بل الحصول على توقعات لأسعار النفط ومعدلات الاستهلاك والطلب على النفط خلال الفترات القادمة، وأيضاً تستطيع أن تعرف اتجاه أسعار الفائدة في البنوك التي بالتأكد سوف يكون لها تأثير في أسعار أسهم الشركات، الكثير من المواقع العالمية المتخصصة تقدم لك معلومات ذات قيمة عالية كبيرة لتساعدك على بناء تصور عن أداء السوق، بناء على هذه المعطيات خلال المستقبل، كان بإمكانك من خلال الاطلاع على هذه المواقع ألا تتفاجأ بارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى أكثر من ١٠٠ دولار وكان يمكنك أن تعرف أن ذلك سوف يكون له تأثير في صناعة الكيماويات، وأيضاً قياس قوة هذا التأثير، وكذلك كان يمكنك رصد حالة التضخم في المنطقة قبل حدوثه بفترة كافية، كل تلك المعلومات يمكنك بناء تصور عنها بشكل قوي، من خلال زيارات بعض المواقع الاقتصادية العالمية.

إدارة المعلومات المتدفقة

في البداية يجب أن تقتنع بأنك لا يمكن بأي حال أن تغطي جميع هذه المعلومات المتدفقة بالجودة وقوة الأداء نفسيهما، لذلك سوف يكون الحل الأفضل هو تخفيف الأعباء، وذلك من خلال تحديد العناصر التي يجب أن ترقبها وتهتم باستمرارية تدفق المعلومات إليك عنها وهي تركز إلى العناصر التالية:

١ - المعلومات والأخبار التي تؤثر في الحركة العامة لسوق الأسهم

أي معلومة أو أخبار مؤثرة في الحركة العامة في السوق سوف تؤدي إلى التأثير بشكل مباشر في القطاع والشركات التي تضارب وتستثمر فيه، إذاً عليك وبشكل مستمر أن تضمن اطلاعك على المعلومات التي تؤثر في اتجاه السوق ومن ذلك على سبيل المثال وليس الحصر اتجاه أسعار النفط والمنتجات الرئيسية، وكذلك أسعار الفائدة والتضخم وأي تأثيرات أو تغيرات في أسعار العملة، وكذلك أي تشريعات جديدة تؤثر في آلية عمل السوق.

٢ - المعلومات الخاصة بالقطاع الذي تستثمر أو تضارب فيه

لنفترض على سبيل المثال، أنك تعمل في القطاع الصناعي، يجب عليك في هذه الحالة معرفة أسعار النفط واتجاهاته وتوقعاته المستقبلية، وكذلك المنتجات البتروكيمياوية، وقدرته على التوسع في السوق الخارجية والداخلية والاستهلاك وكذلك التوسعات والمنافسة الداخلية والخارجية، وكذلك الاتجاهات الاقتصادية العامة المحلية والدولية، التي قد تؤثر في أداء القطاع الذي توجه استثمارك فيه، يجب أن تحرص على إعادة بناء هذه المعلومات بشكل مبكر يعطي لك القدرة على اتخاذ قرارات بشكل مسبق.

٣- المعلومات عن شركاتك التي تتداول فيها

الحلقة الأضيق في الحصول على المعلومات وهنا عليك أن تكون أكثر دقة وإلحاحاً للحصول على المعلومة الدقيقة والسريعة، يجب عليك متابعة جميع التوسعات المستقبلية بشكل دقيق ومحدد وانعكاسه بشكل مالي على أعمال الشركة، يجب عليك متابعة جميع ما يكتب ويثبت عن الشركة وتوثيقه سلباً أو إيجاباً والتأكد منه وبناء قراراتك النهائية بناء عليه، لا تتردد في الاتصال بالشركات وإدارتها العليا وحضور اجتماعات الجمعيات العمومية، والحصول على جميع المعلومات التي تريد حيث إن النظام يضمن لك هذا الحق، يجب أن يكون لديك ملف عن كل شركة تستثمر أو تضارب فيها بشكل مستمر، يجب أن تكون أنت مرجعاً للمعلومات والأخبار في هذه الشركة.

ويتوقع خلال السنوات القادمة أن ترتفع أهمية المعلومات في تحقيق الاستثمار الناجح في سوق الأسهم، مع استمرار صعوبة معالجة هذه المعلومات لاستمرار تضخمها وارتفاع عدد مصادرها، ولاستمرار كبر حجم سوق الأسهم والشركات المدرجة فيها، وكذلك لارتفاع عدد وسائل الإعلام وبت المعلومات والتقارير المتعلقة بأسواق الأسهم، الشيء الإيجابي أن هذا التدفق الهائل من المعلومات سوف يساعد بشكل سريع على إضافة المزيد من الشفافية إلى تداولات السوق وأعمال الشركات المدرجة فيها، ولعل أبرز بوادر إيجابيات هذا التدفق الهائل من المعلومات هو تسجيل أكبر نسبة استقالات من المديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة خلال عام ٢٠٠٧م وذلك نتيجة مباشرة لضغط هذه المعلومات المتدفقة على أعمال هذه الشركات وإنجازاتها، والأداء التشغيلي لها الذي وضعها تحت المجهر بشكل مستمر.

الفصل الخامس

العوامل النفسية والخارجية المؤثرة في التداولات

أولاً: العوامل النفسية

١ - الطمع

إن الرغبة في تحقيق أرباح كبيرة خلال فترات قصيرة بأقل جهد ورأس مال متوفر هي من أكبر العوامل التي تجذب المتداولين بالآلاف إلى تداولات سوق الأسهم. دلالة ذلك أن الاندفاع نحو الدخول في سوق الأسهم يكون في جميع الحالات مرتبطاً بعمليات ارتفاع وتضخم وتحقيق بعض المتداولين أرباحاً سريعة مما يجعل جذب المزيد من المتداولين **قضية وقت لا غير**.

وفي مقارنة بسيطة لتأكيد هذه النظرية سوف نجد أنه خلال السنوات الخمس السابقة لفترة طفرة سوق الأسهم السعودي وتحديداً ما بين عام ١٩٩٧م حتى عام ٢٠٠١م لم يتجاوز النمو على السيولة المتداولة ١٩٧٪، فيما ارتفع ذلك النمو في الكميات إلى ٢٣٧٪، وانخفض على مستوى الصفقات إلى ٧١٪.

لنر تغير قواعد وعناصر التداول ذاته بشكل قياسي خلال سنوات الطفرة وذلك من عام ٢٠٠٢م، حتى عام ٢٠٠٦م، حيث ارتفعت السيولة بنسبة ٧٦٣٪، فيما وصلت نسبة نمو الكميات إلى ٨١٩٪ ولتخترق أعداد الصفقات حاجز ٨٤٥٪ نمواً ويمكنك ملاحظة آثار اندفاع صغار المتداولين نحو السوق من حيث الارتفاع على مستوى عدد الصفقات بقوة أكثر من باقي عناصر السوق الأخرى.

أما بالنسبة لتغير الأسعار والقيمة السوقية خلال نفس فترة السنوات الخمس نفسها فسوف نجد أن السنوات الخمس السابقة لفترة الطفرة وبالتحديد ما بين عامي ١٩٩٧م إلى ٢٠٠١م، ارتفع المؤشر بنسبة ٩١٪، بينما في السنوات الخمس خلال فترة الطفرة استطاع السوق النمو على صعيد الأسعار بنسبة ٢٦٨٪، ويمكن ملاحظة الفرق الكبير في النمو رغم أن عام ٢٠٠٦م كان هو عام الانهيار الذي خسر فيه السوق الكثير من مكاسبه.

٢- الخوف

بعكس عامل الطمع تماماً يكون الخوف طارداً للمتداولين من سوق الأسهم، وهو مرتبط دائماً بعمليات التصحيح في الأسعار والانخفاضات القوية المتواصلة، لعل ذلك يفسر انخفاض السيولة والكميات وأعداد الصفقات المنفذة في أثناء عمليات الهبوط، وذلك لابتعاد الكثير من المتداولين من اتخاذ أي قرارات خلال تلك الفترات بسبب عامل الخوف الذي يحد من قدرة المتداولين على اتخاذ تلك القرارات السريعة الحاسمة التي هي أهم عوامل النجاح في تداولات سوق الأسهم.

٣- التردد (رهاب اتخاذ القرار)

أكبر مظاهر ذلك التردد هو بحث المتداولين الدائم عن يتخذ القرار (يتحمل المسؤولية) بدلاً منهم في عمليات شراء أو بيع، أو الاحتفاظ بالأسهم، إلى غير ذلك من القرارات، ذلك البحث ليس عجزاً عن اتخاذ القرار لدى المتداول بقدر ما يكون بحثاً عن يتحمل مسؤولية تبعات اتخاذ ذلك القرار، ذلك التردد يكون دائماً انعكاساً لتجارب سابقة أليمة أو لخوف من المجهول من اتخاذ قرارات دون وجود أي معلومات مؤكدة عن القرار الاستثماري وهي معلومات بالتأكيد لا يمكن الوصول إليها بشكل مضمون في جميع الحالات لجميع المتداولين.

٤- المغامرة

في الأغلب معظم من يتصف بهذه الصفة هم مضاربون يتخذون قرارات البيع والشراء نتيجة الحدس والتوقع ومراقبة اتجاه السوق، وتكون قراراتهم سريعة جداً بيعاً أو شراءً، المغامر في أغلب الأحيان يتداول دون دراسة متأنية ودون حساب دقيق للربح والخسارة وهو ذو ثقة بالريح حتى وإن كان يرى هامش الخسارة كبيراً، المغامر في سوق المال يثق بنفسه لدرجة الاندفاع والتهور أحياناً، ويتأثر أو يبحث في أغلب الأحيان عن الآراء الأخرى التي تساعده على اتخاذ القرار، ولكنه يتحمل نتيجة مخاطرة ذلك القرار، وهو بذلك لا يخشى الفشل أو الخسارة.

٥- الأمل

إن الأمل في تحقيق الأرباح والروح التفاؤلية في توقع اتجاه الأسعار يعد عاملاً آخر مهماً في التأثير في التداولات، ومن ذلك أن كثيراً ممن يتعلق ببعض الأسهم، أي يقوم بشراء سهم ما ومن ثم ينهار ذلك السهم سعرياً بشكل لا يكون هناك أمل واضح لعودته إلى المستويات السعرية التي انهار منها، رغم ذلك كثيراً من هؤلاء المتداولين وبدافع من عامل الأمل يمتنعون عن البيع على أمل أن تعود تلك الأسعار إلى القيمة التي انهارت منها، حيث يكون الإصرار على عدم البيع رغم اتضاح الرؤية اتجاه أسعار تلك الأسهم عاملاً سلبياً على هؤلاء المستثمرين بشكل واضح من حيث تعطيل السيولة المتبقية في تلك الأسهم وحالة التجمد التي يصلون إليها والتي ينطبق عليها تعبير «مستثمرون دائمون» بشكل إجباري، فيما يؤثر ذلك في السوق من حيث انخفاض معدل الكميات المتداولة من الأسهم في السوق بسبب هذه الفئة من المتداولين.

ثانياً: العوامل الخارجية

١- الأخبار

هنا ورغم أن تأثير تلك الأخبار أصبح ضعيفاً جداً، بعد انتشار وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت عامل المفاجأة في صدور هذه الأخبار شبه مستحيل، ولكن لم ينقطع تأثير أخبار الشركات والأخبار المهمة عن التأثير في حركة الأسعار في السوق والشركات، ولكن ربما يكون التعبير الصحيح أن السوق أصبح يستجيب بشكل متأخر لهذه الأخبار ذلك لأنه يتم اتخاذ قرارات استثمارية في كثير من الأحيان بناء على هذه المعلومات والأخبار بعد تحليلها والتدقيق فيها، الذي يستغرق وقتاً خصوصاً من المستثمرين، لذلك قدرة المتداول على المعرفة المسبقة بتأثير بعض الأخبار بتداولات سوق الأسهم واتجاه الأسعار سوف تعطي له الأفضلية في اتخاذ القرارات الصحيحة بشكل مبكر مقارنة بباقي المتداولين، إن القدرة على توقع تلك الأحداث والأخبار وتجهيز خطط لتطبيقها قبل أو بمجرد أن تصبح تلك الأخبار حقيقة على أرض الواقع سوف يكون عامل تحقيق أرباح وأفضلية في تداولات سوق الأسهم بشكل أكيد.

٢- الشائعة

الشائعات لا تعد في جميع الأحوال عاملاً سلبياً من حيث انعكاساتها على المتداول، وذلك إذا أحسن التعامل معها، فهي قد تصنع موجة ارتفاع كاذبة يمكن للمضارب المحترف الصعود فيها ولكن عليه النزول في الوقت المناسب، وقد تتسبب إشاعة في هبوط الأسعار لفترة مؤقتة (حتى يثبت أنها إشاعة) لذلك سوف يجد المضارب الذكي الفرصة لاقتناص بعض الأسهم بأسعار متدنية وتحقيق الكثير من الأرباح خلال عملية الارتداد لتلك الأسهم التي في العادة تكون قوية.

٣- التسريبات

قد يكون صعباً بالنسبة إليك الاستفادة من هذه التسريبات، لأنها في الغالب ترصد من خلال حركة ونشاط غير عادي على السهم موضوع التسريب، ولكن يظل الدخول والاستفادة من ذلك غير مضمون العواقب، حيث إنه قد لا يكون تسريباً صحيحاً بل إشاعة سريعة ما يتم نفيها أو تجاهلها، وربما تنحصر المقدرة في مجازاة عملية النشاط دون محاولة فهم السبب في ذلك ولكن يظل ذلك محفوفاً بالمخاطر للمضارب غير المتمرس.

٤- التقارير المتخصصة

هنا عليك الحذر بشكل كامل، حيث إن وضع هذه التقارير الاقتصادية في كثير من الأحيان سقفاً سعرياً لبعض الأسهم (سعر عادل)، لن يكون دقيقاً حيث عليك أن تتذكر دائماً أن كثيراً من المتداولين سوف يكون خيارهم الأفضل هو الخروج قبل هذا السقف خوفاً من تعرض السهم بعد رحلة ارتفاع إلى عمليات جني أرباح، هذا في حال التسليم بأن هذا السعر عادل فعلاً، يجب عليك ألا تتجاهل أبداً أن بعض مصدري هذه التقارير لديهم تضارب مصالح واضح حيث إنهم من صناع السوق بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك يثار لغط كثير حول مدى مصداقية تلك التقارير والتواقيت الزمنية في إصدارها.

٥- عوامل ذات علاقة بحركة الاقتصاد العام

مثل أسعار النفط، والفائدة في البنوك، وحالة التضخم، والركود الاقتصادي، والأسواق الدولية، وأسعار المنتجات ذات العلاقة بالأسهم التي تستثمر فيه في سوق الأسهم، كل هذه العوامل تعد مؤثرات قوية في تغيرات الأسعار القادمة وإن كانت تحدث في العادة بشكل تدريجي غير محسوس للمتداول العادي.

مثال رقم (١)

عندما تأثرت سوق المال الأمريكية بتوقعات انكماش الاقتصاد الأمريكي وتعرضه لحالة من الركود، وذلك خلال شهر يناير ٢٠٠٧م، استجابات أكثر من ٥٢ سوقاً عالمية بما فيها أسواق المنطقة العربية لتلك الهزة على السوق الأمريكية، وذلك في دلالة واضحة على أن أسواقنا أصبحت تتأثر بالحركة العالمية للاقتصاد وفي بعض الأحيان رغم عدم وجود روابط منطقية على صعيد جميع قطاعات السوق المتأثرة بذلك.

مؤشرات التحليل الفني

إن المفهوم المطبق للاستفادة من التحليل الفني في أسواق الأسهم الناشئة يركز على العلاقة العكسية السلبية أي توقع حركة الأسهم استناداً إلى حركة المتابعين لنهج معين في التحليل الفني والتصرف بناء على ذلك، يساعد على ذلك صغر حجم تلك الأسواق والقدرة على التحكم في مساره سعري من فئات محدودة من المتداولين لفترات معينة قصيرة .

الباب الخامس

مؤشرات التحليل الفني

- الفصل الأول : التحليل الفني والأساسي
- الفصل الثاني : مؤشر التدفق النقدي MFI
- الفصل الثالث : مؤشر القوة النسبية RSI
- الفصل الرابع : مؤشر الماكد MACD
- الفصل الخامس : مؤشر البولينجر
- الفصل السادس : المتوسطات المتحركة Moving Average
- الفصل السابع : خطوط الاتجاه Trend Lines
- الفصل الثامن : الفجوات Gaps
- الفصل التاسع : مستويات الدعم والمقاومة
- الفصل العاشر : الآثار المترتبة على زيادة رأس المال (المنحة)

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

الفصل الأول

التحليل الأساسي أو التحليل الفني

التحليل الأساسي

هو الحكم على أداء الشركات المستقبلية من خلال دراسة قوائمها المالية السابقة، وتأثر القطاع الذي تنتمي إليه في وضع الاقتصاد العام.

التحليل الفني

هو الحكم على حركة الاتجاهات السعرية لأسهم الشركات في سوق الأسهم على مبدأ أن حركة الأسعار في الماضي تعد مؤشراً يعتمد عليه في التنبؤ بحركتها في المستقبل، التحليل الفني سهل التطبيق والتعلم لعدم حاجته إلى كثير من البيانات بعكس التحليل الأساسي الذي يحتاج إلى كل ذلك.

التحليل الفني يبحث عن التغير والتحليل الأساسي يبحث عن أسباب ذلك التغير، إن توفر المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب هو عنصر قوة أو ضعف لكل من الأسلوبين

كيف تتحرك الأسعار في سوق الأسهم؟

تتحرك الأسعار بناء على تغير مقدار الضغط بين قوى (الشراء والبيع)، إذاً لنحاول أن نفهم ما العوامل التي تؤثر في معركة قوى (الشراء والبيع)، إن سعر أي سهم يتحدد من خلال عدد الأسهم المعروضة وعدد الأسهم المطلوبة، فإذا كانت عروض البيع أكثر من طلبات الشراء قل السعر، وإذا كانت طلبات الشراء أكثر من عروض البيع زاد السعر، وبشكل آخر عندما يكون البائعون هم الأكثرية ينخفض السعر والعكس صحيح وهذا هو (قانون العرض والطلب).

كيف نراقب ميزان القوى بين الشراء والبيع؟

لن نعتمد إطلاقاً على (العروض والطلبات) التي قد تكون وهمية لا تنفذ، وبالتالي ليس لها أي قيمة على صعيد تحديد انعكاس حقيقي لميزان معركة القوى في السوق، بل سوف يتم الاعتماد على مراقبة كل من الحركة الفعلية الفورية لكل من (السيولة، والصفقات، والكميات) المنفذة،

كمعطيات لتلك المعركة بين قوى (الشراء والبيع)، حيث إن أي تغيير على تلك المعطيات سوف يكون في الأغلب مؤشراً على تغيير قادم على اتجاه الأسعار، وقبل أن نبدأ يجب التذكير بأن من أهم شروط نجاح تلك المراقبة لتوقع اتجاه الأسعار خصوصاً على مستوى الشركات أن تكون الشركة (ذات قاعدة ملكية كبيرة من المتداولين وغير مسيطر عليها من عدد محدود من المتداولين)، والتي تعكس بالتالي اتجاهات الشراء والبيع الجماعية الطبيعية، إذاً وبناء على هذه القاعدة فإن السعر العادل للسهم هو أعلى سعر يرغب المشترون في دفعه كقيمة للسهم، وأرخص سعر يكون البائعون على استعداد لقبوله ثمناً له، وتبعاً لذلك نفهم أن سعر السهم يرتفع لأن المطلوب أكبر من المعروض، وعلى العكس ينخفض لأن (المعروض أكبر من المطلوب).

من خلال السيولة والصفقات والكميات

عند تحليل الكميات والسيولة والصفقات يجب أن نأخذ في الحسبان أن قوة ذلك التأثير لكل من هذه العناصر تختلف من شركة إلى أخرى حسب طبيعة كل شركة، يتم تحليل بياناتها ومثال ذلك:

أ) التأثير في السيولة

جدول لتوضيح اختلاف التأثير في السيولة بين الشركات في حالة تنفيذ صفقة تتكون من ١٠٠٠ سهم بسعرين مختلفين

اسم الشركة	سعر السهم	التأثير في الكميات	التأثير في الصفقات	التأثير في السيولة %
الشركة (أ)	١٠٠ ريال	متساو	متساو	٩٠
الشركة (ب)	١٠ ريالات	متساو	متساو	١٠

من الجدول السابق نجد تطابقاً في مدى تأثير كل من الشركتين في (عدد الصفقات وكميات الأسهم)، رغم ذلك كان الاختلاف شاسعاً بينهما في مدى التأثير في السيولة، حيث تشكل الشركة (ب) فقط عشرة في المائة من تأثير الشركة (أ) رغم التساوي على مستوى العوامل الأخرى (الصفقات، الكميات).

ب) التأثير في الصفقات

القاعدة تنص على التالي: كلما زاد عدد الملاك في شركة ما أصبحت ذات تأثير أكبر في عدد الصفقات أكثر من العناصر الأخرى وهي الكميات والسيولة، يمكن ملاحظة ذلك بسهولة من خلال الشركات التي تدرج للسوق بعد عملية اكتتاب ذات إقبال شعبي قوي، حيث يلاحظ سيطرتها بسهولة على قائمة أكثر شركات السوق نشاطاً من حيث أعداد الصفقات وبفرق كبير عن الشركات الأخرى، كذلك يمكن ملاحظة ذلك بشكل أقل قوة على الشركات الكبيرة ذات قاعدة الملاك الكبيرة مثل شركة الكهرباء، وكيان، وينساب، وبترو راينغ... إلخ. يجدر التنبيه هنا إلى أن ارتفاع عدد الصفقات لفترة محدودة ليس دليلاً على أن تلك الشركة أصبحت ذات تأثير قوي في عنصر الصفقات ولكن يعتمد الأمر على مدى الاستمرارية في ذلك، أي ألا يكون ذلك لعدة أيام محدودة، فقط قد تكون نتيجة مضاربات محمومة وعمليات بيع متكررة لسبب أو لآخر وسريعاً ما ينتهي تأثير تلك الأسباب ومعها النشاط على الصفقات لتلك الشركة.

ج) التأثير في الكميات

بعكس قاعدة الصفقات كلما قل عدد ملاك شركة ما أصبح تأثيرهم أكبر منه في الكميات المنفذة منه على عدد الصفقات والسيولة، مثال ذلك شركات المضاربة ذات عدد أسهم صغيرة رخيصة، حيث نلاحظ ارتفاع كميات الأسهم عليها نتيجة عمليات تدوير عادية بين كبار ملاك السهم، وانجذاب صغار المتداولين لذلك النشاط.

جدول لتوضيح اختلاف التأثير في الكميات بين الشركات في حالة تنفيذ صفقة بقيمة واحدة وهي عشرة آلاف ريال

اسم الشركة	السيولة المتوافرة	سعر السهم	عدد الأسهم التي يمكن شراؤها	التأثير في الكميات %
الشركة (أ)	١٠٠٠٠ ريال	١٠٠	١٠٠	١٠
الشركة (ب)	١٠٠٠٠ ريال	١٠	١٠٠٠	٩٠

انخفاض السيولة والكميات والصفقات

إذا كان هناك انخفاض على مستوى الكميات والسيولة والصفقات يمكن تفسيره حسب التالي:

١- في حالة صعود الأسعار

كثرة المشترين تعني بشكل مباشر ارتفاع السعر مع ارتفاع مواز لكل من (السيولة والكميات والصفقات) المنفذة نتيجة تخلي البائعين عن السهم تحت ضغط إغراء السعر المرتفع والأرباح المتحققة لهم، وكلما ارتفع السعر بشكل أكبر كان مغرياً لتحويل المشترين بشكل مستمر إلى بائعين، لتتغير المعادلة مع وصول السعر إلى الحد الأعلى له، حيث يصبح عكس الاتجاه على مستوى (السيولة والصفقات والكميات) إشارة إلى تغير قادم على مستوى اتجاه الأسعار.

٢- في حالة انخفاض الأسعار

بشكل عكسي تنخفض (السيولة والكميات والصفقات) بشكل متواز مع تغير اتجاه الأسعار إلى الشكل السلبي، وذلك بسبب هروب الطلبات وعدم تلبية العروض، كمعادلة عامة كلما ارتفع سعر سهم خلال فترة قصيرة قل عدد من يرغب في شرائه، وكلما انخفض أصبح أكثر إغراء للدخول.

٣- في حالة استقرار الأسعار

إن الوصول إلى نقطة التوازن بين قوى الشراء والبيع على سهم شركة، أي تمسك كل من المشترين والبائعين بالمستويات السعرية التي يطلبونها أو يعرضونها بها، إن حدوث ذلك يعني بشكل مباشر انخفاض السيولة والكميات والصفقات إلى أدنى من معدلاتها العادية.

مفهوم التحليلين الأساسي والفني

كما تمت الإشارة يستعمل التحليل الأساسي في اختيار الشركات وبعد اختيار الشركات المناسبة نقوم باستعمال وسائل التحليل الفني لمعرفة حركة السهم ومراقبة سلوكه، التحليل الأساسي يعتمد على الأمور التالية (ظروف الشركة، ظروف الصناعة، الظروف الاقتصادية) وذلك من أجل تحديد سعر السهم الحقيقي الذي ينبغي أن يباع به السهم، أما التحليل الفني فهو يعتمد عليه في التنبؤ بحركتها في المستقبل.

الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الفني، أن سعر السهم في السوق يتحدد على أساس قوى الطلب والعرض، إن العرض والطلب تحكمهما عوامل متعددة بعضها إيجابي والآخر سلبي، ومن بين تلك العوامل ما يدخل في نطاق اهتمام التحليل الأساسي ومن بينها ما يتعد عن هذا النطاق مثل مزاج المستثمرين .

تعطي السوق وزناً لكل متغير من المتغيرات التي تحكم العرض والطلب، لأنه باستثناء التقلبات الطفيفة التي تحدث للأسعار من وقت لآخر فإن أسعار الأسهم تميل إلى التحرك في اتجاه معين وتستمر على ذلك لفترة طويلة من الزمن. إن التغير في اتجاه أسعار الأسهم يرجع في الأساس إلى تغير العلاقة بين العرض والطلب، وإن التغير في تلك العلاقة مهما كانت أسبابه يمكن الوقوف عليه من خلال دراسة ما يجري داخل السوق نفسها، هذا هو الأساس الذي يقوم عليه التحليل الفني وكما يبدو فإنه يتعد كثيراً عن الفكر الذي يقوم عليه التحليل الأساسي، كما أنه لا يعترف بمفهوم كفاءة السوق التي هي الدعامة الأساسية التي تركز عليها أسواق المال، ومع هذا فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر بعض الأساسيات، فسرعة السهم شأنه في ذلك شأن سعر أي سلعة أخرى يتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وبمدى سرعة استجابة أسعار الأسهم لما يطرأ على قوى العرض والطلب من تغيير، فالاعتقاد في أن اتجاهها معيناً في الأسعار يستمر لفترة طويلة من الزمن يقوم على افتراض أن المعلومات الجديدة التي من شأنها أن تحدث تغيراً في العلاقة بين العرض والطلب لا تستجيب لها السوق بسرعة بل عبر فترة زمنية طويلة، أما السبب فقد يرجع إلى وجود فئة من المستثمرين يحصلون على المعلومات بسرعة، ويجرون عليها التحليل، ويتخذون على أساسها القرارات الاستثمارية، وذلك قبل غيرهم من المستثمرين. معنى هذا أن أسعار السوق تبدأ في التغير استجابة لتصرفات هؤلاء المستثمرين آخذة طريقها لبلوغ نقطة توازن جديدة بين العرض والطلب، أما الوصول إلى تلك النقطة الجديدة فلا يحدث إلا بعد أن تصل المعلومات إلى باقي المستثمرين، وهو ما يتم تدريجياً ويستغرق بعض الوقت فالمعلومات تتسرب أولاً من مديري الشركات وكبار العاملين فيها إلى المحللين والاقتصاديين والإعلاميين، من ثم تأخذ طريقها فيما بعد إلى المستثمرين العاديين، وعندما يبدأ وصول معلومات جديدة إلى السوق وتحمل معها أنباء من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في سعر التوازن بالانخفاض أو الارتفاع عما كان عليه من قبل، وأنصار التحليل الفني يعترفون بأن أسعار الأسهم تستجيب للمعلومات الجديدة التي تحدث تغيراً

في قوى العرض والطلب، ولكنهم يقولون إن هذا التغيير في العلاقة بين العرض والطلب يمكن الوقوف عليه من خلال ما يجري في السوق نفسها أي من خلال حركة الأسعار فيها دون الحاجة إلى المجهود الذي يبذل في تحليل كم هائل من بيانات ومعلومات الاقتصاد والصناعة والشركة، فهذه المعلومات لن تضيف شيئاً ما سوى ما تتسبب فيه من إرباك فالمحلل الفني ليس بحاجة إلا لمعلومات عن أسعار الصفقات وحجمها، إضافة إلى أداة يمكن من خلالها اكتشاف بداية التحول من سعر التوازن الحالي إلى سعر التوازن الجديد دون أن يشغل نفسه بمعرفة أسباب التحول. وكما يبدو فإن التحليل على هذا النحو يسهم في توقيت اتخاذ القرار الاستثماري الملائم. فلو أن سعر التوازن في طريقه للتحول إلى سعر توازن جديد أقل مع بداية ورود معلومات جديدة حينئذ يكون التوقيت ملائماً لاتخاذ قرارات البيع، والعكس صحيح، بينما التحليل الأساسي نادراً ما يعطي قراراً قاطعاً بشأن توقيت قرار الشراء أو البيع.

أما عن المزايا والعيوب فيتسم التحليل الفني بعدد من المزايا التي خلقت له أتباعاً ومؤيدين، وفي مقدمة هذه المزايا السهولة والسرعة، فبمجرد تحديد الوسيلة أو القاعدة الفنية أو الأداة التي سيعتمد عليها المحلل في التنبؤ بالأسعار يصبح تطبيقها آلياً وعلى أي عدد من الأسهم، كل ذلك دون حاجة إلى تجميع وتحليل الكم الهائل من المعلومات التي يحتاج إليها التحليل الأساسي والتي تتطلب وقتاً وجهداً وثيراً.

أما الميزة الثانية فهي أن أساليب التحليل الفني سهل تعلمها وتطبيقها بواسطة أي متداول مهما كان مستوى ثقافته وهي ميزة لا يتيحها التحليل الأساسي، ميزة ثالثة هي أن المعلومات التي يحتاج إليها المحلل عن الأسعار والصفقات تتاح يومياً بانتظام من خلال التقارير التي تظهر في شبكة الإنترنت والصحف.

بالطبع الوضع يختلف كثيراً بالنسبة إلى التحليل الأساسي، لأن التقارير المالية التي يقوم عليها التحليل الأساسي تغطي فترة ماضية كما أنه يصعب الاعتماد على محتوياتها في حال تلاعب إدارات بعض الشركات في الأرقام. ولكن رغم هذه المزايا للتحليل الفني فإنه لا يخلو من العيوب فإن أنصار التحليل الفني يعترفون بأن المحلل الأساسي الذي تتوافر له المعلومات والقدرة التحليلية يمكن أن يصل إلى نتائج أفضل من المحلل الفني، ولعل أهم أسباب ذلك أن المحلل الأساسي يتنبأ

بالأحداث المستقبلية ويخرج منها بالقرار المناسب في الوقت المناسب. أما المحلل الفني فإن عليه أن ينتظر حتى تقع الأحداث ويرى بعينه التحول في حركة الأسعار ثم يتخذ القرار، يضاف إلى ذلك ما أثبتته الواقع من أن المستثمر الذي يتبع أسلوب التحليل الفني يندر أن يحقق عائداً غير عادي على استثماراته، والانتقاد الأخير للتحليل الفني بأن هؤلاء المحللين الفنيين يخلقون بأنفسهم التوقعات التي يعتقدون إمكانية حدوثها، فلو أن مئات المحللين الفنيين استخدموا الأسلوب نفسه وذات البيانات فإنهم يتوصلون إلى القرار نفسه، ولو أن هذا القرار كان شراء أسهم شركة معينة بسبب توقعهم ارتفاع سعره في المستقبل، فماذا ستكون النتيجة؟ بطبيعة الحال ارتفاع سعر هذا السهم بسبب أن هؤلاء المحللين سوف يدفعون لشراء هذا السهم، ما ينجم عنه ارتفاع السهم، وهذا أمر طبيعي، بعبارة أخرى إن الارتفاع في السعر أحدثه في الأساس سلوك أولئك الذين يؤمنون ويستخدمون التحليل الفني وليس شيئاً آخر.

إذاً التحليل الفني هو الذي يتوقع حركة اتجاه الأسعار وكيف يمكن الاستفادة منها، ويمكن للتحليل الفني الإجابة عن تساؤلات تهم المستثمر مثل متى تشتري؟ ومتى تبيع؟ كم سوف يكون سعر السهم غداً، وكم سيكون بعد أسبوع؟ التحليل الفني يعتمد على دراسة حركة اتجاه السهم (صعوداً أو هبوطاً) بيانياً وربط هذه الحركة بكميات التداول، وذلك لتحديد أوقات الشراء والبيع، بل إنه قد يمتد ليصل إلى توقع سعر السهم في المستقبل بيانياً أي على الرسم البياني للسهم (Chart)، هنالك مبدآن يقوم عليهما التحليل الفني، الأول أن جميع البيانات التي تظهر على الرسم البياني للسهم ناتجة عن تفاعلات السوق من بيع وشراء و كل ما يؤثر في السوق اقتصادياً سياسياً أو فنياً، لذلك فإن الرسم البياني يعطي صورة واضحة لسلوك التداول اليومي أو الأسبوعي أو الشهري إلخ، المبدأ الآخر أن التحليل الفني يقوم بدراسة حركة اتجاه السهم وتحديدها.

يوجد هنالك ثلاث حركات يمكن أن يتحرك سعر السهم خلالها اتجاه حركة السهم صعوداً، وهنا يلعب التحليل الفني دور فيه، وذلك بإعطاء إشارة للشراء، اتجاه حركة السهم هبوطاً، ويلعب التحليل الفني دور فيه، وذلك بإعطاء إشارة للبيع، اتجاه حركة السهم أفقياً، وهنا يساعد التحليل الفني على الاستفادة من تحديد نطاقات التذبذب.

لكن ما السبب في تغير الأسعار؟ هنالك عدة حقائق تؤخذ في الحسبان عند القيام بالتحليل الفني، هذه الحقائق هي أن السعر الحالي للسهم (سعر السوق) هو السعر الذي اتفق عليه البائعون والمشترون، هذا السعر يعكس لنا إجماعاً واتفاقاً منهم على السعر، يعتمد تحديد اتجاه (سعر السوق) في المقام الأول على توقعات المستثمرين، بحيث إذا توقع المستثمر أن سعر السوق سوف يرتفع فإنه سوف يقوم بالشراء على أمل البيع لاحقاً بسعر أعلى، أما إذا توقع المستثمر أن سعر السوق سوف ينخفض فإنه سوف يقوم بالبيع والتخلص من السهم بسعر السوق.

إن اختلاف الطبقات الاجتماعية للمستثمرين واختلاف آرائهم وتوقعاتهم ونفسياتهم تلعب دوراً مهماً في تحديد حركة اتجاه السعر، لو أننا سلمنا بأن التوقعات والعواطف لا تلعب دوراً مهماً، بالتالي فإن الأسعار لن تتغير إلا مرة واحدة كل ربع سنة، وذلك مع خروج البيانات والتقارير المالية للشركات، فتجد الشركات الرابحة ترتفع والشركات الخاسرة تهبط.

يعتمد التحليل الفني على فكرة أن (الماضي يكرر نفسه) حيث يقوم المحلل الفني بتحليل الأسعار التاريخية للسهم للتنبؤ بالأسعار المستقبلية، يتم ذلك بمقارنة الأسعار الحالية للسهم بالأسعار التاريخية لإظهار ما يمكن أن تكون عليه الأسعار المستقبلية، باختصار التحليل الفني يعطي رسالة مهمة للمستثمر يقول فيها (تعلم من الماضي)، الكثير من المحللين الفنيين لا يستطيعون تحديد الأسعار المستقبلية للسهم بدقة، لكنهم حتماً ينجحون في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، بمعنى آخر أن الكثير من المستثمرين يشترون السهم وهم لا يعرفون احتمال صعود السعر من هبوطه، لكنه إذا قام بشراء السهم وهو في اتجاهه للصعود (كما يقول التحليل الفني) فإنه بذلك يرجح احتمال الربح على الخسارة.

أخيراً إذا اعترفنا بأن العاطفة والتوقع يلعبان دوراً مهماً في تحديد اتجاه حركة السعر، فهنا يجب علينا الاعتراف بأن توقعاتنا وعواطفنا تلعب الدور نفسه في اتخاذ القرارات، العديد من المستثمرين يحاولون عزل عواطفهم عن استثماراتهم باستخدام التحليل الفني لكي تقوم نتائج هذا التحليل نيابة عنهم باتخاذ القرارات التي تعتمد على حقائق ومعلومات مستمدة من الماضي.

الفصل الثاني

مؤشر التدفق النقدي (Money Flow Index)

هو مؤشر يتأرجح بين القيمتين (١٠٠-٠) صعوداً ونزولاً و يقيس قوة السيولة الداخلة والخارجة إلى السهم ومنه.

طريقة حساب مؤشر التدفق النقدي

يؤخذ متوسط السعر ويضرب في حجم التداول ثم يقارن بالرقم نفسه لليوم السابق، يعتبر الرقم إيجابياً إذا كان أعلى من اليوم السابق وسلبياً إذا كان أقل من اليوم السابق.

تجمع الأيام الإيجابية وتقسّم على مجموع الأيام السلبية خلال فترة (يفضل ١٤ يوماً) ويتم تحويل النتيجة إلى مؤشر متأرجح يسمى مؤشر التدفق النقدي ويختصر MFI، يعطي إشارة بالشراء عند كسر المؤشر القيمة ٢٠ صعوداً، يعطي إشارة بالبيع عند كسر المؤشر القيمة ٨٠ نزولاً، وبشكل أكثر وضوحاً مؤشر التدفق المالي MFI هو عبارة عن أرقام تبدأ من الصفر إلى ١٠٠ يسجلها السهم صعوداً ونزولاً وينقسم المؤشر إلى ثلاث مناطق هي:

١- المنطقة السفلية الأمانة (تحت العشرين)

وتقع بين الصفر و ٢٠ وعند وجود مؤشر التدفق المالي للسهم في هذه المنطقة فهي إشارة إلى أن السهم قد خرجت منه سيولة في أيام التداول الماضية ونستنتج أنه تمت عمليات بيع كبيرة على السهم حتى وصلت الذروة ومن المحتمل أن تعود هذه السيولة ومعها يعكس السهم اتجاهه إيجاباً ويعتبر سعره في هذه المنطقة مناسباً للشراء وكلما اقترب إلى الصفر أصبح أكثر أماناً ومستعداً لتغيير اتجاهه للأعلى.

٢- المنطقة الوسطى المستقرة (بين الرقمين ٢٠ و ٨٠)

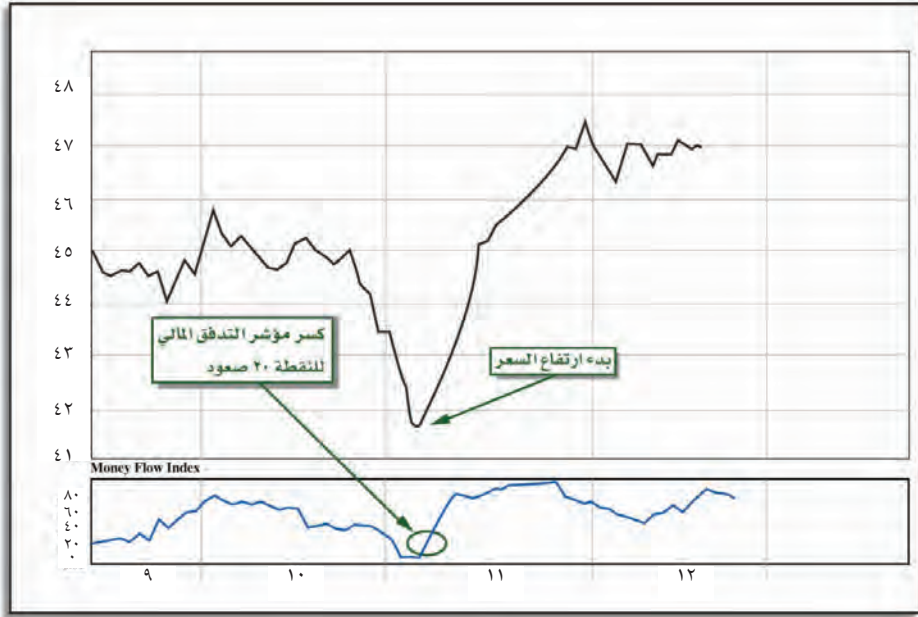
عند وجود مؤشر التدفق المالي في هذه المنطقة فهي دلالة على أن السهم فيه اعتدال بين عمليات الشراء والبيع أي أنهما متساويتان في القوة وهذا بدوره يسبب نوعاً من الاستقرار للسهم فإذا كسر السهم ٨٠ نزولاً فهذه إشارة إلى أنه تم بيع كميات في هذا السهم أكثر من الشراء فيه

ومن المتوقع حدوث نزول للسهم، أما إذا اخترق السهم ٢٠ صعوداً فهذه إشارة على وجود عمليات شراء متزايدة في السهم ومن المتوقع للسهم الصعود.

٣- المنطقة العلوية الخطرة (كسر خط ٨٠ نزولاً)

وتقع من ٨٠ وفوق ووجود مؤشر التدفق المالي في هذه المنطقة يعطي إشارة إلى وجود سيولة كبيرة في السهم وأن المشترين لا يزالون مسيطرين على السهم ولكنه يعتبر في منطقة خطيرة حيث إنه من المتوقع أن يقوم المشترون بالبيع في أي لحظة وعندما يبدأ السهم رحلة النزول وهو غير مناسب للشراء في هذه المنطقة أي أن البائعين في تزايد في هذه الفترة وقد يحصل انهيار للسهم.





العلاقة مع مؤشر (RSI) :

مؤشر التدفق النقدي يقوم بقياس قوة السيولة الداخلة أو الخارجة من السوق مع الأخذ في الاعتبار كميات التداول المباعه و المشتراة، بينما RSI يقيس مدى اقتراب السهم لقاعه السعري أو قمته السعرية فنشتري في القاع ونبيع في القمة.

أهمية النقاط (٢٠، ٨٠)

إشارة شراء: كسر المؤشر القيمة ٢٠ صعوداً

إشارة بيع: كسر المؤشر القيمة ٨٠ نزولاً

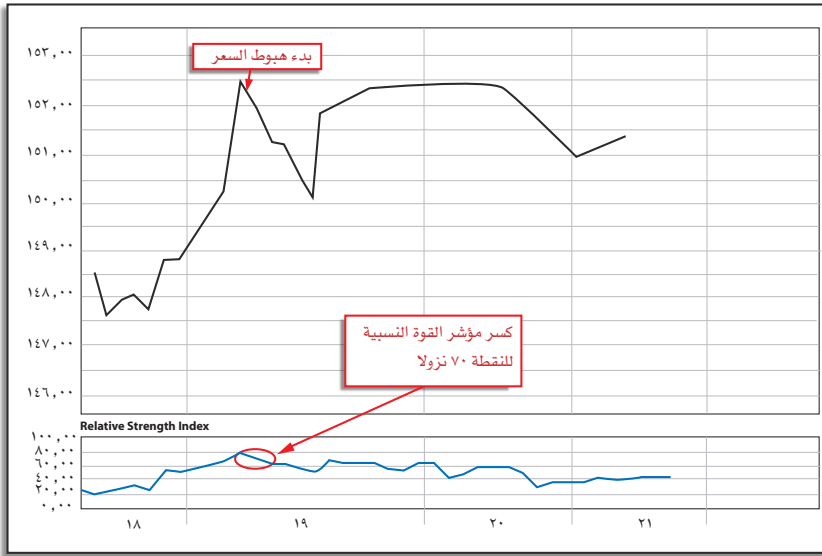
ينصح دائماً بالتركيز على نقطة (٢٠) لتحديد القاع ، أي إذا وصل المؤشر إلى هذه النقطة أو أقل منها يكون السوق في القاع ويكون الشراء آمناً، ونقطة (٨٠) لتحديد القمة أي إذا وصل المؤشر إلى هذه النقطة أو اقترب منها أو اخترقها إلى الأعلى تكون نقطة بيع حيث إن السهم المعين

أو السوق وصل إلى القمة. بعض الأحيان يظل المؤشر تحت (٢٠) لمدة ويكون خاملاً إلا أنه عندما يكسر هذه النقطة إلى الأعلى تكون **نقطة شراء قوية**، وبالنسبة للنقطة (٨٠) قد يظل المؤشر فوقها مدة من الزمن ويكون السوق مرتفعاً ولكن حينما يكسرهما إلى الأسفل تكون **إشارة خروج وبيع**، ويحصل أحياناً أن يرتد المؤشر مرة أخرى فوق النقطة (٨٠) ولكن إذا كسرهما إلى الأسفل مرة أخرى فهذا تأكيد قوي للإشارة السلبية الأولى.

الفصل الثالث

مؤشر القوة النسبية Relative Strength Index

يقوم على مقارنة فترات تغير السعر إلى الأعلى بفترات تغيره إلى الأسفل و يستخدم كإشارة على أن السعر قد بلغ آخر مداه في الصعود أو الهبوط، والفترات الزمنية الأكثر شيوعاً في استخدامه هي ١٤ يوماً والذي يعتبر مقياساً معيارياً له.



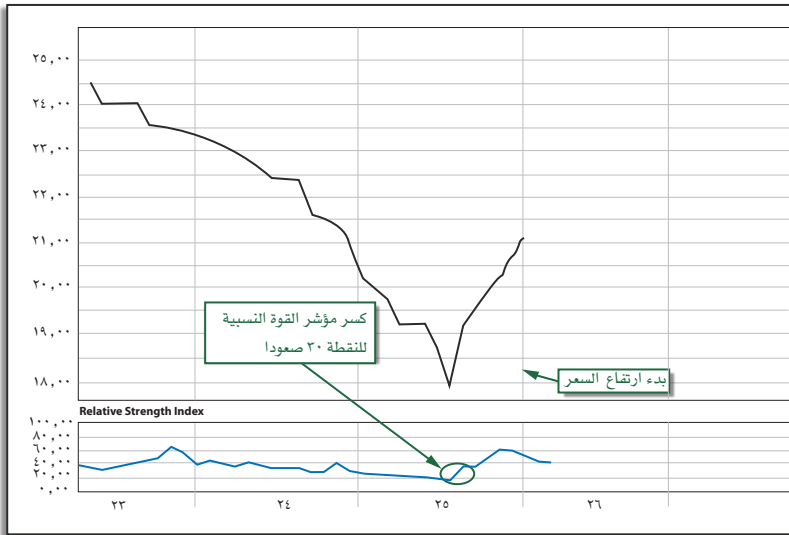
طريقة حساب القوة النسبية RSI

بحساب متوسط أسعار الإقفال التي ارتفعت مقسوماً على متوسط أسعار الإقفال التي هبطت وذلك لفترة محسوبة في بيانات تاريخية تلائم المستثمر أو المضارب.

مؤشر القوة النسبية = $100 - 100 \times ((1 + \text{ق ن}) / 100)$ ، حيث إن : ق ن = (معدل تغير الإقفال صعوداً لس من الأيام / معدل تغير الإقفال هبوطاً لس من الأيام)

ما هو مؤشر RSI ؟

مؤشر RSI يتكون من مائة نقطة من القيمة «صفر» إلى «١٠٠» و يستخدم خطي ٣٠ و ٧٠ لتحديد اتجاه السوق أو أي سهم معين، بمعنى آخر إذا وصلت قيمة RSI إلى ٣٠ أو أقل يعني ذلك أن السوق أو السهم المعين تم البيع فيه بكثافة ويكون نوعاً ما الشراء في هذا النطاق آمناً وإذا وصلت قيمة RSI إلى ٧٠ فما فوق يكون السوق أو السهم المعين معرضاً للنزول مرة أخرى وتكون إشارة لتوخي الحذر أو الخروج إلى حين الحصول على إشارة دخول أخرى، حيث هناك منطقة ما فوق الـ ٧٠ ويحدث فيها غالباً ارتفاعات أقوى من سابقتها و العكس مع منطقة ٣٠ حيث تكون ما تحتها منطقة هبوط إلى أكبر من سابقه، أضف إلى ذلك قضية الانفراج السعري حيث يكون السعر قد حقق قمة جديدة في السعر ولكنه على RSI لم يستطع تجاوز القمة السابقة وهذا يعني أن السعر وصل إلى مرحلة تشبع في الشراء، و العكس حيث قد يخدع السعر المتداول عندما يرى السعر يتجه لقمة أعلى من الأولى و لكن باستخدام هذا المؤشر تستطيع أن تدرك أن الصعود للقمة الجديدة ليس سوى بداية لانهايار السعر، وبشكل أكثر تبسيطاً للمؤشر عندما ترى السعر في حالة صعود ومؤشر RSI كذلك فهذه إشارة طبيعية وكذلك إذا كان السعر في حالة هبوط ومؤشر RSI كذلك فهذه أيضاً إشارة طبيعية، لكن لو وجدت السعر والمؤشر متعاكسين فذلك يدل على أن السعر غير صحيح فإذا كان صاعداً سيبتهه هبوط وإذا كان نازلاً سيبتهه صعود.



مناطق مؤشر القوة النسبية RSI

المنطقة السفلى (من الصفر إلى الرقم ٣٠)

وتسمى منطقة تشبع البيع Oversold أي عدد قليل من المتداولين يمتلكون حصصاً أقل من الأسهم ومن ثم من المتوقع أن يلجأ عدد كبير منهم للشراء وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع في سعر السهم مستقبلاً وهي منطقة آمنة للشراء لكننا لا نستطيع الجزم بالشراء إلا بعد كسر ٣٠ صعوداً تحت الـ ٣٠ ويكون السهم فيها في القاع وهنا يعتبر دخولاً آمناً، وكلما اقترب السهم من الصفر أصبح مرشحاً أكثر للشراء عند أي عملية ارتداد.

المنطقة الوسطى (من ٣٠ إلى ٧٠)

وهي مرحلة جيدة للمضاربة على الأسهم ذات المؤشرات الإيجابية وتعتبر مرحلة انطلاقة محتملة « بناء قاعدة سعرية»، وتكون فيها المضاربة مع ترقب وحذر.

المنطقة العليا (من ٧٠ إلى ١٠٠)

مرحلة جني أرباح، حتى لو حصل ارتفاع أعلى للسهم فاحتمال الهبوط أصبح أكثر قوة حيث إن وجود السهم في المنطقة فوق ٧٠ يعتبر منطقة تشبع الشراء Overbought أي امتلاك عدد كبير من المتداولين حصصاً أكثر من الأسهم ومن ثم من المتوقع أن ينخفض السوق عندما يبدأون بيع ما لديهم من أسهم بغرض تحقيق الربح بشكل أكثر دقة، إنها منطقة مناسبة للبيع لكننا لا نستطيع الجزم بضرورة البيع إلا بعد كسر ٧٠ هبوطاً، كلما اقترب السهم من رقم ١٠٠ فالسهم للبيع حالاً عند أي إشارة هبوط.

الفصل الرابع

مؤشر الماكد (MACD)

Moving Average Convergence Divergence

مؤشر الماكد هو عبارة عن خط متغير يتحرك فوق وتحت الخط الصفري أي أنه يسجل أرقاماً موجبة وسالبة، ونشاهد أيضاً خطاً آخر بالمؤشر وهو عبارة عن المتوسط المتراكم للماكد لمدة تسعة أيام. حيث يتقاطع خط الماكد مع متوسطه في عدة نقاط وهي ما تسمى بتقاطعات إيجابية وسلبية. هو عبارة عن الفرق بين متوسطين متحركين أحدهما ٢٦ فترة والآخر ١٢ فترة زمنية (المقصود بالمتوسط لـ ١٢ يوماً أي مجموع أسعار الإغلاق لآخر ١٢ يوماً ثم تقسمها على ١٢ ليظهر المتوسط وهكذا، فإذا ظهر الناتج إيجابياً (+) فهو إشارة إيجابية وإذا كان الناتج سلبياً (-) فهو إشارة أن الماكد سلبي، أما إشارة الماكد فهي متوسط متحرك لـ ٩ فترات زمنية وتسمى (Signal Line)، علامة الشراء هي تقاطع الماكد مع إشارته بحيث تكون إشارته في الأعلى والماكد تحتها، علامة البيع هي تقاطع الماكد مع إشارته بحيث يرتفع الماكد فوق إشارته. فبذلك يتكون لنا خطان الأول خط الماكد والثاني متوسط الماكد، ويمكن تقسيم مناطق فيهما إلى منطقتين يفصلهما الخط الصفري بالتقسيم التالي:



المنطقة العليا

وتقع فوق الخط الصفري وفيها يسجل الماكد أرقاماً موجبة وهي دلالة على حدوث عمليات شراء على السهم مما سبب له حركة تصاعدية فوق خط الصفر وهو في هذه المنطقة غير آمن لأنه من الممكن أن يغير اتجاهه في أي لحظة إلى أسفل.

المنطقة السفلى

وتقع تحت الخط الصفري وفيها يسجل الماكد أرقاماً سلبية وهي دلالة على عمليات بيع حدثت للسهم مما سبب له هبوطاً ، وهنا يصبح سعر السهم آمناً ومن المتوقع له أن يغير اتجاهه في الفترة القادمة للأعلى.

نقاط التقاطع

أولاً: تقاطع خط الماكد مع متوسطه:

١ - تقاطع إيجابي

عندما يخترق خط الماكد متوسطه صعوداً فهنا تكون إشارة شراء للسهم وتكون صفقة الشراء أكثر أماناً إذا كان الماكد يسجل أرقاماً سلبية أثناء التقاطع الإيجابي

٢ - تقاطع سلبي

عندما يكسر خط الماكد خط متوسطه نزولاً فهي إشارة بيع للسهم ، ويكون السهم أكثر خطورة إذا كان الماكد يسجل أرقاماً إيجابية أثناء التقاطع السلبي.

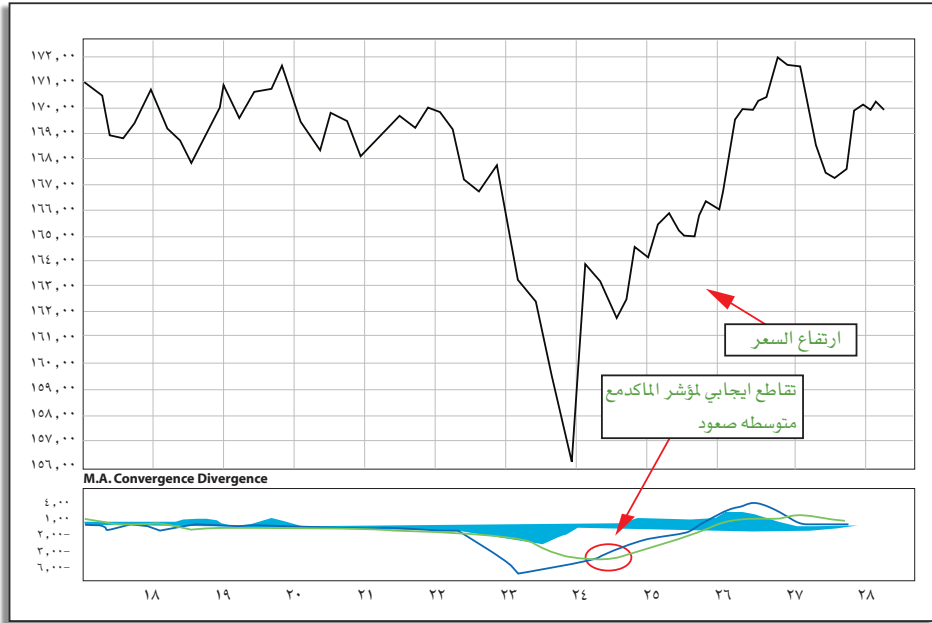
ثانياً: تقاطع الماكد مع الخط الصفري:

١ - تقاطع إيجابي

عندما يخترق الماكد الخط الصفري صعوداً وعندها تكون إشارة شراء للسهم وهي بداية طلوع للسهم من خلال انتقاله من الجزء السالب إلى الجزء الموجب. والمتوقع له الاستمرار حتى يبلغ قمته السعرية

٢- تقاطع سلبي

عندما يكسر الماكد الخط الصفري نزولاً وهي دلالة على بداية دخول السهم عملية تصحيح سعرية وهنا تكون إشارة بيع وخروج من السهم، والمتوقع له الاستمرار بالهبوط حتى يصل لقاعه السعري.



الفصل الخامس

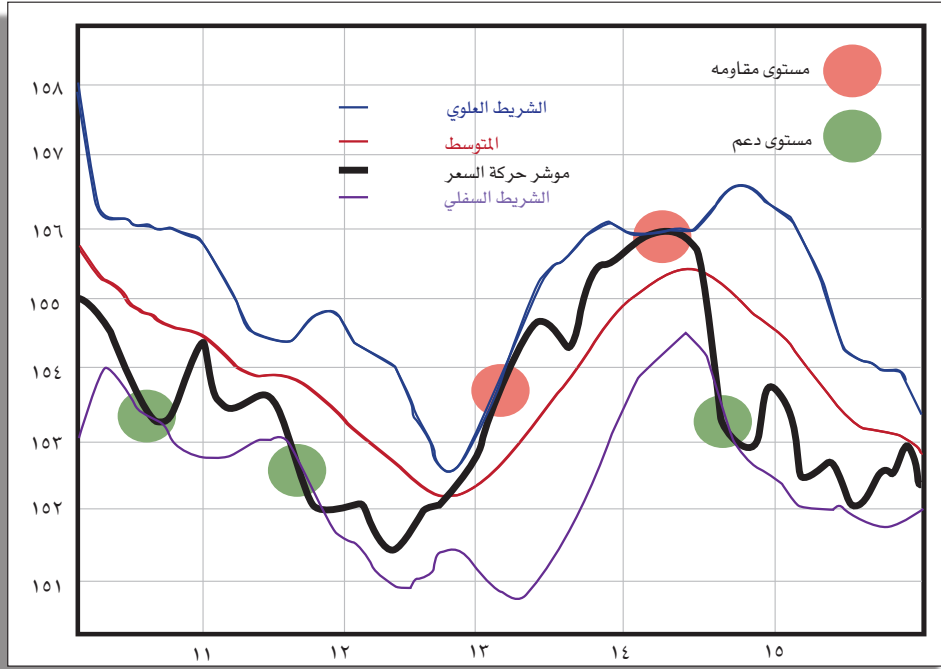
مؤشر البولينجر Bollinger Bands

عبارة عن ثلاثة خطوط شبه متوازية تتذبذب داخل قناة سعرية يسير فيها السهم تضيق وتتباعد حسب تذبذب السهم ونستفيد منها في معرفة إذا ما كان سعر السهم مرتفعاً أو منخفضاً ومدى تذبذب الأسعار داخل القناة السعرية وهذه الخطوط هي:

١- الخط العلوي (مقاومة)

٢- الخط السفلي (دعم)

٣- خط الوسط وهو المتوسط السعري الحسابي لإغلاق ٢٠ يوماً



أهمية قناة البولينجر

أهميتها في أننا عندما نرقب اتجاه القناة هل هي صاعدة أم هابطة يعطينا صورة عن توقع اتجاه الأسعار القادمة وتحديد ما إذا كان السعر رخيصاً نسبياً من عدمه وتحديد منطقة تذبذب محتملة للسهم بين الشريطين العلوي والسفلي مروراً بالمتوسط.

استخدامات مؤشر البولينجر

١- يحدد مدى تذبذب السهم

أي المدى أو النطاق السعرى الذي سوف يتحرك خلاله السهم في فترة زمنية معينة، على أساس أن الخط الأوسط يوضح السعر الحقيقي بينما الخطان الأعلى والأسفل يوضحان المدى السعرى الذي يمكن أن يتحرك السهم فيه صعوداً وهبوطاً.

٢- تحديد مستويات الدعم والمقاومة

الحد الأدنى يمثل خط دعم والأعلى خط مقاومة ولو تداول السهم بين الخط الأوسط والحد الأعلى لفترة، يعتبر الأعلى مقاومة، والحد الأوسط دعماً ولو تداول بين الأوسط والأدنى يعتبر الأوسط هنا مقاومة والأدنى دعماً.

٣- يحدد إشارات الشراء والبيع

يكون مؤشر البولينجر إيجابياً إذا كان خط السعر مع شريط البولينجر العلوي ويفترض أن تكون في السهم خلال هذه الفترة، يكون البولنجر سلبياً إذا كان خط السعر يسير مع شريط البولينجر السفلي ويفترض أن تكون خارج السهم في هذه الفترة، إشارة الشراء أن تبدأ أشربة البولينجر بالانفراج ويكون الشريط السفلي هو الأول في الانفراج، إشارة البيع أن تبدأ أشربة البولينجر بالإغلاق وسيكون الشريط العلوي هو الأول في الإغلاق، يسير المؤشر في هذه القناة، يرتطم بالخط العلوى، ثم يرتد ويهبط بالخط السفلي وهكذا.

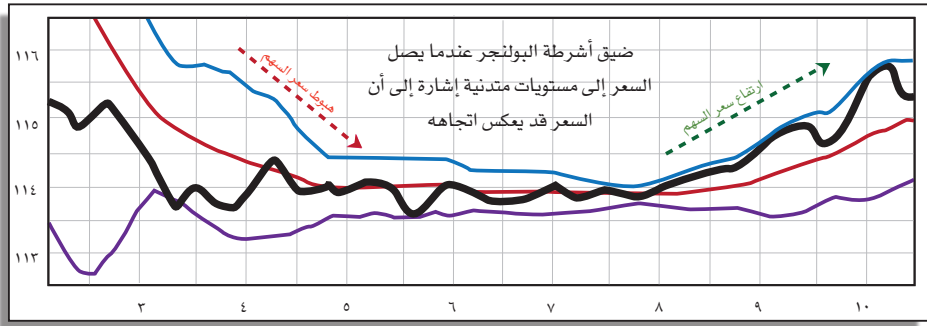
كيفية الاستفادة من المؤشر؟

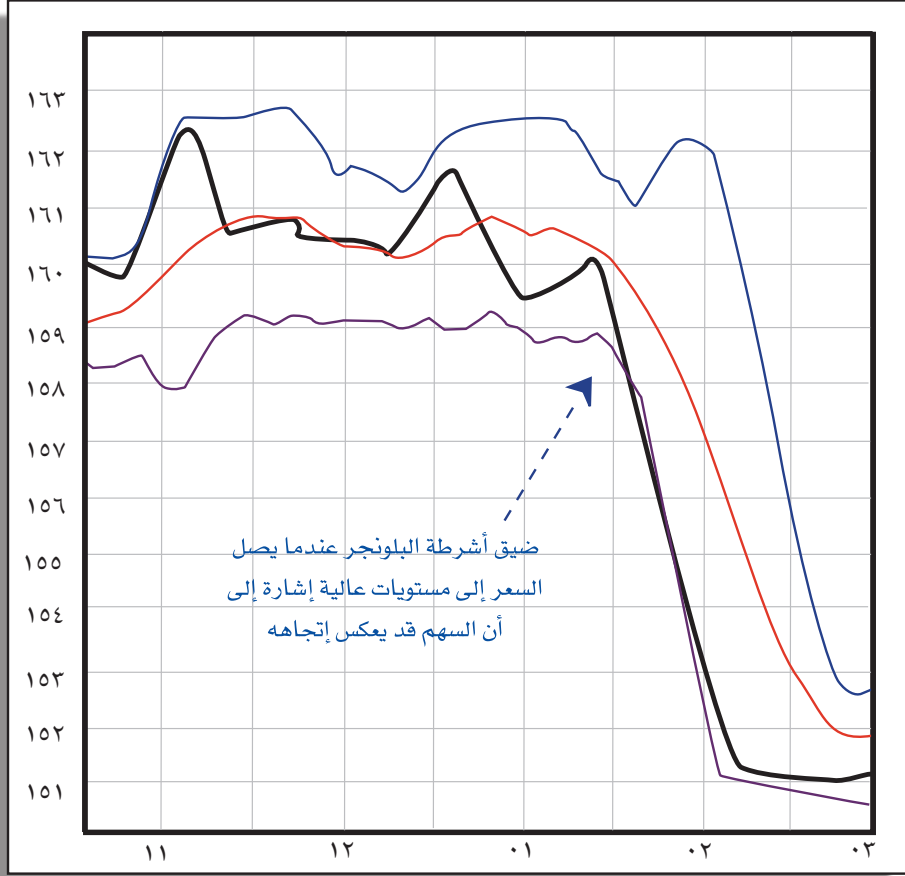
الحالة الأولى

يتحرك السهم صعوداً وهبوطاً داخل أشرطة البولينجر وعادة يستمر السعر إلى أن يصل إلى الهدف المتجه إليه وبالتالي تحديد عمليات الشراء والبيع أي حينما يلامس السعر خط البولينجر السفلي ويعكس اتجاهه دخولاً والعكس صحيح حينما يلامس السهم خط البولينجر العلوي ويعكس اتجاهه نزولاً يكون إشارة بيع.

الحالة الثانية

يكون التغيير الحاد في سعر السهم في العادة بعد أن تضيق أشرطة البولينجر (تقل نطاقات التذبذب) وفي هذه الحالة إما أن يكون أثناء اتجاه الأسعار للأسفل أو للأعلى ومن المعتاد أن يكون للأعلى إذا كان الضيق قد حدث بعد رحلة هبوط وبالتالي مرحلة تجميع ويكون العكس للأسفل إذا كان بعد رحلة صعود وينم عن حاله تصريف.



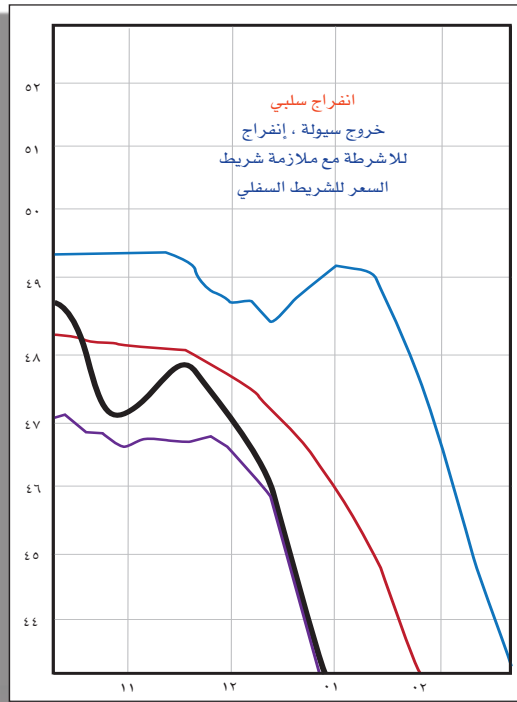
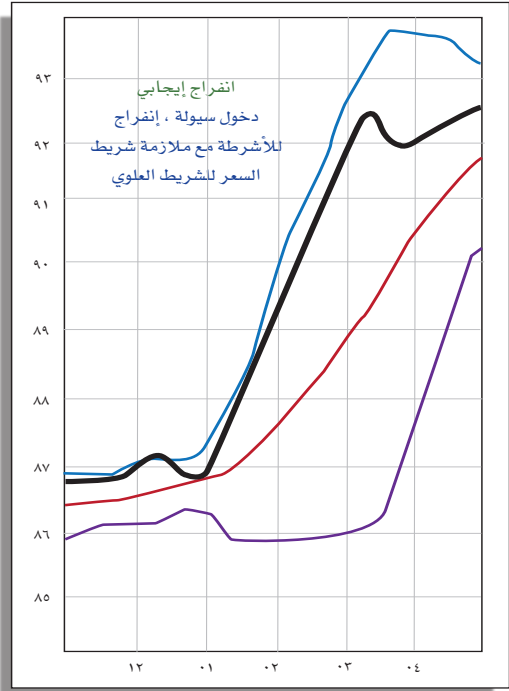


الحالة الثالثة

الانفراج في أشرطة البولونجر أي أن يتخذ كل شريط (السفلي والعلوي) اتجاهها معاكساً للآخر في حال طالت مدة الانفراج وكان السعر ملازماً لأحد الشريطين ، فعندها يحدث تضخم أكثر من اللازم .

والانفراجات نوعان

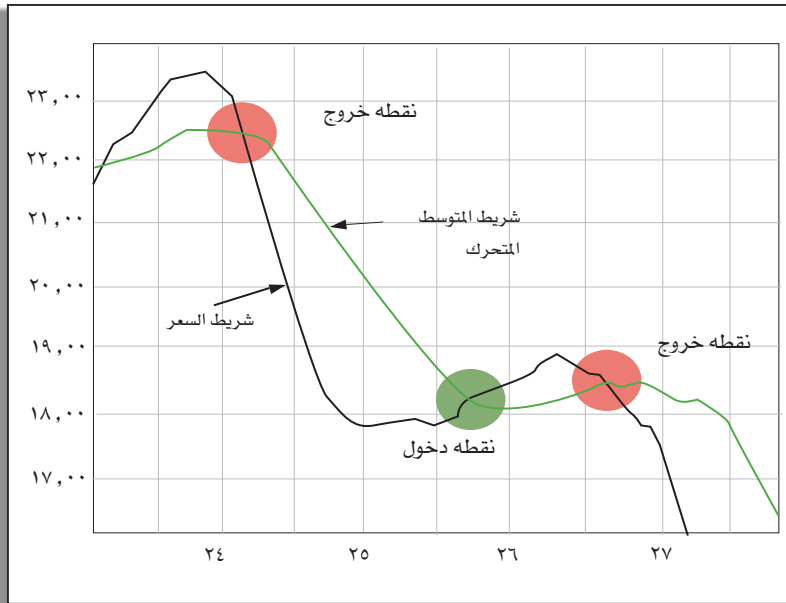
- ١- انفراج إيجابي : عندما يتعكس الشريطان والسعر يكون ملازماً للشريط العلوي.
- ٢- انفراج سلبي : عندما يتعكس الشريطان والسعر يكون ملازماً للشريط السفلي.



الفصل السادس

المتوسط المتحرك Moving Average

هو متوسط سعر السهم خلال فترة معينة، والمتوسط المتحرك يفيد المتداول لأخذ قراراً البيع والشراء ولتحديد السيولة الداخلة والخارجة، لاختيار المتوسط المناسب عليك أن تحدد أي نوع من المستثمرين أنت ، قصير أجل ، متوسط أجل ، طويل أجل ، فكلما كان الشخص مستثمراً لفترة أقصر عليه اختيار متوسط أقل فالمضارب اليومي يفضل استخدام متوسط ٩ أو ١٠ أيام، وكلما كان الاستثمار لفترة أطول عليك اختيار متوسط أعلى مثل ٢٠٠ يوم. إن اتجاه المؤشر يوضح ما إذا كان اتجاه السوق صاعداً أوهابطاً في الوقت الحاضر، التقاطع بين المؤشر والسعر يدل على تغيير الاتجاه. عندما يقطع مؤشر الأسعار المتوسط المتحرك لمدة ما من الأسفل إلى الأعلى يكون عادة إشارة صعود للمؤشر والعكس عندما يقطع ذلك المؤشر المتوسط المتحرك من الأعلى إلى الأسفل فيكون بذلك قد أعطى إشارة هبوط أو خروج من السهم، المتوسط الحسابي تابع لحركة السهم إذا ارتفع تجده تحت السهم وإذا انخفض تجده أعلى السهم ولذلك دائماً يقال إن المتوسط يتبع السهم وليس السهم هو الذي يتبع المتوسط.



أهم أنواع المتوسطات الحسابية

١- المتوسط الحسابي العادي S.M.A Simple Moving Average

وهو متوسط إغلاق السهم لعدة أيام ثم قسمة هذه القيمة على عدد الأيام، متوسط ١٠ أيام يعني مجموع سعر الإغلاق للعشرة أيام الماضية وتقسيم المجموع على ١٠ ليكون هذا هو متوسط ١٠ أيام، إن نتيجة هذا المتوسط هي التي تساعدنا على الحصول على قيمة منحني اليوم الحادي عشر، ويتم إعادة حساب المؤشر بإدخال آخر سعر للمؤشر بعد الإقبال إلى القيمة السابقة وإعادة حسابها.

٢- المتوسط الحسابي الأسّي E.M.A Exponential Moving Average

وهو الذي من خلال معادلاته الحسابية تجمع كل الأسعار للفترات الماضية حيث إن لكل فترة قديمة أهمية متناقصة حسب معادلات حسابية معقدة، المتوسط المتحرك الأسّي يعطي وزناً أكثر لقيمة الإغلاق الأخيرة للسهم ويعيد حساب المتوسط الأسّي على أساسها، ويعتبر أكثر حساسية لحركة السهم من المتوسط الحسابي البسيط.

استخدامات وفوائد المتوسط الحسابي

١- تحديد اتجاه السعر وتأكيده

أي هل هو اتجاه صاعد أو هابط، بمعنى آخر لو كان شكل اتجاه سعر السهم يشير إلى أنه صاعد، نطابق ذلك مع المتوسط للتأكد من صحة اتجاه السعر، هذا التطابق إن حدث يؤكد التغيير الذي حدث في اتجاه الأسعار.

٢- تحديد نقطة الشراء والدخول

عند تقاطع السهم أو اختراقه خط المتوسط فذلك المتحرك تقاطع إيجابي وهذا التقاطع يدل على عودة السيولة الخارجة من السهم.

٣- تحديد نقطة البيع والخروج

عند تقاطع السهم أو كسره خط المتوسط المتحرك نزولاً فذلك تقاطع سلبي وهنا دلالة واضحة على بداية خروج السيولة من السهم.

٤- تحديد نقاط الدعم والمقاومة

وذلك بشكل سهل وسريع ودقيق على الرسم البياني ويمكن من خلال هذه الميزة مراقبة عمليات الاختراق لخطوط الدعم والمقاومة .

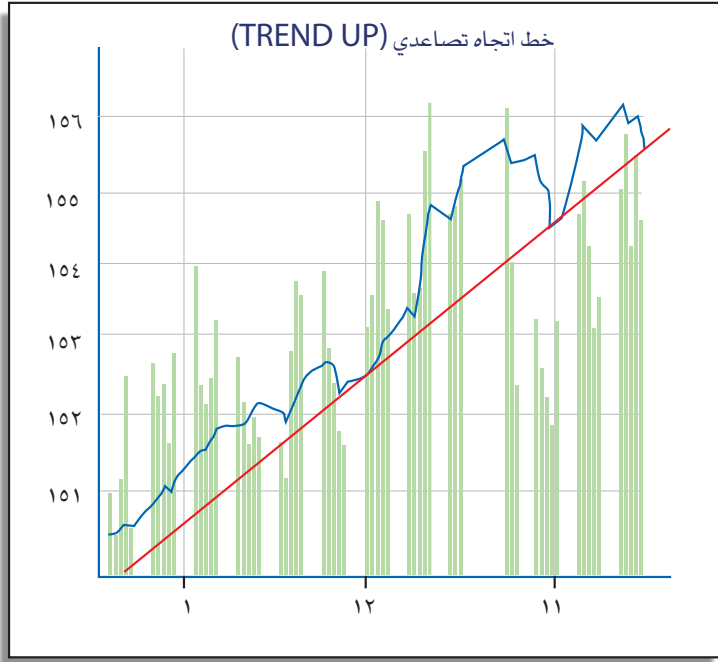
الفصل السابع

خطوط الاتجاه (Trend Lines)

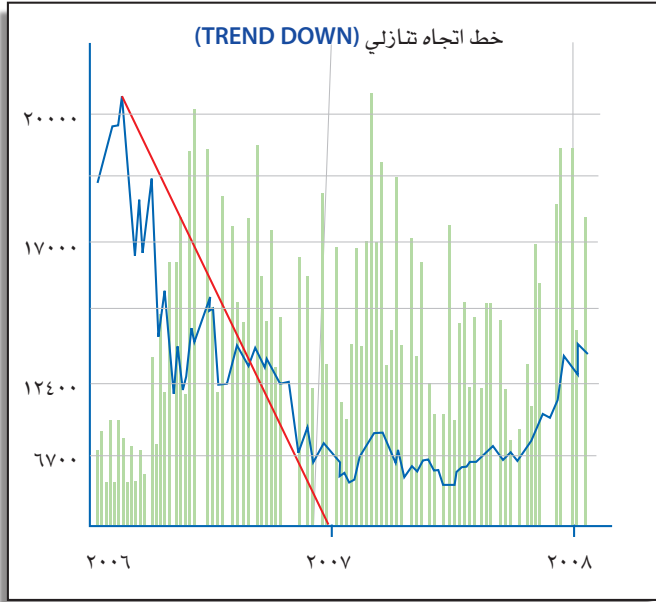
التحليل الفني مبني على افتراض أن الأسعار تميل إلى صعود أو النزول أو الاستقرار، و بناء على ذلك تكون خطوط الاتجاه هي عبارة عن خط متصل بين نقطتين أو أكثر ويحدد لنا اتجاه حركة الأسعار (السهم) بمعنى هل حركة الأسعار تتحرك باتجاه تصاعدي أم تنازلي، ويمتد خط الاتجاه إلى الفترة المقبلة ليعمل كخط دعم أو كخط مقاومة لحركة الأسعار المستقبلية.

أنواع خطوط الاتجاه

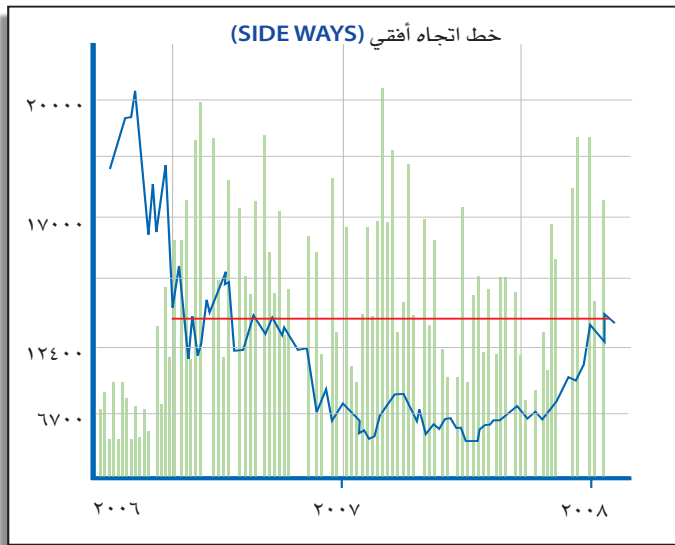
م	الخط	الوصف
١	خط اتجاه تصاعدي (Trend Up)	خط مستقيم إيجابي بمعنى أنه يتجه للأعلى متصل بالقيعان الصاعدة مع حركة الأسعار، ويرسم من نقطة أو أكثر تمثل أبرز القيعان في تلك الفترة ويكون القاع الثاني أعلى من القاع الأول، ويمتد هذا الخط على طول الفترة القادمة لتوقع حركة الأسعار المستقبلية حيث إن أي هبوط للأسعار لهذا الخط مستقبلاً بدون كسره يعتبر منطقة دعم أو بمعنى آخر منطقة شراء متوقعة
٢	خط اتجاه تنازلي (Trend Down)	يرسم هذا الخط من قمم ساقطة اثنتان أو أكثر، القمة الأولى يجب أن تكون أعلى من القمة الثانية (انظر الرسم البياني)
٣	خط اتجاه أفقي (Side Ways)	يرسم خط مستقيم باتجاه أفقي على مستوى القمم أو القيعان المتتالية



رسم ترند صاعد لسوق الأسهم السعودي على مدى ثلاثة أشهر يوضح أهمية مستوى الدعم
 ١١٧٥٠ في مسار المؤشر الإيجابي منذ منتصف عام ٢٠٠٧م، حيث قاوم الخط ثلاثة محاولات
 لاختراقه هبوط خلال هذه الأشهر الثلاثة.



رسم لخط ترند هابط لمسار سوق الأسهم السعودي خلال فترة الانهيار منذ بداية عام ٢٠٠٦م، حيث تتضح أهمية مستوى الدعم ١١٧٥٠ عند هبوط المؤشر حيث قاوم ثلاث محاولات لاختراقه صعوداً خلال فترة الانهيار



رسم خط ترند أفقي يوضح أهمية مستوى ١١٧٥٠ بالنسبة لمسار المؤشر المستقبلي حيث إن المؤشر عجز على مدى خمسة أشهر كاملة في عام ٢٠٠٦ م عن اختراق هذا الترنند الأفقي، في حين بدأت أولى محاولاته لاختراق هذا الخط منذ تاريخ: ٥-١-٢٠٠٨م.

أهمية خطوط الاتجاه

أهمية خطوط الأسعار أنها تستطيع أن تعطي قدرة للمتداول البسيط على معرفة الاتجاه العام للأسعار بمنتهى السهولة والسرعة وتوقع الحركات المستقبلية للأسعار، حيث إنه في حالة الاتجاه التصاعدي فإن هذا الخط يعمل كنقاط دعم تصاعدي، وفي حالة خط الاتجاه التنازلي فإن هذا الخط يعمل كنقاط مقاومة تنازلية، بعض الأحيان ينكسر خط الاتجاه التنازلي أو التصاعدي ويتحول إلى اتجاه أفقي، وهذا لا يستمر طويلاً ثم يغير خط الاتجاه الأفقي مساره إلى أحد المسارين، يتم انكسار خط الاتجاه عادة باختراق حركة السعر هذا الخط مرتين متتاليتين أو بمعنى آخر إغلاق السعر تحت الخط أو فوق الخط، وفي العادة نحتاج إلى كمية تداول عالية نسبياً لكسر خطوط الاتجاه سواء التنازلي أو التصاعدي، فهي تؤكد أن هذا الانكسار سليم وسيتم تغيير مسار الاتجاه قريباً.

كسر خطوط الاتجاه

كسر أي خط من خطوط الاتجاه هو إشارة مبكرة لتغير اتجاه الأسعار، حيث إنه إذا كان ذلك الكسر في خط الاتجاه الصاعد وتم كسره من قبل الأسعار هبوطاً فهذه إشارة سلبية، والعكس صحيح حيث إنه إذا كان ذلك الكسر في خط الاتجاه الهابط وكسرتة الأسعار للأعلى فهذه إشارة إيجابية، وهنا يجب ألا نغفل أن نتأكد أن ذلك الكسر هو حقيقي وليس مؤقتاً وذلك من خلال عدم ارتداد الأسعار وإغلاقها فوق مستوى الكسر حيث إن ذلك دلالة واضحة أن ذلك كسر وهمي لذلك الخط. إن إغلاق الأسعار فوق مستوى الكسر صعوداً أو هبوطاً سوف يؤكد صحة ذلك الاختراق والكسر لخطوط الاتجاه. عند خط التردد الصاعد للأسعار تكثر الطلبات وتقل العروض في حين تكثر العروض وتقل الطلبات كلما ارتفعت الأسعار فوق مستوى خط التردد الصاعد للأسعار، وعلى نفس المنوال في خط التردد الهابط للأسعار حيث تقل الطلبات وتكثر العروض بجانب الخط في حين تكثر العروض وتقل الطلبات كلما هبطت الأسعار دون ذلك الخط. وكلما كثرت النقاط أو القيعان التي يعتمد عليها في رسم التردد وزادت المسافات بينها ارتفع مقدار دقة ذلك الخط لاتجاه الأسعار.

الفصل الثامن

الفجوات السعرية GAPS

الفجوة هي منطقة سعرية لم يتم فيها تداول، أي هي الفرق السعري (إيجابيا أو سلبيا) بين سعري الافتتاح والإغلاق نتيجة تأثيرات خارجية من أخبار إيجابية أو سلبية تؤدي إلى دفع المشترين أو البائعين نحو طلب أو عرض السهم أكثر من سعر الإغلاق مما يؤدي إلى ظهور فراغ في الرسم البياني للأسعار.



أنواع الفجوات السعرية

الفجوات تنقسم إلى نوعين أساسيين من حيث الاتجاه، الأولى فجوة ذات اتجاه إيجابي أي صعود والثانية فجوة ذات اتجاه سلبي أي هبوط، أما من حيث طبيعة وخصائص الفجوات فيمكن تقسيمها كالتالي:

الفجوات السعرية العادية Common Gaps

يحدث هذا النوع من الفجوات بشكل عادي دون أي تأثيرات خارجية جوهرية، وفي العادة تتراجع الأسعار إلى سعر قبل حدوث الفجوة ويسمى ذلك (إغلاق الفجوة). وعادة ما تظهر الفجوات العادية عند ظهور نتائج الشركات أو في حالة المضاربة التي تتعزز بعد دخول السهم في حالة ضعف ونطاقات تذبذب ضيقة وفي أحيان كثيرة بحجم تداول منخفض.

فجوات الاختراق Breakaway Gaps

وتحدث عندما يقفز السعر فجأة من نطاق تذبذب ضمن قناة سعرية ضيقة "نطاق التذبذب" للخروج من ذلك النطاق نتيجة توجه قوى المتداولين إلى السهم بحيث يكون عدد المشترين أكثر من البائعين في حالة الارتفاع والعكس في حالة الهبوط، وفي الأغلب يرتبط هذا النوع من الفجوات السعرية بوجود محفزات جوهرية لتغليب إحدى قوى الشراء والبيع على الأخرى.

الفجوات المنطلقة Runaway Gaps

ويطلق عليها فجوات الحماس وهي نتيجة اندفاع المتداولين للشراء أو البيع لتتكون الفجوة المنطلقة (الهابطة هي إشارة بيع والصاعدة هي إشارة شراء) ويرتبط هذا النوع من الفجوات بالمؤثرات القوية على الأسهم و الأسعار مثل الانهيارات السعرية أو عمليات الارتداد القوية، ويصاحب بروز هذا النوع عادةً أحجام تداول مرتفعة جداً.

الفجوات المنهكة Exhaustion Gaps

هي التي يعبر ظهورها عن نهاية الاتجاه الذي كان يسود على أداء السهم سلبياً أو إيجابياً (الفجوة المنهكة الهابطة تعتبر إشارة شراء والصاعدة إشارة بيع)، ويدل ظهورها بعد عملية صعود قوي على احتمالية الارتداد سلباً، وترتبط بحجم تداول كثيف قبل ظهور الفجوة وفرق سعري عال بين السعيرين وكلما كبرت الفجوة كان ذلك دليل على صحته، وتعتبر المضاربات هي المسبب الرئيسي لظهور هذا النوع من الفجوات حيث تحدث عند عمليات الصعود السريع للتصريف أو التجميع أو عند عمليات الاندفاع في البيع الجماعي.

الفصل التاسع

مستويات الدعم والمقاومة Support and Resistance

تتمثل إحدى أهم فوائد التحليل الفني لمؤشرات الأسهم في استنتاج مستويات «الدعم» و«المقاومة» حيث إن مستويات الدعم والمقاومة هي أداة أساسية يستخدمها المحللون الفنيون للأسهم للتعرف على مناطق التغيير الأساسي في سعر الأسهم. ويمكن تلخيص مفهوم هذه المستويات للدعم والمقاومة في أنه حركة السوق فوق مستوى «الدعم» وتحت مستوى «المقاومة» ، فإذا تعرض أحد مستويات الدعم أو المقاومة للاختراق من خلال حركة الأسعار فمن المتوقع عند ذلك أن تتجه الأسعار عبر مستوى الاختراق هذا. وبشكل أدق هي مستويات الأسعار التي ينبغي فيها أن تتوقف الحركة وربما تعكس الاتجاه. ويمكن تحديد هذه المستويات من خلال الرسومات البيانية وتقدير المجالات التي توجه بها السوق دعماً أو مقاومة ومن خلال دراسة الأنماط المعروفة لدى الكثير من المحللين لهذه المستويات مثل (القمم الثلاثية Triple Top والقيعان الثلاثية Triple Bottom والقمم المزدوجة Double Top والقيعان المزدوجة Double Bottom وتكوينات الرأس والأكتاف Head and Shoulders والرأس والأكتاف المعكوسة Inverted Head and Shoulders وخطوط الاتجاه الزوجية و الفجوات) إلى غير ذلك من الأنماط المعروفة التي تساعد في التطبيق العملي لمفهوم مستويات الدعم والمقاومة.

إذن يمكن أن نتوصل إلى تعريف مستويات الدعم والمقاومة بأنها المنطقة شبه الآمنة من مستوى الأسعار في المعارك المستمرة بين قوى الشراء (المشتريين - الطلب) وقوى البيع (البائعين - العرض) تتعادل فيها القوتان ويستقر السعر لفترة (قد تطول أو تقصر) حتى تتغلب كفة إحدى القوى على الأخرى وبهذا يتم اختراق أحد مستويات الدعم أو المقاومة. وعندما يتم اختراق أحد هذين المستويين في العادة ستندفع الأسعار إلى مستوى دعم أو مقاومه آخر. ويعطي المحللون حجم الكميات المتداولة أهمية كبيرة في تحديد قوة واتجاه الأسعار حيث إنه في العادة كلما ارتفع حجم الكميات المنفذة أثناء ارتفاع الأسعار أو عند انخفاض الأسعار فذلك إشارة إلى أن هذا انخفاض أو ارتفاع طبيعي (أي عملية اختراق طبيعية) ، أما في حالة انخفاض حجم الكميات أثناء ارتفاع أو انخفاض الأسعار فقد يكون ذلك دلالة على سلوك غير طبيعي للأسعار (أي ربما تكون عملية اختراق وهمية بمعنى أن الأسعار قد تتراجع مرة أخرى).

أهمية مستويات الدعم والمقاومة

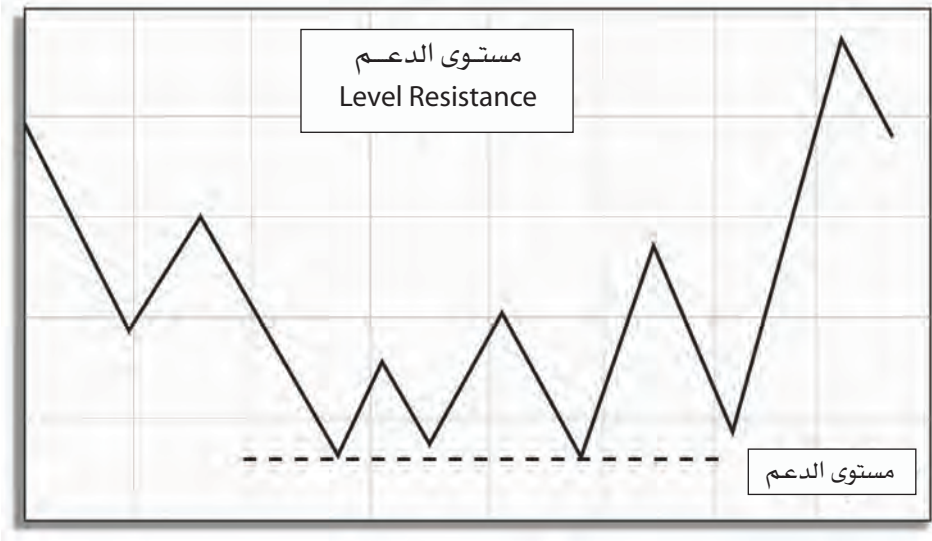
ينبغي ألا نغالي في تقدير تأثير مستويات الدعم والمقاومة في أسعار الأسهم أو في اتجاه حركة السوق لكن الطريقة التي تتحرك بها الأسعار حول مناطق الدعم والمقاومة تساعد على تحديد قوة دفع اتجاهات السعر خارج نطاق الدعم والمقاومة لبعض الوقت، وذلك فيما نستطيع أن نطلق عليه مفهوم (القمم و القيعان المزدوجة و المثلثات) حتى يكون لدى السهم القوة الكافية لكسر نقطة الدعم أو المقاومة وعندما يتم اختراق هذه النقاط من الدعم والمقاومة يبدأ السهم في وضع مستوى آخر للدعم والمقاومة.

ويمكن أن تساعد نقاط الدعم والمقاومة على تقديم تلميحات مهمة بخصوص أفضل وقت للخروج والدخول في السهم، و مثال ذلك أن تنتظر كسر السهم نقطة مقاومة قبل أن تشتريه وفي هذه الحالة يمكن اعتبار إخفاق السهم في اختراق نقطة المقاومة هذه كإشارة للانتظار، ولكن كلما كانت فترة الانتظار هذه طويلة أمكن أن تؤخذ كإشارة أخرى على أنه من الممكن أن يبدأ في السقوط و تعتبر إحياء للخروج من هذا السهم. وعند كسر سهم ما نقطة الدعم يمكن عند ذلك استخدام مبدأ إيقاف الخسارة والبيع مباشرة بعد كسر نقطة الدعم هذه.

وإذا كنت تتعامل بشكل فني في تحليل الرسوم البيانية لحركة سعر السهم وترقب الإشارات التي تساعد على رسم توقعات لحركة الأسعار المتوقعة للأسهم وذلك من خلال دراسة المنحني الفني لهذه الأنماط المعروفة لدى الكثير من المحللين حيث تساعد هذه الأنماط في تقريب مفهوم مستويات الدعم والمقاومة والقدرة على التعامل معهما في التحليل الفني لاتجاه السهم. كذلك يجب أن ننتبه لأهمية ملاحظة مقدار كمية التنفيذ عند أي مستوى دعم أو مقاومة في محاولة لتقدير قوة وفعالية ومدى الاختراق لهذا المستوى. ولكن لنحاول أن نصل إلى تعريف مبسط لكل من مستوى الدعم والمقاومة كل على حدة.

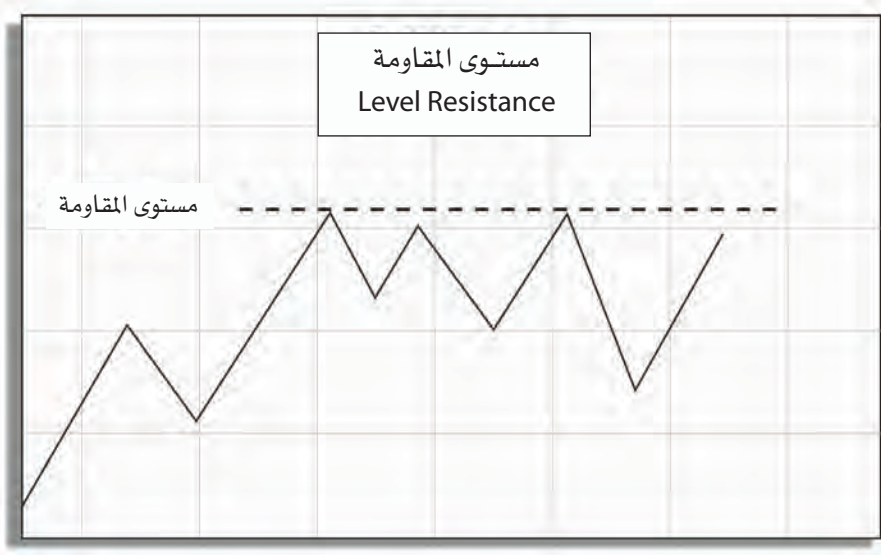
مستوى الدعم (Support Level)

مستوى أسعار الأسهم تحت سعر السوق الحالي الذي تكون فيه قوى الشراء (المشترون) قادرة على أن تتغلب على ضغط قوى البيع (البائعون) بمعنى آخر يكون (الطلب أقوى من العرض) ولهذا يقل الضغط على السعر في هذا المستوى لأن المضارب يعتقد أنه الوقت المناسب للشراء.



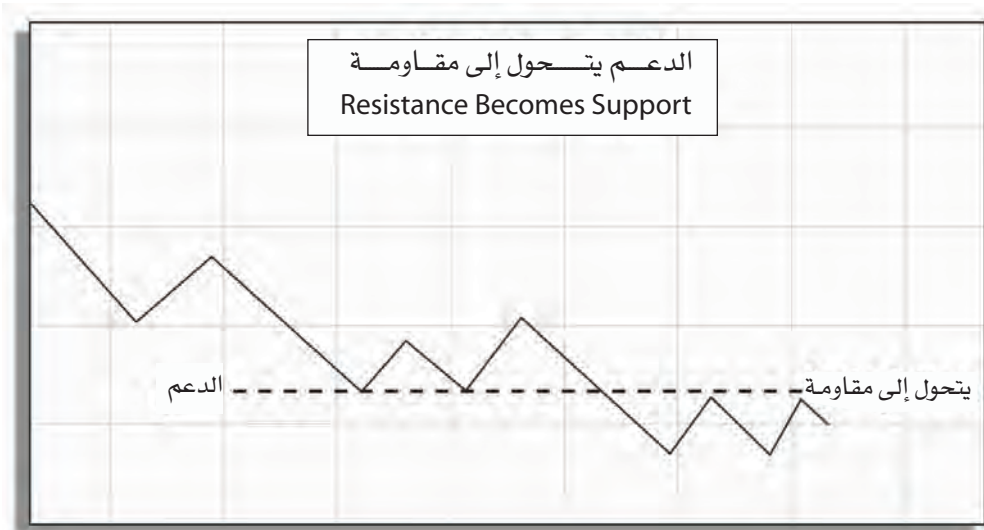
مستوى المقاومة

مستوى أسعار الأسهم فوق سعر السوق الحالي الذي يجب أن يكون فيه ضغط قوى البيع (البائعون) قوياً بالقدر الكافي للتغلب على ضغط قوى الشراء (المشتريين) ولهذا يقوم السعر بالاتجاه إلى مستوى أعلى من الأسعار بمعنى آخر يكون (العرض أقوى من الطلب) لأن المضارب يعتقد أن هذا هو المستوى المناسب للبيع.



تحول مستويات الدعم إلى مقاومة (Support Becomes Resistance)

لا يمكن إغفال جانب مهم عند دراسة مستويات الدعم والمقاومة وهو قدرة هذه المستويات على تبادل الأدوار، وعلى سبيل المثال مستوى دعم معين وبعد كسره يمكن أن يتحول بشكل مباشر إلى مستوى مقاومة لهذا السهم عندما تعود الأسعار إلى أعلى، وكذلك عندما يتم اختراق نقطة المقاومة من الممكن أن تتحول إلى نقطة دعم في حالة انهيار الأسعار، وعند ذلك تظهر الرسوم البيانية ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح الفجوات «Cavities».



الاختراق الحقيقي لمستويات الدعم والمقاومة

لكن كيف نستطيع أن نستدل على الحركة التصحيحية سواء للاتجاه التصاعدي أو التنازلي للمؤشر، بالتأكيد لا يمكن أن نستدل على أن أي اختراق لمستويات الدعم والمقاومة اختراق حقيقي أو دائم لأنه وفي بعض الحالات يكون هناك اختراق وهمي يستمر لفترة زمنية قصيرة مع كميات تنفيذ قليلة مقارنة بالمعدل الطبيعي لمتوسط التنفيذ، وسرعان ما تعود الأسعار إلى نفس المستوى أو أقل قبل حدوث عملية اختراق مستوى الدعم أو المقاومة، ولذلك نستطيع أن نقول إن الاختراق

الحقيقي هو القدرة على اختراق مستوى الدعم أو المقاومة والاستمرار لفترة زمنية مع تنفيذ كميات أكبر من المعدل الطبيعي، وكلما طالت هذه الفترة الزمنية وكبرت الكميات المنفذة خلال هذه الفترة أصبح هناك المزيد من المستثمرين والمضاربين (المشترين) الملتزمين والمدافعين عن هذا المستوى من الأسعار (سعر الاختراق) وكان ذلك مزيداً من القوة لمستوى الدعم أو المقاومة هذا.

العوامل النفسية المؤثرة في مستويات الدعم والمقاومة

مثلما يقال دائماً إن لدى المتداولين ذاكرة قوية، لذلك متى انخفضت الأسعار إلى مستوى دعم سابق سوف تكون قوى المشترين (الطلب) ميالة إلى الشراء إذا عاد السعر إلى ذلك المستوى بسبب إخفاضهم في الشراء في المرة السابقة والخوف من ضياع الفرصة مرة أخرى وفي هذه الحالة، قد تأخذ قوى الشراء (الطلب) السيطرة على السوق أكثر من قوى البيع (العرض).

وعندما يصل السعر إلى مستوى مقاومة جديد ثم يتراجع سوف تكون قوى البيع (العرض) التي أخطأت القيمة السابقة ميالة للبيع عندما يعود السعر إلى المستوى السابق وذلك بسبب الخوف من الخطأ مرة أخرى وهنا تأخذ قوى البيع (العرض) السيطرة من قوى الشراء (الطلب).

كيف يتم قياس مستوى الدعم والمقاومة؟

بعد أن تطرقنا إلى جوانب مستويات الدعم والمقاومة أن لنا أن نعرف كيف يتم قياس وتحديد هذه المستويات. يعتمد ذلك على المعطيات التالية (أعلى سعر للسهم - أقل سعر للسهم - سعر إقفال السهم - نقطة الارتكاز) إذا في البداية كيف نحدد نقطة الارتكاز؟

نقطة الارتكاز = أعلى سعر + أقل سعر + سعر الإقفال ونقسم النتيجة على ٢

مستوى المقاومة الأول = مستوى الارتكاز ضرب ٢ - أقل سعر

مستوى الدعم الأول = مستوى الارتكاز ضرب ٢ - أعلى سعر

مستوى المقاومة الثاني = مستوى الارتكاز - مستوى الدعم الأول + مستوى المقاومة الأول

مستوى الدعم الثاني = مستوى المقاومة الأول - مستوى الدعم الأول - مستوى الارتكاز

ومثل كل أدوات التحليل الفني وطرق التحليل الفنية للأسهم والسوق لا يمكن استخدام أسلوب مستويات الدعم والمقاومة بمعزل عن أدوات التحليل والمؤثرات الأخرى مثل (الحروب و أسعار الفائدة وأسعار النفط وأسعار العملة) في السوق، ولكن يجب أن تكون إحدى أدوات المضارب و المستثمر عند اتخاذ قرار البيع والشراء . إن فعالية هذا الأسلوب تتضح بشكل جلي عند تذبذب أسعار الأسهم في السوق في أكثر من اتجاه علماً أنه يجب مراعاة أن اتجاه السوق الكلي يؤثر في سلوك الأسهم الفردية لذلك عليك أن تدرس وضع السوق الكلي أولاً قبل النظر إلى حركة سهم فردية بمعزل عن حركة السوق.

الفصل العاشر

الأثار المترتبة على زيادة رأس المال (المنحة)

ما هي أسهم المنحة؟

عملية زيادة رأس المال بإصدار أسهم بالقيمة الاسمية للسهم ويتم تحويل قيمة هذه الأسهم المصدره من الاحتياطي وإضافتها إلى رأس المال.

مثال (٢) :

إذا كان عدد الأسهم الأصلية في شركة معينة هو مليون سهم والقيمة الاسمية لكل سهم تعادل خمسين ريالاً فإن رأس المال يكون ٥٠ مليون ريال. ولنفترض أن لدى هذه الشركة احتياطات مقدارها ١٠٠ مليون ريال فتصبح على ذلك حقوق المساهمين مساوية لـ ١٥٠ مليون ريال وهو مجموع رأس المال مضافاً إليه الاحتياطات. فإذا قررت هذه الشركة مضاعفه رأس المال فإن عدد الأسهم بعد الزيادة يصبح (٢) مليون سهم ويصبح رأس المال الجديد ١٠٠ مليون ريال وتنقص الاحتياطات إلى ٥٠ مليون ريال.

ماذا يترتب على قرار زيادة رأس المال؟

وكما يتضح من المثال السابق لم يترتب أي تغيير جذري في وضع الشركة فحقوق المساهمين بقيت على ما هي عليه وهو ١٥٠ مليون ريال في المثال ولكن تم توزيع حقوق المساهمين فزاد رأس المال وتنقص الاحتياطي بنفس القيمة. وهذه العملية مطابقة تماماً لمن يملك ١٥٠ ألف ريال ويضعها في حسابين الحساب الأول فيه ٥٠ ألف ريال والحساب الثاني فيه ١٠٠ ألف ريال ثم قام بنقل ٥٠ ألف ريال من الحساب الثاني إلى الحساب الأول فإنه في هذه الحالة يصبح لديه ١٠٠ ألف ريال في الحساب الأول وينقص الحساب الثاني إلى ٥٠ ألف ريال ، أما مجموع ما يملكه فيبقى على حاله وهو ١٥٠ ألف ريال.

المصطلح الخاطئ

نظراً لأن حقوق المساهمين لم يطرأ عليها أي تغيير، فإن ما حدث من إصدار أسهم جديدة لا يمكن إطلاقاً أسهم منحة عليه فالشركة لم تمنح شيئاً إضافياً وإنما قامت في الحقيقة بتقسيم

حقوق المساهمين على عدد أكبر من الحصص (الأسهم) وبالتالي فإن كل حصة جديدة (أسهم جديدة) تصبح قيمتها أقل. والمصطلح الصحيح الذي يجب أن يستعمل لوصف هذه الزيادة هو (تقسيم الأسهم) وهذا هو المصطلح المتعارف عليه عالمياً حيث تسمى هذه العملية باللغة الانجليزية (Splitting) التي تعني بالعربية تقسيم وليس منحاً.

إذا ما لغرض من هذه العملية؟

إذا كان الوضع كذلك إذن مالفائدة من إصدار أسهم جديدة وزيادة رأس المال؟ يفسر البعض زيادة رأس المال لغرض التوسعة وهذا خطأ واضح فالعملية لم ينتج عنها أي تغيير في وضع الشركة المالي ولا في حجم التدفقات النقدية ولا في كمية النقد المتوافر ولم تغير الالتزامات على الشركة، فإذا كانت الشركة قادرة على التوسع الذاتي بعد الزيادة فهي بكل تأكيد كانت قادرة على فعل نفس الشيء قبل الزيادة. والحقيقة أن السبب الوحيد لهذه العملية هو **تنشيط حركة تداول الأسهم وجعلها في متناول معظم المتداولين** وذلك أن زيادة رأس المال وبالتالي زيادة عدد الأسهم ينتج عنها تخفيض قيمة السهم بنفس نسبة الزيادة في عدد الأسهم وذلك لأن زيادة عدد الأسهم ينتج عنها انخفاض ربحية السهم والقيمة الدفترية وجميع مؤشرات السهم بنفس نسبة الزيادات في عدد الأسهم.

مثال (٣)

لو أن «بنك الرياض» لم يقيم منذ إنشائه حتى الآن بزيادة عدد أسهمه وبقي على نفس رأس المال الأصلي، فسوف نجد في الوقت الحاضر أن قيمة السهم الآن تصل إلى عشرات الآلاف ولكن ربح السهم الواحد بآلاف الريالات، وسوف ترتفع تبعاً لذلك جميع المؤشرات المالية الأخرى للسهم، مما يجعل تداول السهم في السوق ضعيفاً جداً ولكن بسبب زيادة رأس المال بين فترة وأخرى وبالتالي زيادة عدد الأسهم فإن سعر السهم الحالي أقل من ذلك بكثير ولكن في المقابل عدد الأسهم أعلى أيضاً عن العدد أثناء التأسيس وهذا يجعل السهم في متناول جميع المتعاملين في السوق ويكون التداول عليه نشيطاً.

تأثير زيادة الأسهام على السعر

المفروض ألا يزيد سعر السهم ولا ينقص بسبب توقع زيادة رأس المال فحسب وإنما يجب أن تكون الأرباح المحققة وتوقعات زيادة الأرباح في المستقبل هي المحرك الرئيسي لسعر السهم ولكن رد الفعل في السوق المحلي على هذه العملية ينبع من كون المتعاملين في السوق السعودية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

١- متداولون بسطاء يعتقدون ويؤمنون بأنهم سيحصلون على أسهم إضافية بنفس قيمة السهم قبل زيادة رأس المال ولذلك يندفعون للشراء في الشركة التي يتوقع أن ترفع رأس مالها.

٢- مضاربون يستغلون أخبار زيادة رأس المال لرفع السعر و جني الأرباح.

٣- مستثمرون يعلمون علم اليقين أن عملية الزيادة ليس لها تأثير فعلى في وضع الشركة ولكنهم على أي حال يركبون الموجة ويبيعون السهم حين ظهور الخبر أو قبل موعد التوزيع الفعلي والاستفادة من فرق السعر.

كيف تحسب السعر الجديد بعد التوزيع

يتم حساب السعر بعد عملية التوزيع وذلك بضرب السعر المتداول في السوق قبل موعد التوزيع في عدد الأسهم قبل التوزيع ثم يقسم الناتج على عدد الأسهم بعد التوزيع.

الباب السادس

الملاحق

- ▶ ملحق مصطلحات أسواق المال
- ▶ ملحق المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة
- ▶ ملحق المواقع الاقتصادية الإلكترونية السعودية
- ▶ ملحق المواقع الاقتصادية الإلكترونية العربية
- ▶ ملحق المواقع الاقتصادية الإلكترونية الأجنبية
- ▶ ملحق شركات الوساطة والاستشارات المالية

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

مصطلحات سوق الأسهم

م	المصطلح	الشرح
١	المؤشر	وحدة قياس الحركة الإجمالية لأسعار الأسهم
٢	السهم	يمثل ملكية في شركة ما وتتم الإشارة إليها أحياناً بمصطلح « حصة » ويترتب على ملكيته حقوق وواجبات
٣	الشركة	هي الشركة المنعقدة على رأس مال معلوم مقسم إلى حصص (أسهم) متساوية المبالغ
٤	القطاع	مجموعة من أسهم الشركات ذات النشاط التشغيلي المشترك ومثال ذلك الزراعي أو الصناعي أو الأسمنت
٥	التغير %	نسبة صعود أو هبوط سعر المؤشر أو القطاع أو الشركة
٦	التغير	هو التغير في أسعار الشركات بأجزاء الريال، أو التغير في مؤشر السوق بالنقاط
٧	النقطة	مقدار التغير بوحدة واحدة في مؤشر السوق أو القطاع صعوداً و هبوطاً.
٨	قفل النسبة	مصطلح شعبي المقصود به هنا وصول الشركة إلى الحد الأعلى المسموح به في نظام تداول صعوداً أو هبوطاً
٩	التجميع	عمليات شراء بشكل تدريجي في نطاقات سعرية متقاربة لجمع أكبر عدد من الأسهم قبل محاولة الصعود بسعر السهم
١٠	التصريف	عكس التجميع حيث يعرض المضارب أسهمه بكميات قليلة وبشكل مستمر حتى ينتهي من بيع جميع أسهمه
١١	سعر العرض	هو السعر الذي يستطيع به المتداول شراء سهم
١٢	سعر الطلب	هو السعر الذي يستطيع به المتداول بيع سهم
١٣	الكمية المعروضة	كمية الأسهم المعروضة للبيع على نطاق سعري معين
١٤	الكمية المطلوبة	كمية الأسهم المطلوبة للشراء على نطاق سعري معين
١٥	التذبذبات السعرية	عمليات الصعود والهبوط في مؤشر السوق أو أسعار الأسهم
١٦	تراوح السعر ٥٢ أسبوعاً	أعلى وأدنى سعر للسهم خلال آخر ٥٢ أسبوعاً
١٧	دليل الاكتتاب	وصف مفصل لأعمال الشركة تحت التأسيس والمجال الذي تعمل فيه وآخر نتائج مالية لها
١٨	العمولة	وهي رسم على عمليات البيع والشراء
١٩	تطليل	لفظ شعبي لوصف تشجيع الآخرين والتأثير عليهم بالشراء أو بعدم البيع
٢٠	رش	لفظ شعبي لوصف بيع كميات كبيرة من الأسهم بدون دعم السهم لغرض الضغط عليها وتخفيض سعرها
٢١	سياسة القطيع	مسايرة الآخرين إن اشترروا تشتري وإن باعوا تبيع

م	المصطلح	الشرح
٢٢	صناع السوق	هم الأشخاص والمؤسسات التي تحاول أن يكون لديها القدرة على التحكم في السوق صعوداً ونزولاً وثباتاً
٢٣	حجم التداول	الأسهل أو الصفقات أو السيولة المتداولة خلال فترة معينة
٢٤	هامور	لفظ شعبي لوصف نوعية من المضاربين لديهم سيولة كافية للسيطرة على سهم شركة ما في الغالب تكون صغيرة
٢٥	خشاش	لفظ شعبي لوصف شركات المضاربة الصغيرة الخاسرة
٢٦	إرجاف	لفظ شعبي لوصف تخويف الآخرين والتأثير عليهم بالبيع أو عدم الشراء
٢٧	السعر المستهدف	هو السعر المتوقع وصول السهم إليه خلال مدة معينة
٢٨	تاريخ الاستحقاق	التاريخ الذي بإقفاله يتحدد مستحقو الأرباح أو المنحة
٢٩	إشعار العملية	التفاصيل المتعلقة بعملية البيع أو الشراء
٣٠	ارتداد السهم / السوق	وهو أن يعكس السهم / السوق توجهه الحالي
٣٢	شركة مشبوهة	شركات تتعامل بالفوائد بما يزيد على نسب معينة في المجالات الثلاثة التالية: القروض، العوائد، الاستثمار
٣٣	نظام تداول	وهو النظام الذي تتم من خلاله عبر الوسطاء عمليات البيع والشراء على الأسهم السعودية المدرجة
٣٤	تجزئة / تقسيم	تقسيم السهم الواحد إلى عدد من الأسهم ذات قيمة أقل
٣٥	قاع السوق	المستوى السعري الذي يتوقع أن تتوقف عنده الأسعار عن الانخفاض
٣٦	القاعدة السعرية	هو المستوى السعري الذي تتعادل فيه قوى الشراء والبيع
٣٧	تنويع الاستثمارات	توزيع الأموال المستثمرة على أنواع مختلفة من الأسهم ، في محاولة لتقليل مخاطر الاستثمار
٣٨	توزيع الأرباح	توزيع أرباح الشركة على المساهمين بشكل دوري
٣٩	تخفيض رأس المال	وهو أن تقوم الشركة بتخفيض رأس مالها وعدد أسهمها
٤٠	رسمة السوق	وهي القيمة السوقية لجميع أسهم شركات السوق
٤١	البورصات الصاعدة	أسواق للأوراق المالية صغيرة الحجم لم يمض تاريخ طويل على بدء تشغيلها بالمقارنة بأسواق المالية الرئيسية
٤٢	السوق الأولية	يتم في نطاقها التعامل بالأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة ، وذلك عن طريق ما يسمى بالاكنتاب عند تأسيس الشركات الجديدة.
٤٣	السوق الثانوية	يتم في نطاقها التعامل على الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكنتاب فيها.

م	المصطلح	الشرح
٤٤	بيتا	مقياس نسبي لحساسية عائد السهم إلى عائد إجمالي سوق الأسهم ، (مؤشر المركز الوطني وقيمهته ١) ، فإذا كانت البيتا للسهم أكثر من (١) فهذا يعني أن السهم على درجة عالية من التذبذب وله علاقة إيجابية بإجمالي سوق الأسهم. وإذا كانت البيتا للسهم أقل من (١) ، فهذا يدل على أن السهم أكثر ثباتاً عن المتوسط ، أو ذو علاقة بسيطة بإجمالي السوق ، أما إذا كانت بيتا أقل من صفر (٠) فإن للسهم علاقة عكسية مقارنة بأداء إجمالي سوق الأسهم. أمثلة: بيتا (١,٥) تعني أن السهم يتحرك ٥٠٪ أكثر من إجمالي السوق وفي نفس الاتجاه. بيتا (٠,٥) تعني أن السهم يتحرك ٥٠٪ أقل من إجمالي السوق في نفس الاتجاه. بيتا (-١) تعني أن السهم يتحرك ١٠٠٪ عكس اتجاه إجمالي السوق.
٤٥	الإشاعة	معلومات وأخبار غير صحيحة
٤٦	التدوير	القيام بعمليات بيع وشراء وهمية بين عدة جهات تعمل تحت إطار استثماري واحد من أجل إعطاء إحاء غير حقيقي أن هناك نشاطاً على الشركة
٤٧	جني الأرباح	يصف هذا اللفظ الهبوط الجزئي المؤقت على السوق أو الشركات بعد ارتفاع للأسعار
٤٨	التصحيح	يصف هذا اللفظ الهبوط الجزئي للأسعار وعودته إلى السعر العادل بعد تضخمه
٤٩	اندماج	وهو أن تقوم أكثر من شركة بالتوحيد في شركة واحدة
٥٠	التماسك	أي عندما تكون تذبذبات الأسعار ذات نطاقات ضيقة
٥١	إعادة التوزيع	عمليات التغيير في محفظة استثمارية في نسب الأسهم والسيولة بناء على التطورات الجارية في الأسواق.
٥٢	حد إيقاف الخسارة	مدى تحمل المخاطر والتقلبات السعرية التي يرغب المتداول في تقبلها
٥٣	الصندوق الاستثماري	كمية من أموال مستثمرين متعددين تتم إدارتها من جهة احترافية مرخص لها
٥٤	التضخم (inflation)	أي الزيادة في أسعار السلع الأساسية بنسبة أعلى من معدلات دخل المستهلكين وتآكل جزء من القيمة الحقيقية للاستثمار
٥٥	مخاطر السوق المالية الناتجة عن تغير في الأوضاع	هي المخاطر نتيجة لتغيرات على الأوضاع السياسية والاقتصادية
٥٦	معدل الفائدة interest rate	نسبة الفائدة على القروض من البنوك ويعتبر رفع معدل الفائدة أو خفضه هو السلاح لكبح جماح التضخم وتغيرات عملية النمو
٥٧	السندات	هي عبارة عن قروض يقدمها المستثمرون إلى المؤسسات والحكومات مقابل سعر فائدة محدد
٥٨	القيمة الاسمية	قيمة السهم حسبما تم الاكتتاب به
٥٩	العائد على السهم	مقدار الأرباح التي يحققها كل سهم من نتائج أعمال الشركة وهي غير الأرباح الموزعة.
٦٠	معدل الربح للسهم الواحد - EPS	هي الأرباح السنوية التي تحققها الشركة

م	المصطلح	الشرح
٦١	PE ratio P/E	سعر السهم الحالي مقسوماً على أرباح الشركة للسهم الواحد خلال ١٢ شهراً السابقة
٦٢	معدل النمو السنوي للأرباح Estimated Growth Rate	نسبة الزيادة السنوية في الأرباح
٦٣	PEG ratio	هذا الرقم يعتبر مقياساً للسعر الحالي للسهم فإن كان أقل من (١) فهذا يعني أن سعر السهم أقل من قيمته الحقيقية و يعتبر فرصة جيدة للشراء وإن كان أعلى من (١,٥) فيعني أن السعر الحالي للسهم أعلى من قيمته الحقيقية وبالتالي يجب النظر في البيانات الأخرى لتحديد إن كان يستحق الشراء أم لا.
٦٤	نسبة الربح الصافي Profit margins	كلما ارتفعت هذه النسبة زادت الرغبة في شراء أسهم هذه الشركة و لكي تحدد مدى جودة هذه النسبة يجب المقارنة بينها و بين الشركات المنافسة في نفس الصناعة و القطاع
٦٥	نسبة الديون من قيمة الشركة Debt to equity	يفضل أن تكون هذه النسبة أقل من ١٥ في المائة حتى تستطيع الشركة الوفاء بديونها و يبقى لها ما يكفي من الأرباح لرفع أسعار أسهمها في البورصة.
٦٦	نسبة صافي الدخل من قيمة الشركة Return on equity	مقياس لأداء الشركة كلما ارتفع عن باقي المنافسين من نفس الصناعة و القطاع كان أفضل
٦٧	Price to book value	نسبة السعر الحالي للسهم إلى القيمة الحقيقية في حالة تسهيل أصول الشركة و توزيعها على عدد أسهمها في البورصة فكلما كان هذا الرقم أقرب إلى (١) كان سعر السهم مقاربا لقيمته الحقيقية و لكن يجب المقارنة بباقي المنافسين لتحديد الأفضل
٦٨	العوائد revenue	المبيعات السنوية حيث إن نمو العائد يدل على أن صحة الشركة جيدة
٦٩	صافي الدخل Net income	و هو ناتج طرح التكاليف من العوائد خلال فترة زمنية معينة كسنوي أو ربع سنوي و صافي الدخل هو نفسه الأرباح السنوية و يعتبر مقياساً لقوة الشركة
٧٠	السيولة Cash flow	و هو مقياس لكمية الأموال النقدية الداخلة و الخارجة للشركة حيث إن كانت بالسالب فستضطر الشركة للاقتراض لتدبير أعمالها و إن كانت بالموجب فستستطيع الشركة الصرف و توسيع أعمالها
٧١	P/S	قيمة جميع أسهم الشركة في البورصة مقسومة على مبيعات الشركة و كلما كان هذا الرقم أقل دل ذلك على أن أرباح الشركة عالية
٧٢	Return on assets ROA	نسبة أرباح الشركة من جميع أصول و ممتلكات الشركة و كلما زاد هذا الرقم عن باقي المنافسين في نفس الصناعة كان أفضل .
٧٣	Total Debt/ Equity	ناتج قسمة التزامات و ديون الشركة التي يجب أن تدفع خلال سنة على قيمة الشركة في البورصة .

م	المصطلح	الشرح
٧٤	Return on investment capital ROIC	و هو ناتج قسمة أرباح الشركة على جميع ما تملك بما فيها الديون و يعتبر هذا الرقم مقياساً لأداء إدارة الشركة فكلما ارتفع دل ذلك على قوة الإدارة.
٧٥	LT Debt/Equity	ناتج قسمة التزامات و ديون الشركة التي يجب أن تدفع خلال أكثر من سنة على قيمة الشركة في البورصة.
٧٦	ورقة البيانات الاقتصادية financial statement	من خلالها تعرف الأرباح والمبيعات والديون والقيمة السوقية والاسمية للشركة وجميع المعلومات الأساسية الأخرى التي تبين مدى قوة السهم وأداء الشركة ومعدل نموها السنوي.
٧٧	مضاعف السعر للعائد	يدل على تراوح المدة التي سوف ينتظرها المستثمر من أجل استعادة استثماره في السهم حسب عوائد السهم الحالية والمتوقعة، يمثل آخر سعر إغلاق / أرباح السهم الممتدة لآخر ٤ أرباح.
٧٨	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	معدل سعر السوق إلى القيمة الدفترية ، ويشير إلى دلائل النمو المتوقع للسهم . يمثل آخر سعر إغلاق / التدفق النقدي الممتد لآخر ٤ أرباح
٧٩	عائد الأرباح الموزعة (%)	العائد الحالي للمساهمين من الأرباح الموزعة لفترة معينة تمثل (الأرباح الموزعة / سعر الإغلاق) × ١٠٠
٨٠	إيرادات العمليات (بنوك)	مقياس لدخل الشركة من العمليات. يمثل الدخل قبل خصم الفوائد والزيادة
٨١	مخصص الديون المشكوك فيها (البنوك)	وهي مبالغ تحمل على مصاريف التشغيل لتكوين احتياطي كاف لتغطية خسائر متوقعة في محفظة القروض
٨٢	إجمالي مصاريف التشغيل	التكاليف الخاصة بالبيع والمصاريف الإدارية
٨٣	الاستهلاك	حذف قيمة الأصول الثابتة تدريجياً وبصورة منتظمة ، مثل المباني و المعدات وذلك بتخصيص التكلفة على عمرها الاستهلاكي
٨٤	صافي الربح	هو الربح النهائي قبل توزيع الأرباح ، ويمثل قبل الزكاة ناقصاً مبلغ الزكاة المستحق.
٨٥	أرصدة نقدية ولدى البنوك	يمثل نقداً في الخزينة ، أرصدة لدى البنوك ، احتياطي مؤسسة النقد (للبنوك) ومبالغ تحت التحصيل
٨٦	القروض (للبنوك)	وتمثل إجمالي القروض التجارية ، الصناعية ، المالية ، الزراعية وقروض الإيجار
٨٧	الاستثمارات (للبنوك)	تمثل سندات و أوراقاً مالية ، صناديق استثمارية وأسهماً
٨٨	إجمالي الموجودات	تمثل الموجودات المتداولة + المخزون + الاستثمارات + الموجودات الثابتة + الموجودات الأخرى. وبالنسبة (للبنوك) تمثل إجمالي الموجودات للبنك كما هو وارد في الميزانية السنوية أو ربع السنوية .

م	المصطلح	الشرح
٨٩	ودائع العملات (للبنوك)	تمثل إجمالي ودائع العملاء لدى البنك ، وهي إما أن تكون ودائع آجلة أو تحت الطلب.
٩٠	مطلوبات للبنوك (للبنوك) مجموع المطلوبات (للبنوك)	تمثل إجمالي أرصدة البنوك المحلية والأجنبية لدى البنك . وهو كل ما يستحق للدائنين بجميع فئاتهم وتشمل الديون القصيرة الأجل التي تستنفد خلال فترة مالية واحدة
٩١	رأس المال	يمثل قيم الأسهم المصرح بها في عقد تأسيس الشركة (الصادر والمكتتب بها)
٩٢	الاحتياطي العام (للبنوك)	يمثل الاحتياطي الخاص والمكون وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك من المبالغ المحولة من الأرباح
٩٣	العائد / الموجودات (%)	يمثل نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات ، وهي مقياس تحليلي لفاعلية استخدام الموجودات وتحسب كالتالي : (صافي الربح / مجموع الموجودات) ١٠٠ %
٩٤	العائد / حقوق المساهمين (%)	يمثل نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين . وهذا المقياس يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة من قبل المساهمين ويستخرج كالتالي : (صافي الربح / حقوق المساهمين) ١٠٠ ×
٩٥	القروض / الودائع للبنوك (%)	تشير إلى نسبة القروض الممولة بواسطة الودائع ، وهي مقياس للسيولة وتدل على قدرة البنك على تقديم قروض إضافية وتحسب كالتالي : (القروض / ودائع العملاء) ١٠٠ %
٩٦	هامش صافي الربح (%)	يمثل نسبة صافي الربح إلى إيرادات المبيعات ، ويحسب كالتالي : صافي الربح / إيرادات المبيعات ١٠٠ ×
٩٧	الدخل / الموظفين	يشير إلى الدخل للموظف الواحد . يمثل الدخل / عدد الموظفين
٩٨	صافي الربح / الموظفين	يشير إلى صافي الربح للموظف الواحد . يمثل صافي الربح / عدد الموظفين
٩٩	القيمة الدفترية	مجموع حقوق المساهمين / عدد الأسهم القائمة
١٠٠	التدفق النقدي (للسهم)	يمثل صافي الأرباح + المبالغ المخصصة للاستهلاك والإطفاء / عدد الأسهم القائمة
١٠١	الربح الموزع للسهم	هو حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة لفترة اثني عشر شهراً ويتم احتسابها كالتالي: الأرباح الموزعة / عدد الأسهم القائمة
١٠٢	نسبة التوزيع (%)	تدل على نسبة الأرباح التي وزعتها الشركة على المساهمين من صافي أرباحها وتستخرج كالتالي: (الربح الموزع للسهم / العائد على السهم) ١٠٠ ×
١٠٣	سعر السوق أعلى / أدنى	هو أعلى وأدنى سعر تم تداول السهم به خلال العام
١٠٤	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (أعلى / أدنى)	معدل سعر السوق إلى القيمة الدفترية ، ويشير إلى دلائل النمو المتوقع للسهم . يمثل أعلى وأدنى سعر للسهم خلال السنة المالية / القيمة الدفترية للسهم

م	المصطلح	الشرح
١٠٥	مضاعف السعر للتدفق النقدي (أعلى / أدنى)	مقياس متداول للتدفق النقدي التشغيلي إلى سعر السهم. يمثل أعلى وأدنى سعر للسهم خلال السنة المالية / التدفق النقدي
١٠٦	إجمالي الدخل (للبنوك)	يمثل الإيراد من أداء الخدمات المصرفية للعملاء وإقراض النقود وغير ذلك من الأعمال المالية التي تقوم بها بغرض كسب الربح.
١٠٧	الأرباح الموزعة (للبنوك)	هي توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين خلال السنة
١٠٨	ودائع لدى البنوك في الخارج (للبنوك)	تمثل أرصدة لدى البنوك الأجنبية
١٠٩	الاحتياطي النظامي (للبنوك)	يمثل ما نص عليه نظام مراقبة البنوك السعودي من تحويل ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من صافي دخل كل سنة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح مساوياً لرأس المال المدفوع
١١٠	حقوق المساهمين / الموجودات (٪)	تمثل إجمالي حقوق المساهمين على إجمالي الموجودات وتستعمل لقياس فاعلية استخدام رأس المال وتحسب كالتالي: (حقوق المساهمين / الموجودات) × ١٠٠
١١١	التدفق النقدي من نشاطات التشغيل	يمثل صافي الأرباح + الاستهلاك + التغيرات في المتراكمات ومستحقات الدفع - التغيرات في مستحقات القبض - التغيرات في البضائع الموجودة
١١٢	التدفق النقدي من نشاطات الاستثمار	التدفق المالي الخاص ببيع وشراء الأصول الثابتة.
١١٣	التدفق النقدي من نشاطات التمويل	التدفق المالي الناتج عن تمويل الديون وحقوق المساهمين
١١٤	معدل التداول	هو مقياس للسيولة المالية للشركة ويستعمل لمعرفة مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل المتوسط أو القصير وتحسب كالتالي: الموجودات / المطلوبات المتداولة
١١٥	هامش إجمالي الربح (٪)	يمثل نسبة إجمالي الربح إلى إيراد المبيعات، وتحسب كالتالي: (إجمالي الربح / إيراد المبيعات) × ١٠٠
١١٦	الرفع المالي (٪)	علاقة الديون بحقوق المساهمين، حيث إن زيادة هذه النسبة تدل على ارتفاع المديونية وتحسب كالتالي: (مجموع المطلوبات / حقوق المساهمين) × ١٠٠
١١٧	الافتراض (٪)	زيادة هذه النسبة قد تدل على التوسع في نشاط عمل الشركة وتحسب كالتالي: (قروض طويلة الأجل / مجموع الموجودات) × ١٠٠
١١٨	شركة قيادية	أي شركة كبيرة قادرة على التأثير في حركة المؤشر والشركات
١١٩	تدبيلة	مصطلح شعبي لوصف ارتفاع سعر السهم ١٠٠٪

م	المصطلح	الشرح
١٢٠	التقرير السنوي	<p>تقرير عن عمليات الشركة عن السنة المنتهية ، ويتضمن التقرير السنوي عادة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فلسفة الشركة و كيفية قيامها بأعمالها . - البيانات المالية: وتشمل حسابات الأرباح والخسائر ونتائج عمليات العام والميزانية العمومية ، وموجودات ومطلوبات الشركة في نهاية ذلك العام المالي بالمقارنة بالعام المالي السابق. - تقارير مفصلة عن كل قطاع من عمليات الشركة. - تقرير للمدققين يؤكد فيه أن البيانات خضعت للتدقيق و تعكس صورة صحيحة للأوضاع المالية للشركة.
١٢١	القيمة الدفترية	التعويض المادي الذي يحصل عليه المساهم مقابل حصته في الشركة في حالة تصفية أصولها
١٢٢	حقوق المساهمين	إجمالي الموجودات - إجمالي المطلوبات

روابط المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة السعودية

رمز الشركة	اسم الشركة	عنوان الموقع الإلكتروني
قطاع المصارف والخدمات المالية		
١٠١٠	بنك الرياض	www.riyadbank.com
١٠٢٠	بنك الجزيرة	www.baj.com.sa
١٠٣٠	البنك السعودي للاستثمار	www.saib.com.sa
١٠٤٠	البنك السعودي الهولندي	www.shb.com.sa
١٠٥٠	البنك السعودي الفرنسي	www.alfransi.com.sa
١٠٦٠	البنك السعودي البريطاني	www.sabb.com
١٠٨٠	البنك العربي الوطني	www.anb.com.sa
١٠٩٠	مجموعة سامبا المالية	www.samba.com
١١٢٠	مصرف الراجحي	www.alrajhibank.com.sa
١١٤٠	بنك البلاد	www.bankalbilad.com.sa
١١٥٠	مصرف الإنماء	www.alinma.com
قطاع الصناعات البتروكيماوية		
٢٠٠١	شركة كيميائيات الميثانول (كيماول)	www.chemanol.com
٢٠١٠	الشركة السعودية للصناعات الأساسية	www.sabic.com
٢٠٢٠	شركة الأسمدة العربية السعودية	www.safco.com.sa
٢٢٥٠	المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي	www.siig.com.sa
٢٢٦٠	شركة الصحراء للبتروكيماويات	www.saharapcc.com
٢٢٩٠	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات	www.yansab.com.sa
٢٢١٠	شركة نماء للكيماويات	www.nama.com.sa
٢٣١٠	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	www.sipchem.com
٢٠٦٠	شركة التصنيع الوطنية	www.nic.com.sa
٢١٧٠	شركة اللجين	www.alujaincorporation.com
٢٣٣٠	شركة البيولي بروبيلين المتقدمة	www.appc.com.sa
٢٣٥٠	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	www.saudikayan.com

رمز الشركة	اسم الشركة	عنوان الموقع الإلكتروني
٢٢٨٠	شركة رابع للتكرير والبتروكيماويات	www.petrorabigh.com
قطاع الأسمنت		
٢٠١٠	شركة الأسمنت العربية المحدودة	www.arabiacement.com
٣٠٢٠	شركة أسمنت اليمامة السعودية المحدودة	www.yamamacement.com
٣٠٣٠	شركة الأسمنت السعودية	www.saudicement.com.sa
٣٠٤٠	شركة أسمنت القصيم	www.qcc.com.sa
٣٠٥٠	شركة أسمنت المنطقة الجنوبية	www.spcc.com.sa
٣٠٦٠	شركة أسمنت ينبع	www.yanbucement.com
٣٠٨٠	شركة أسمنت المنطقة الشرقية	www.eastern-cement.com.sa
٣٠٩٠	شركة أسمنت تبوك	www.tcc-sa.com
قطاع التجزئة		
٤٠٠١	شركة أسواق العثيم	www.othaimmarkets.com
٤١٨٠	شركة أحمد حسن فتحي	www.fitaihi.com.sa
٤١٩٠	شركة جرير للتسويق	www.jarirbookstore.com
٤٢٠٠	الدريس للخدمات البترولية والتقليبات	www.aldrees.com
٤١٦٠	الشركة الوطنية للتسويق الزراعي	www.thimar.com.sa
٤٢٤٠	شركة فواز عبدالعزيز الحكير وشركاه	www.alhokair.com.sa
٤٠٥٠	الشركة السعودية لخدمات السيارات	www.sasco-sa.com
٤٢٩٠	شركة الخليج للتدريب والتعليم	www.alkhaleej.com.sa
قطاع الطاقة والمرافق الخدمية		
٢٠٨٠	شركة الغاز والتصنيع الأهلية	www.gasco.com.sa
٥١١٠	الشركة السعودية للكهرباء	www.se.cpm.sa
قطاع الزراعة والصناعات الغذائية		
٦٠٠١	حلواني إخوان	www.halwani.com.sa
٦٠١٠	الشركة الوطنية للتنمية الزراعية	www.nadec.com.sa

رمز الشركة	اسم الشركة	عنوان الموقع الإلكتروني
٦٠٢٠	شركة القصيم الزراعية	www.gaco.com.sa
٦٠٣٠	شركة حائل للتنمية الزراعية	www.hadco.com.sa
٦٠٤٠	شركة تبوك للتنمية الزراعية	www.tadco-agri.com
٦٠٥٠	الشركة السعودية للأسماك	www.saudi-fisheries.com
٦٠٦٠	شركة الشرقية الزراعية	www.asharqiyah.com.sa
٦٠٧٠	شركة الجوف الزراعية	www.aljouf.com.sa
٦٠٨٠	شركة بيشة للتنمية الزراعية	غير متوفر
٦٠٩٠	شركة جازان للتنمية	www.gazadco.com.sa
٢١٠٠	شركة المنتجات الغذائية	www.wafrah.com
٢٢٧٠	سدا فكو	www.sadafco.com
٢٢٨٠	شركة المراعي	www.almarai.com
٢٠٥٠	مجموعة صافولا	www.savola.com
٤٠٦١	شركة أنعام	www.almukairish.dmp.net.sa
قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات		
٧٠١٠	شركة الاتصالات السعودية	www.stc.com.sa
٧٠٢٠	شركة اتحاد اتصالات	www.mobily.com.sa
٧٠٣٠	زين السعودية	www.sa.zain.com
قطاع التأمين		
٨٠١٠	شركة التعاونية للتأمين	www.ncci.com.sa
٨٠٢٠	شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين	www.malath.com.sa
٨٠٣٠	ميد غلف	www.medgulf.com
٨٠٤٠	أليانز إس إف	www.insaudi.net
٨٠٥٠	سلامة	www.salama.com.sa
٨٠٦٠	ولاء	www.walaa.com
٨٠٧٠	الدرع العربي للتأمين	www.arabianshield.com
٨٠٨٠	ساب تكافل	www.sabbtakaful.com

رمز الشركة	اسم الشركة	عنوان الموقع الإلكتروني
٨٠٩٠	سند	www.sanad.com.sa
٨١٠٠	سايكو	www.saicoins.com.sa
٨١١٠	السعودية الهندية	www.saudi-indianinsurance.com.sa
٨١٢٠	اتحاد الخليج	www.gulfunion-saudi.com
٨١٣٠	الأهلي للتكاful	www.alahlitakaful.com
٨١٤٠	الأهلية للتأمين	www.alahlia.com.sa
٨١٥٠	أسيج	www.acig.com.sa
٨١٦٠	التأمين العربية	www.arabia-int.com
٨١٧٠	الاتحاد التجاري للتأمين	www.tui-sa.com
٨١٨٠	الصقر للتأمين	www.alsagrsaudi.com
٨١٩٠	المتحدة للتأمين	www.uca.com.sa
٨٢٠٠	إعادة	www.saudi-re.cm
٨٢١٠	بوبا العربية	www.bupa.com.sa
قطاع شركات الاستثمار المتعدد		
٢٠٣٠	شركة المصافي العربية السعودية	www.almasafi.com.sa
٢١٢٠	الشركة السعودية للصناعات المتطورة	www.saic.com.sa
٤١٣٠	شركة الباحة للاستثمار والتنمية	www.al-baha.net
٤٠٨٠	عسير للتجارة والسياحة والصناعة	www.aseercorp.com.sa
٢١٤٠	شركة الأحساء للتنمية	www.ahsa-dev.com
٤٢٨٠	شركة المملكة القابضة	www.kingdom.com.sa
٢١٩٠	الشركة السعودية للخدمات الصناعية	www.sisco.com.sa
قطاع الاستثمار الصناعي		
١٢١٠	بي سي أي	www.bci.com.sa
١٢١١	التعدين العربية	www.maaden.com.sa
١٢١٢	أسترا الصناعية	www.aig-co.com.sa
٢١٨٠	فبكو	www.fipco.com.sa

رمز الشركة	اسم الشركة	عنوان الموقع الإلكتروني
٢٢٢٠	معدنية	www.natmetalco.com
٢٠٧٠	الدوائية	www.spimaco.com.sa
٢١٥٠	زجاج	www.zoujaj.com
٢٢٣٠	الشركة الكيمايائية السعودية	www.saudichemical.com
٢٣٠٠	الشركة السعودية لصناعة الورق	www.saudipaper.com
٢٣٤٠	العبد اللطيف	www.carpets.com
٤١٤٠	الصادرات	www.siec.com.sa
قطاع التشييد والبناء		
١٣١٠	مجموعة المعجل	www.almojilgroup.com
٢٠٤٠	شركة الخزف السعودي	www.saudiceramics.com
٢٠٩٠	شركة الجبس الأهلية	www.gypSCO.com.sa
٢١٣٠	الشركة السعودية للتمية الصناعية	www.sidc.com.sa
٤٢٣٠	البحر الأحمر	www.rsh.com.sa
٢٢٤٠	شركة الزامل للاستثمار الصناعي	www.ziic.com
٢١١٠	شركة الكابلات السعودية	www.arab.net/scc-group
٢١٦٠	شركة إميانتيت العربية السعودية	www.amiantit.com
٢٢٠٠	الشركة العربية للأنابيب	www.arabian-pipes.com
٢٣٢٠	شركة الباطين للطاقة والاتصالات	www.al-babtain.com.sa
٢٣٦٠	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية المحدودة	www.svcp-sa.com
٢٣٧٠	شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك)	www.mesc.com.sa
قطاع التطوير العقاري		
٤٠٢٠	الشركة العقارية السعودية	www.akaria.com.sa
٤٠٩٠	شركة طيبة للاستثمار	www.taiba.com.sa
٤١٠٠	شركة مكة للإنشاء والتعمير	www.makkahtowershotel.com
٤١٥٠	شركة الرياض للتعمير	www.ardco.com.sa

رمز الشركة	اسم الشركة	عنوان الموقع الإلكتروني
٤٢٢٠	إعمار المدينة الاقتصادية	www.kingabdullahcity.com
٤٢٥٠	شركة جبل عمر	www.jabalomar.com
٤٣٠٠	شركة دار الأركان	www.alarkan.com
قطاع النقل		
٤٠٣٠	الشركة الوطنية للنقل البحري	www.nscsa.com
٤٠٤٠	الشركة السعودية للنقل الجماعي	www.saptco.com.sa
٤١١٠	الشركة السعودية للنقل البري	www.mubarrad.com.sa
٤٢٦٠	الشركة المتحدة الدولية للمواصلات	www.budgetsaudi.com
قطاع الإعلام والنشر		
٤٠٧٠	شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة	www.tihama.com
٤٢١٠	المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق	www.srmg.com
٤٢٧٠	الشركة السعودية للطباعة والتغليف	www.sppc.com.sa
قطاع الفنادق والسياحة		
٤٠١٠	الشركة السعودية للفنادق	www.saudi-hotels.com.sa
٤١٧٠	شركة المشروعات السياحية	www.palmbeach-resort.com

مواقع اقتصادية إلكترونية عربية

م	اسم الموقع	عنوان الموقع
١	هيئة السوق المالية السعودية	www.cma.org.sa
٢	موقع سوق الأسهم السعودية	www.tadawul.com.sa
٣	وزارة المالية	www.mof.gov.sa
٤	مؤسسة النقد العربي السعودي	www.sama.gov.sa
٥	وزارة التجارة والصناعة السعودية	www.commerce.gov.sa
٦	الهيئة العامة للاستثمار	www.sagia.gov.sa
٧	مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	www.saudichambers.org.sa
٨	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	www.socpa.org.sa
٩	جميع الجرائد السعودية والعربية	www.tdwl.net/t/suhuf.htm
١٠	صندوق النقد العربي	www.amf.org.ae
١١	البنوك العربية	www.arabbanks.com
١٢	هيئة الأوراق المالية الإماراتية	www.sca.ae
١٣	هيئة الأوراق المالية الأردنية	www.jsc.gov.jo
١٤	مركز إيداع الأوراق المالية الأردني	www.sdc.com.jo
١٥	هيئة الأوراق المالية السورية	www.scfms.sy
١٦	الهيئة العامة لسوق المال المصري	www.cma.gov.eg
١٧	وزارة التجارة والاقتصاد لدولة الإمارات	www.economygov.ae
١٨	مؤسسة النقد البحرينية	www.bma.gov.bh
١٩	وزارة المالية اللبنانية	www.finance.gov.lb

م	اسم الموقع	عنوان الموقع
٢٠	وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية	www.economy.gov.lb
٢١	وزارة المالية المصرية	www.salestax.gov.eg
٢٢	وزارة الاقتصاد والتجارة السورية	www.syrecon.org
٢٣	وزارة الاقتصاد المغربية	www.finances.gov.ma
٢٤	وزارة المالية في دولة الكويت	www.mof.gov.kw
٢٥	وزارة المالية البحرينية	www.mofne.gov.bh
٢٦	وزارة المال والأعمال الإماراتية	www.fedfin.gov.ae/mofi
٢٧	وزارة المالية الأردنية	www.vat.gov.jo
٢٨	مباشر إنفو	www.mubasher.info
٢٩	تكرشارت	www.tickerchart.com
٣٠	اسما	www.asmainfo.com
٣١	Middle East Bulls	www.middleeastbulls.com
٣٢	جولف بيز	www.gulfbase.com
٣٣	أرقام	www.gulfbase.com
٣٤	موقع الأسواق العربية الإخباري	www.alaswaq.net
٣٥	رابط جميع أسواق المال العربية	www.tdwl.net/t/2.htm
٣٦	زويا	www.zawya.com

مواقع اقتصادية إلكترونية أجنبية

عنوان الموقع	اسم الموقع	م
www.iosco.org	الهيئة الدولية للأوراق المالية	١
www.world-exchanges.org	الاتحاد الدولي للبورصات	٢
www.imf.org	صندوق النقد الدولي	٣
www.worldbank.org	البنك الدولي	٤
www.aaadir.com	دليل البنوك العالمي	٥
www.money.cnn.com	أخبار المال من س إن إن	٦
www.finance.yahoo.com	الأخبار الاقتصادية من ياهوو	٧
www.bloomberg.co.m	بلومبيرج	٨
www.forbes.com	فوربس	٩
www.cnbc.com	سي إن بي سي	١٠
www.news.bbc.co.uk	بي بي سي	١١
www.businessweek.com	بيزنس ويك	١٢
www.reuters.com	رويترز	١٣
www.nyse.com	بورصة نيويورك	١٤
www.tse.or.jp	بورصة طوكيو	١٥
www.amex.com	American Stock Exchange	١٦
www.londonstockexchange.com	سوق لندن	١٧
www.nasdaq.com	ناسدك	١٨
www.online.wsj.com	Wall Street Journals	١٩
www.en.wikipedia.org	جميع بورصات العالم	٢٠
www.financialtimes.net	Financial Times	٢١

عنوان الموقع	اسم الموقع	م
www.djnewswires.com	Dow Jones Newswires	٢٢
www.fisd.net	مركز خدمات المعلومات المالية	٢٣
www.ebk.admin.ch	الهيئة المصرفية الفيدرالية في سويسرا	٢٤
www.hksfc.org	هيئة الأوراق المالية في هونغ كونج	٢٥
www.amf-france.org	هيئة تنظيم سوق المال الفرنسي	٢٦
www.fsa.gov.uk	هيئة الخدمات المالية البريطانية	٢٧
www.fsa.go.jp	هيئة الخدمات المالية اليابانية	٢٨
www.sec.gov	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية	٢٩
www.nasdaq.com	ناسداك	٣٠
www.unctad.org	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)	٣١
www.oecd.org/home	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٣٢
www.albankaldawli.org	البنك الدولي	٣٣
www.financehub.com	معلومات مالية عالمية	٣٤
www.afp.com	وكالة فرانس برس	٣٥
www.iosco.org	الهيئة الدولية للأوراق المالية	٣٦
www.briefing.com	Award-Winning Market	٣٧
www.bigcharts.com	A Service of Market	٣٨
www.stockcharts.com	Bringing the world financial markets to you	٣٩
www.prophet.net	أدوات تحليل فني للمضاربين	٤٠
www.quote.com	Simply the web's Best Financial	٤١
www.dowjones.com	A News Lorporation Company	٤٢
www.marketwatch.com	Market Watch	٤٣

عنوان الموقع	اسم الموقع	م
www.stockmaster.com	Essential Tools For Investors	٤٤
www.smartmoney.com	Smart Money	٤٥
www.advisorinsight.com	Advisor Insight	٤٦
www.Equis.com	Metastock	٤٧
www.hoovers.com	Business information	٤٨
www.Otcbb.com	OTC Bulletin Board	٤٩
www.Investopedia.com	معجم المصطلحات المالية	٥٠
www.Investorguide.com	دليل المستثمرين	٥١
www.moneycentral.msn.com	MSN Money	٥٢
www.economist.com	مجلة إيكونوميست	٥٣
www.ft.com	مجلة فاينانشيال تايمز	٥٤
www.forbes.com	مجلة فوربز	٥٥
www.quicken.com	موقع كويكن للمعلومات المالية	٥٦
www.meed.com	نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية	٥٧
www.nytimes.com	مجلة نيويورك تايمز	٥٨
www.wsj.com	جريدة وول ستريت	٥٩
www.washingtonpost.com	موقع مجلة واشنطن بوست	٦٠
www.ebusinessforum.com	ساحة الأعمال على موقع مجلة الإيكونوميست	٦١
www.metimes.com	مجلة ميدل إيست تايمز	٦٢
www.arabia.msn.com/business	موقع أم أس إن الاقتصادى باللغة العربية	٦٣
www.finweb.com	أهم الأخبار المالية فى العالم	٦٤
www.thomas.loc.gov	المعلومات القانونية	٦٥
www.emgmks.com	معلومات عن أسواق المال الناشئة	٦٦

قائمة الأشخاص المرخص لهم

م	اسم الشركة	نوع الرخصة			
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب
١	شركة مورجان ستانلي السعودية	√	√	√	√
٢	مجموعة بي ام جي المالية	√	√	√	√
٣	بيت الاستشارات المالية	√	√	√	√
٤	مجموعة الدخيل المالية	√	√	√	√
٥	شركة أصول المالية	√	√	√	√
٦	شركة كريديت سويس العربية السعودية	√	√	√	√
٧	إتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	√	√	√	√
٨	شركة الفريق الأول	√	√	√	√
٩	شركة زنا للإستثمار	√	√	√	√
١٠	شركة سويكوب	√	√	√	√
١١	مجموعة بحيث الاستثمارية	√	√	√	√
١٢	مكتب عبد العزيز الربدي للاستشارات المالية	√	√	√	√
١٣	المجموعة المالية - هيرميس السعودية	√	√	√	√
١٤	شركة عودة العربية السعودية	√	√	√	√
١٥	مجموعة التوفيق المالية	√	√	√	√
١٦	إيرنست ويونغ العربية السعودية للاستشارات	√	√	√	√
١٧	شركة فالكوم للخدمات المالية	√	√	√	√
١٨	الأبواب للاستشارات المالية	√	√	√	√
١٩	شركة الأول للخدمات المالية	√	√	√	√
٢٠	شركة الخبير للمتاجرة في الاستثمار والتمويل	√	√	√	√
٢١	صدقة للاستشارات المالية	√	√	√	√
٢٢	شركة المال سكويرينيرز السعودية	√	√	√	√
٢٣	شركة مجموعة الاستشارات المالية	√	√	√	√
٢٤	شركة البوصلة الدولية للمشورة المالية المحدودة	√	√	√	√
٢٥	شركة فريق ألفا	√	√	√	√
٢٦	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	√	√	√	√
٢٧	مجموعة كسب المالية	√	√	√	√
٢٨	أموال للاستشارات المالية المحدودة	√	√	√	√
٢٩	شركة جدوى للإستثمار	√	√	√	√
٣٠	شركة الوساطة المالية	√	√	√	√
٣١	شركة رسملة للإستثمار السعودي	√	√	√	√
٣٢	دار الخليج للبحوث والتطوير المالي	√	√	√	√
٣٣	دار الأصول للاستشارات المالية	√	√	√	√
٣٤	دار التمويل والاستثمار المالي	√	√	√	√
٣٥	شركة إزاء المالية	√	√	√	√
٣٦	شركة بايونيرز السعودية للأوراق المالية	√	√	√	√
٣٧	شركة وطن للإستثمار وأعمال الأوراق المالية	√	√	√	√
٣٨	شركة الأولى جوجيت للوساطة المالية	√	√	√	√
٣٩	شركة الأهلي المالية	√	√	√	√
٤٠	شركة المستثمر للأوراق المالية	√	√	√	√
٤١	شركة الاستثمارات الخليجية	√	√	√	√
٤٢	الشركة العربية لأعمال الأوراق المالية	√	√	√	√
٤٣	شركة المحفظة للوساطة والخدمات المالية	√	√	√	√
٤٤	شركة فرنسي تداول	√	√	√	√
٤٥	مكتب المنار للاستشارات المالية	√	√	√	√
٤٦	المجموعة الاستشارية المالية أي سي جي	√	√	√	√
٤٧	شركة شعاع كابيتال العربية السعودية	√	√	√	√
٤٨	شركة الوثيقة المالية	√	√	√	√
٤٩	شركة كام السعودي الفرنسي المحدودة	√	√	√	√
٥٠	شركة صائب بي إن بي باربيلا لإدارة الأصول	√	√	√	√
٥١	شركة الاستثمار كابيتال	√	√	√	√

م	اسم الشركة	نوع الرخصة			
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب
استشارة					
٥٢	شركة المستثمرون المالية		√	√	
٥٤	شركة البحر المتوسط السعودية للاستثمار	√	√	√	√
٥٥	بيت الاستثمار العالمي السعودي	√	√	√	√
٥٦	شركة ميريل لينش المملكة العربية السعودية	√	√	√	√
٥٧	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	√	√	√	√
٥٨	شركة الرياض المالية	√	√	√	√
٥٩	شركة الراجحي للخدمات المالية	√	√	√	√
٦٠	شركة ساب للأوراق المالية			√	√
٦١	شركة العربي الوطني للاستثمار	√	√	√	√
٦٢	شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية المحدودة	√	√	√	√
٦٣	شركة الجزيرة المالية	√	√	√	√
٦٤	شركة جي أي بي للخدمات المالية	√	√	√	√
٦٥	شركة السعودي الهولندي المالية	√			
٦٦	شركة جي بي مورجان العربية السعودية المحدودة	√	√	√	√
٦٧	شركة البلاد للاستثمار	√	√	√	√
٦٨	مجموعة التفهيم للاستثمار	√	√	√	√
٦٩	شركة أرباح المالية	√	√	√	√
٧٠	شركة الخليج للخدمات المالية	√	√		
٧١	شركة هيكل للاستشارات المالية	√	√		
٧٢	شركة الإمارات لخدمات الاستشارات المالية	√	√	√	√
٧٣	شركة كاليون السعودي الفرنسي المحدودة	√	√	√	√
٧٤	شركة انفستكوب السعودية للاستثمارات المالية	√	√	√	√
٧٥	شركة المستشارون الخليجيون للاستشارات المالية	√	√		
٧٦	مكتب تاج للاستشارات المالية	√	√		
٧٧	شركة جولدمان ساكس العربية السعودية	√	√	√	√
٧٨	شركة المهنيون للاستشارات المالية	√	√	√	√
٧٩	شركة بلوم للاستثمار السعودية	√	√	√	√
٨٠	بيت مسقط للأوراق المالية	√	√	√	√
٨١	شركة كي بي إم جي للاستشارات المالية	√	√		
٨٢	شركة برونشل جزيرة لإدارة الأصول	√	√	√	√
٨٣	شركة أعمار السعودية للخدمات المالية	√	√	√	√
٨٤	شركة أدأكس السعودية للأوراق المالية	√	√	√	√
٨٥	شركة المستثمر الإقليمي السعودي	√	√	√	√
٨٦	شركة نومورا السعودية	√	√	√	√
٨٧	شركة سويب السعودية لإدارة الأصول	√	√	√	√
٨٨	دار المنصور للاستشارات المالية	√	√		
٨٩	شركة الإبانة المالية	√	√		
٩٠	شركة دارية المالية	√	√	√	√
٩١	شركة أديم المالية	√	√	√	√
٩٢	شركة أجيح المالية	√	√	√	√
٩٣	شركة يو بي إس العربية السعودية	√	√	√	√
٩٤	شركة بي أن بي باربيا السعودية للاستثمار	√	√	√	√
٩٥	شركة جرير المالية	√	√	√	√
٩٦	شركة أعيان المالية	√	√	√	√
٩٧	شركة كوربويت هانينس هاوس للاستشارات المالية	√	√	√	√
٩٨	شركة بيت الاتحاد المالي	√	√	√	√
٩٩	مجموعة زويا المالية	√	√	√	√
١٠٠	شركة يونيكورن كابيتال السعودية	√	√	√	√
١٠١	شركة المستثمر للخدمات المالية	√	√	√	√
١٠٢	شركة ميزوهو العربية السعودية	√	√	√	√
١٠٣	شركة بيت المال الخليجي	√	√	√	√
١٠٤	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	√	√	√	√

أسواق الأسهم صراع الدببة والثيران

عن المؤلف



طارق الماضي
mrt40@hotmail.com

كاتب صحفي ومؤسس
موقع شبكة تداول الاقتصادية
www.tdwl.net
في أكتوبر عام ٢٠٠٢م، والذي
تخطت عدد زيارته في عام
٢٠٠٤م مليون زيارة يومية،
وأصبح ترتيبه ٤٨٦ على مستوى
العالم بأكثر من ٢٠ ألف عضو
وأربعة ملايين مشاركة.

